الاجتماع العربي للقيادات الشابة

مركز الشباب العربي
ARAB YOUTH CENTER

دراسة معيارية لأفضل

السياسات الشبابية في العالم

مع التركيز على المنطقة العربية

يناير 2022

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 6

مقدمة عامة 12

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي 14

مقدمة 14

أولاً: الإطار المفاهيمي 14

1. مفهوم الشباب 14
2. مفهوم مشاركة الشباب 16
3. مفهوم تمكين الشباب 17
4. مفهوم عدم المساواة بين الجنسين 18
5. مفهوم السياسة الوطنية للشباب 18

ثانياً: الإطار المنهجي 19

1. مقاربة تمكين الشباب 19
2. مقاربة الشباب ضمن فلسفة التنمية 20
3. مقاربة تعبئة الموارد 20
4. مقاربة التعامل مع الشباب باعتبارهم "مورداً" وليسوا "مشكلة" 20

خاتمة 21

الفصل الثاني: أهمية التوجُّه العالمي للاستثمار في الشباب ومظاهره 22

ملخص تنفيذي 22

مقدمة 23

أولاً: أهمية الاستثمار في الشباب كتوجه عالمي 23

1. الأثر الاقتصادي الفاعل 23
2. الأثر الفاعل لمشاركة الشباب في صنع السياسة العامة 24
3. التداعيات السلبية لعدم الاهتمام بالشباب 25

ثانياً: مظاهر الاستثمار في الشباب كتوجُّه عالمي 25

1. على المستوى الدولي 26
2. على المستوي الإقليمي 37

خاتمة 45

تم إعداد هذه الدراسة من قبل ترينداز للدراسات في أبوظبي لصالح مركز الشباب العربي وتم إطلاق الدراسة في الاجتماع العربي للقيادات العربية الشابة بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٢.

المعلومات الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الشباب العربي ولا يتحمل المركز أي تبعات مترتبة عليه، حيث أن المعلومات والآراء المشار إليها هي بمثابة تلخيص لنتائج المصادر ومنهجية الدراسة المذكورة.

جميع حقوق الطبع والتوزيع مملوكة للناشر. ويحظر النقل أو الترجمة أو الاقتباس من هذا الكتاب في أي شكل كان: جزئياً أو كلياً من دون إذن خطي من الناشر. وهذه الحقوق محفوظة بالنسبة إلى دول العالم كلها. وقد اتخذت إجراءات التسجيل والحماية كافة بهذا الشأن بموجب الاتفاقيات الدولية لحماية الحقوق الفنية والأدبية.

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2022

ISBN 978-9948-00-000-0
Order No.: 978-9948-00-000-0

الفصل الثالث: المعايير الدولية لأفضل السياسات الوطنية الشبابية 46

ملخص تنفيذي 46

مقدمة 47

أولاً: مبادئ السياسة الوطنية للشباب 47

ثانياً: القضايا الأساسية التي تشملها السياسة الوطنية للشباب 48

ثالثاً: المعايير الدولية لـ "السياسة الوطنية للشباب" 49

1. وجود جهة حكومية محددة ذات صلاحيات كافية 49
2. تعريف الفئات المستهدفة وتحديدها 50
3. تبني استراتيجية تشاركية شفافة ومحددة مركزها الشباب 52
4. نهج جمعي يثمّن التعاون بين الجهات الحكومية والمشاركة على أعلى المستويات 54
5. نهج عبر قطاعي متكامل لسياسة الشباب 54
6. التواصل والتنسيق بين المستويات الوطنية والمحلية والدولية 55
7. سياسة قائمة على معرفة الاحتياجات الفعلية للشباب وأدلة قياس محددة 57
8. وجود بيئة مواتية للسياسات الشبابية "التحفيز" 59
9. إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي 60
10. تخصيص ميزانية كافية ومستدامة 62
11. حوكمة السياسة الوطنية للشباب 62

رابعاً: التحديات الأكثر شيوعاً التي تواجه سياسات الشباب الوطنية 64

خاتمة 66

التوصيات 67

الفصل الرابع: أفضل الممارسات الدولية في مجال السياسات العامة ونظم حوكمة قطاع الشباب 68

ملخص تنفيذي 68

مقدمة 70

أولاً: وضع السياسات الوطنية حول العالم 71

1. فنلندا 71
2. كندا 73
3. جنوب أفريقيا 74
4. اليابان 75
5. أيرلندا 77
6. المملكة الأردنية الهاشمية 78
7. المغرب 80
8. دولة الإمارات العربية المتحدة 81
9. مصر 83
10. مملكة البحرين 86

ثانياً: الدروس المستفادة 87

خاتمة 90

التوصيات 91

الفصل الخامس: نحو دليل عربي لتطوير "السياسات الوطنية للشبابة" 92

ملخص تنفيذي 92

مقدمة 94

أولاً: التحضيرات الرئيسية 95

1. توفير الدعم السياسي 95
2. تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووضع إطار لمشاركتهم على المستويين الوطني والمحلي 95
3. تشكيل لجان العمل 99
4. جمع البيانات "فهم واقع الشباب" 100

ثانياً: الاتفاق على الأولويات والغايات والمجالات الاستراتيجية 103

ثالثاً: تحديد الأهداف والنتائج/ المخرجات والمؤشرات 103

1. الإلمام بوضع الشباب بخصوص الغاية التي تتناولها 103
2. إعداد ملخص يجيب عن الأسئلة التالية 104
3. صياغة أهداف عامة لهذه الغاية 104

رابعاً: صياغة وثيقة السياسة 106

1. الرؤية والغايات والأهداف والنتائج: الرؤية، وتمثل رؤية السياسة الوطنية للشباب 106
2. المنطلقات 106
3. مراجعة المسوَّدة 107
4. مناقشة المسودة 107

خامساً: إقرار واعتماد السياسة الوطنية للشباب 108

سادساً: تحليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب 110

1. نتائج التحليل 111
2. الدروس المستفادة 112
3. الاستنتاجات 113

سابعاً: التحفيز للسياسة الوطنية للشباب على المستويات جميعها: الداخلية والخارجية 113

1. التحفيز والمفاهيم ذات الصلة 114
2. أنواع التحفيز 114
3. التخطيط الاستراتيجي للتحفيز 115

ثامناً: إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي وفقاً لإطار برنامج العمل العالمي للشباب WPAY 117

1. على مستوى سياسات الدولة 117
2. الإدماج السياسي 118
3. الإدماج الاقتصادي 118

تاسعاً: التدريب 119

المرحلة الثانية: تفعيل السياسة الوطنية للشباب 120

1. أولاً: تطوير خطة العمل الوطنية 120
2. ثانياً: التنفيذ 123
3. ثالثاً: المتابعة والتقييم 124

خاتمة 130

التوصيات 131

ملحق قاموس المصطلحات 132

خاتمة عامة 134

كلمة أخيرة: الشباب وبناء الشخصية 136

ملخص تنفيذي

مقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى وضع معايير واضحة لما يمكن أن يُعدَّ سياسة وطنية رائدة في قطاع الشباب وتحديد الأفضل منها عالمياً وعربياً بهدف تعلُّم الدروس ونقل المعرفة، ووضع معايير واضحة لنماذج حوكمة متميزة لقطاع الشباب، وتحديد الأفضل منها عالمياً، مع تسليط الضوء على النماذج العربية في هذا السياق وعلى النموذج الإماراتي بصفة خاصة.

يستهدف وضع نموذج رائد لسياسة وطنية للشباب مساعدة صانعي القرار في المنطقة العربية على اتخاذ أفضل القرارات والتعرف على أفضل الممارسات في مجال تمكين الشباب ومشاركتهم في الحياة العامة وفي مسيرة التنمية والتقدم، حيث تضم المنطقة أكبر مجموعة ديموغرافية من الفئة الشبابية نسبة إلى عدد السكان على مستوى العالم، فبحسب دراسة أصدرها "مركز الشباب العربي" بعنوان "100 إجابة عن الشباب العربي" بلغت عام 2020 نسبة الشباب ما بين (15-34 عاماً) في العالم العربي 33.6% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، أي نحو 146 مليون و757 ألف نسمة، منهم 52.27% من الذكور و47.7% من الإناث.

في ضوء ذلك تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة، وخمسة فصول أساسية هي: الإطار المفاهيمي والمنهجي، **وأهمية التوجه العالمي للاستثمار في الشباب ومظاهره، والمعايير الدولية لأفضل السياسات الوطنية الشبابية، وأفضل الممارسات الدولية في مجال السياسات العامة ونظم حوكمة قطاع الشباب، ووضع دليل عربي لتطوير السياسات الوطنية للشباب**، بالإضافة إلى ملحق قاموس المصطلحات، وخاتمة عامة، وكلمة أخيرة أكدت أهمية بناء شخصية الشباب من خلال مجموعة من العوامل منها تدريبه على تحمل المسؤولية، وعلى العمل المؤسسي، وتشجيعه على المشاركة في الأعمال التطوعية، وتشجيعه على عدم الإفراط أو التفريط في استخدام حقوقه، والاهتمام بدور الأسر في بناء شخصيته.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي

ركز هذا الفصل على المفاهيم الرئيسية المستخدمة في دراسات الشباب، وذلك بهدف تحديد المفاهيم المستخدمة في الدراسة بدقة وتأصيلها، خاصة في ظل ما هو معروف في مجال العلوم الإنسانية من صعوبة صياغة تعريفات جامعة أو شاملة للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذا المجال. ويمكن تلخيص ما تضمنه الفصل في النقاط التالية:

- من المفاهيم التي تناولها الفصل: مفهوم الشباب، ومفهوم مشاركة الشباب، ومفهوم تمكين الشباب، ومفهوم عدم المساواة بين الجنسين، والسياسة الوطنية للشباب.
- استعرض هذا الفصل أيضاً مجموعة من المقاربات المنهجية المستخدمة في دراسات الشباب، وأهمها مقاربة تمكين الشباب، ومقاربة الشباب ضمن فلسفة التنمية، ومقاربة تعبئة الموارد، ومقاربة التعامل مع الشباب باعتبارهم مورداً وليسوا مشكلة. وقد ساعدت هذه المقاربات في فهم الظاهرة محل الدراسة وتحليلها بشكل سليم.

- تُعرف السياسة الوطنية للشباب بأنها مجموعة السياسات والخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير أداء الشباب وتمكينهم لتعليم أنفسهم وتطويرها وتنمية روح الابتكار لديهم، وتلتزم بها الدولة بأجهزتها كلها، وتقوم كلٌّ من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني مجتمعة بتنفيذها، بحيث تكفل للشباب العيش الكريم وتوفر الفرص لتحقيق طموحاتهم كمواطنين لهم دور مهم في المجتمع.
- يساعد وجود سياسة وطنية للشباب في الدول العربية في مواجهة التحديات التي يواجهها الشباب.

الفصل الثاني: أهمية التوجُّه العالمي للاستثمار في الشباب ومظاهره

بحث هذا الفصل في أهمية الاستثمار في الشباب باعتباره توجهاً عالمياً تهتم به الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، كما حلل دوافع هذا التوجه العالمي ونتائجه المحققة بالفعل والمتوخاة منه؛ وذلك بالتركيز على المبادرات التي أطلقتها بعض المنظمات الدولية والإقليمية ومجال تركيزها في كل مجال من المجالات المتصلة بالاستثمار في الشباب وتمكينهم اقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً. ويمكن تلخيص ما جاء في هذا الفصل في النقاط التالية:

- يتمحور التوجه العالمي نحو الاستثمار في الشباب على المستويين الدولي والإقليمي حول، ضمان وجود سياسات كلية رشيدة وتفعيلها، وسياسات شبابية لوضع الأولويات والتنسيق والمتابعة، وسياسات قطاعية مستجيبة، وذلك في بيئة ممكّنة من الأمن والسلام، ومن العدالة والمساواة، ومن الحرية والمساءلة، ومن اقتصاد تنافسي شامل للجميع بمن فيهم الشباب، وتضمن مستوى معيشة لائقاً وحياة صحية ذات جودة عالية وتعزز المعارف والمهارات.
- أثبتت تجارب دول عديدة مثل: فنلندا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وغيرها أن الاستثمار في رأس المال البشري كان عاملاً حاسماً في نموها الاقتصادي والانطلاق إلى آفاق اقتصاد المعرفة الرحبة. ولطالما كان الشباب - ذوو المهارات والقدرات الإبداعية والابتكارية التي اكتسبوها من التعليم الراقي النوعية والتدريب الجيد- يمثلون كتلة ضرورية في أي دولة تريد الانطلاق وتحقيق أعلى معدلاتٍ للنمو والتنمية العادلة المنشودة.
- اتجهت منظمات دولية عديدة إلى ترجمة اهتمامها بالشباب من خلال إطلاق مبادرات واستراتيجيات تستهدف تمكين هذه الفئة، فعلى سبيل المثال أطلقت الأمم المتحدة مبادرات عدة بشأن الشباب أحدثها استراتيجية "شباب 2030". وأقر مجلس الأمن الدولي في قرارات عدة دور الشباب في بناء السلام. كما طرحت منظمات، مثل: اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والشباب وغيرها، مبادرات خاصة بالشباب كل في مجال تخصصه.
- أسهمت المنظمات الإقليمية أيضاً بمبادرات تستهدف الشباب في الدول أعضاء هذه المنظمات، مثل: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها، وجامعة الدول العربية، والمنظمة الفرنكوفونية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي.

الفصل الثالث: المعايير الدولية لأفضل السياسات الوطنية الشبابية

تناول هذا الفصل مجموعة من المعايير الدولية التي تم التوافق عليها في ضوء التجارب وأفضل الممارسات الناجحة في مجال السياسات الوطنية للشباب، التي أكدتها بحوث ودراسات من منظمات وهيئات دولية مختلفة. ويمكن تلخيص ما جاء في هذا الفصل في النقاط التالية:

- يمكن الاستفادة من المبادرات والاستراتيجيات التي أطلقتها المنظمات الدولية والإقليمية عند وضع سياسة وطنية للشباب، كما ينبغي الالتزام بالمعايير الدولية الموضوعة بشأن السياسات الوطنية الشبابية التي تم اعتمادها من قِبل جهات دولية متخصصة في مجال الشباب وهناك توافق عام حولها.
- ومن أهم المعايير الدولية الخاصة بالسياسات الشبابية: وجود جهة حكومية محددة مسؤولة عن السياسة الوطنية وذات صلاحيات كافية، وتبنّي استراتيجية تشاركية شفافة ومحددة مركزها الشباب، وضمان التعاون بين الجهة الحكومية المسؤولة عن السياسة الوطنية والجهات الأخرى المشاركة فيها، وضمان التنسيق بين مختلف القطاعات المشاركة في تنفيذ السياسة الوطنية، ووجود بيئة مواتية للسياسات الشبابية، وإدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي، وتخصيص ميزانية كافية ومستدامة.

- تقوم السياسة الوطنية للشباب على مجموعة من المبادئ من أهمها: أن تكون قابلة للتنفيذ، وأن تضمن تلبية احتياجات الشباب الفعلية وحل المشكلات التي تواجههم وأن تعتبر الشباب مورداً وليس مشكلة، وأن تنسجم مع قيم المجتمع وثقافته، وأن تهتم بدمج فئات الشباب المعرضة للخطر.
- هناك ضرورة حقيقية لمشاركة فعلية للشباب في كل مراحل السياسة الوطنية للشباب؛ وهو ما يتطلب من الحكومات أن تكون منفتحة على إجراء مشاورات واسعة معهم، والحصول على تغذية راجعة منهم، بهدف التطوير والتحسين، ففي الدول التي حققت نجاحات وأصبحت نموذجاً في هذا المجال يتم التعامل مع الشباب كفاعلين وشركاء على قدم المساواة مع الحكومات في تنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بهم، وفقاً لنظام أو استراتيجية تشاركية.
- هناك تحديات عدة تواجه تنفيذ السياسة الوطنية للشباب من بينها: التداخل بين الوزارات/المنظمات وسياسة الشباب من جهة، ونقص التعاون بين هذه الجهات من جهة أخرى، والتحديات المالية، وضعف القدرات المؤسساتية للجهات المشاركة في السياسة والتنفيذ، وضعف الربط بين قضايا الشباب وأولوياتهم في إطار عملية السياسة الوطنية، مثل التعليم والعمل والصحة، فضلاً عن الحد من الفقر، والتكامل الاجتماعي، وبناء المواطنة.

الفصل الرابع: أفضل الممارسات الدولية في مجال السياسات العامة ونظم حوكمة قطاع الشباب

سعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على عدد من السياسات الوطنية للشباب في عدد من دول العالم لاستعراض ملامحها ومعرفة أوجه التميز فيها؛ وذلك لاستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها عند وضع سياسات وطنية. ومن الدول التي تناول الفصل تجربتها في مجال السياسة الوطنية للشباب، فنلندا، وكندا، وجنوب أفريقيا، واليابان، وآيرلندا، والأردن، والمغرب، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومصر، ومملكة البحرين، ويمكن تلخيص ما جاء في هذا الفصل في النقاط التالية:

- في ضوء أهمية وجود سياسات وطنية للشباب، نشط كثير من دول العالم في تبنّي مثل هذه السياسات، وهناك بعض الدول التي تميزت في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، تعتبر فنلندا من الدول التي تمتلك تجربة رائدة في مجال الشباب، حيث تتميز تجربتها في مجال المتابعة والتقييم باعتمادها على الشباب وليس على الجهة الحكومية المعنية فقط. كما تمتلك جنوب أفريقيا سجلاً حافلاً في مجال السياسة الوطنية للشباب يرجع إلى عام 1997 حين تمت صياغة السياسة الوطنية للشباب لعام 2000؛ ومن مميزات تجربتها، البناء على الخبرات السابقة.
- تتميز التجربة اليابانية في مجال الشباب بعدد من الأمور أهمها؛ دورية القيام باستطلاعات ومسوح رأي عن أوضاع النشء والشباب، وتوسيع نطاق معالجة مشكلات النشء والشباب، وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى، فيما تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية ثاني دولة عربية قامت بوضع سياسة وطنية للشباب بعد مملكة البحرين في عام 2004، وتتميز تجربتها بإدخال المتغيرات الجديدة في العمل الشبابي في وثيقة السياسة، وتحديد مشروعات رئيسية يتم تنفيذها في إطار خطة عمل الاستراتيجية.
- أما التجربة الإماراتية فتتميز في مجال الشباب بالتكامل والشمولية، سواء على مستوى السياسات أو البرامج أو البنية المؤسسية المسؤولة عن تنفيذها، حيث يتم دمج الشباب في منظومة القيادة، والحوكمة الرشيدة.
- هناك ملاحظتان مهمتان ينبغي أخذهما في الاعتبار عند وضع سياسة وطنية للشباب، الأولى هي اختلاف تأثير السياق المحيط، حيث يختلف وضع السياسة باختلاف السياق المحيط وهو ما يتضح بجلاء عند مقارنة خبرات الدول العربية بغيرها من الدول في أوروبا، والملاحظة الثانية هي توقف فاعلية السياسات الوطنية على التنفيذ، حيث تتوقف فاعلية السياسات الوطنية للشباب عند دخولها حيز التنفيذ الفعلي، وعلى تخصيص الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحويلها إلى خطط وبرامج عمل ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، وليس على صدور وثائق رسمية من الدولة بشأنها فقط، أو استنادها إلى قوانين لم تحظَ بالحوار المجتمعي والتوافق بين مختلف فئات الشباب.

- يكشف تحليل الخبرات الدولية والعربية في مجال السياسات الوطنية للشباب عن وجود دروس عدة يمكن الاستفادة منها، أهمها: ضرورة وجود إرادة سياسية تضمن تطبيق السياسة الوطنية فور إقرارها، وأهمية تكاملها مع غيرها من السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تنفذها الدولة في المجالات الأخرى، وأن تكون جزءاً من المنظومة العامة لرؤية الدولة لذاتها في إطار استراتيجيتها الوطنية، وأن تراعي خصوصية المجتمعات المحلية التي يتم تنفيذها فيه، وأن تواكب التطورات الناشئة، سواء على مستوى العالم أو الإقليم، وأن يتم الاسترشاد بالخبرات الأخرى الدولية أو الإقليمية في صياغتها، مع إمكانية الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة في مرحلتي الصياغة والتنفيذ.

الفصل الخامس: نحو دليل عربي لتطوير "السياسات الوطنية للشباب"

ركز هذا الفصل على تمكين الشباب وصنّاع السياسات من تطوير "سياسة وطنية للشباب" بدولهم؛ حيث تم السعي إلى وضع دليل عملي قابل للتنفيذ والتطبيق يتضمن مختلف مراحل وضع هذه السياسة وكذلك مختلف مراحل تنفيذها، ويمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا الفصل في النقاط التالية:

- إن تطوير "سياسة وطنية للشباب" يمر بمرحلتين: الأولى، مرحلة بلورة السياسة وصياغتها، وهي المرحلة التي تبدأ باتخاذ قرار بتطوير سياسة وطنية للشباب، وتحديد الجهة الحكومية المسؤولة مباشرة عن السياسة، وتشكيل لجان العمل المختلفة، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة، وتحديد الأهداف والنتائج أو المخرجات المتوقعة والمؤشرات. وتنتهي هذه المرحلة بتطوير وثيقة "السياسات الوطنية" مطابقة للمعايير المحددة؛ حيث يتم إقرارها واعتمادها؛ لتبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة تفعيل السياسة، حيث تُترجم السياسية الوطنية إلى برامج ومشروعات وأنشطة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع. وعملية التنفيذ هذه تتطلب إظهاراً واضحاً للالتزام من جانب الحكومة والمؤسسات والمنظمات المسؤولة إزاء اعتماد هذه السياسة وتنفيذها، والانخراط الفعال من جانب تلك الجهات المشاركة أيضاً، ولاسيما الشباب من قطاعات المجتمع كافة.
- من الأجزاء الأساسية في مرحلة التنفيذ تعيين جهة مسؤولة عن التوجيه والتنسيق العام للتنفيذ، وعادة، لا يمكن لأي جهة أو وزارة أو هيئة واحدة أن تكون مسؤولة بشكل كامل عن تنفيذ السياسة بأكملها، لذا، يجب إنشاء آليات العمل الضرورية بين القطاعات، والمنظمات المشاركة لتنفيذ السياسة بشكل جماعي.
- حتى يمكن تقدير مدى تحقيق السياسة الوطنية لأهدافها وتقويم المسار كلما دعت الحاجة، يجب أن تتضمن السياسة نصاً يتعلق بالمتابعة والتقييم، والمعايير والمؤشرات، وأن تشمل خطة العمل التنفيذية الإجراءات الخاصة بذلك.
- المتابعة عملية منظمة ومستمرة وفقاً لخطة موضوعة موضح بها الأهداف المراد تحقيقها، مع مراجعتها بصفة دورية للتأكد من أن التنفيذ يتم في الإطار الصحيح. ومؤشرات المتابعة هي: مؤشرات مرتبطة بالمخرجات والأنشطة، وأخرى لجمع البيانات بصفة دورية لضمان تنفيذ المشروع.
- التقييم عملية جمع المعلومات وتحليلها بشكل مرحلي ومنظم لتحديد مدى تحقيق البرامج والأنشطة المطبقة للرؤية والأهداف، كماً ونوعاً، وأثرها في مجتمع الشباب عملياً؛ أي يتم وفق إجراءات منظمة.
- تستهدف عمليتا المتابعة والتقييم الكثير من الشباب، سواء باللقاءات أو الاجتماعات أو الاستبيانات وخلافه، وبالتالي من الضروري أن تتبع القواعد الأخلاقية ومنها: صياغة أدوات وآليات جمع المعلومات بلغة مفهومة وصديقة للشباب، واحترام خصوصية الأفراد، والحفاظ على سرية المعلومات، ونقل آراء الشباب بأمانة وبالعبارات التي يستخدمونها.

التوصيات:

وضعت الدراسة بعض التوصيات الخاصة بالسياسة الوطنية للشباب وذلك على النحو التالي:

- إجراء حوارات مجتمعية على المستويات كلها وفق أجندة حكومية واضحة المعالم ومحددة الأهداف، ويفترض أن تتمحور حول توعية المجتمع، ولاسيما الأسر، بأهمية دعم الشباب والمساهمة في تعزيز قدراتهم وثقتهم بأنفسهم.
- بلورة رؤية الدولة لدور الشباب وتمكينهم، وصياغة تصور عام عن مسعى الدولة لوضع سياسة وطنية جديدة للشباب، بحيث يُعلَن عنها رسمياً ويُروَّج لها بشكل واسع إعلامياً، مع الحرص على ألا تقتصر حملات الترويج على وسائط الإعلام التقليدية، بل يجب استخدام المؤتمرات والمحافل المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي أيضاً كوسائل مكملة.
- إنشاء أو تشكيل هيئة وطنية تتكون من الكفاءات، ولاسيما أصحاب الخبرات العملية، ويمثَّل فيها الشباب بنسبة لا تقل عن 25%، مع مراعاة التنوع والتمثيل المناطقي. وتتولى هذه الهيئة مسؤولية إعداد السياسة الوطنية للشباب، ومباشرة تطبيقها وتطويرها وتحديثها، بحيث تتمتع بصلاحيات واضحة ومحددة وكافية للقيام بعملها، بما فيها القدرة على التنسيق مع الجهات والمؤسسات الأخرى المعنية بالشباب بسهولة ويسر.
- متابعة أعمال الهيئة المتخصصة والمشاركة في أعمالها والأنشطة التي تقوم بها من قبل أعلى قيادة في الدولة؛ لضمان الزخم واستمرارية العمل بروح معنوية كبيرة.
- إشراك الشباب من مختلف الأعمار في عملية التحضير والإعداد للسياسة الوطنية للشباب، بحيث يكونون شركاء حقيقيين ليس في النقاشات أو تقديم الأفكار فقط، وإنما في عمليات الصياغة والتطبيق والمتابعة والتنفيذ أيضاً؛ لكونهم المعنيين بهذه السياسة أصلاً، وهذا بالطبع يتطلب تعزيز القدرات الذاتية للشباب وتأهيلهم حتى تكون مشاركتهم فعالة.
- يمكن في هذا الشأن تشكيل مجلس تكون عضويته من الشباب، ليتولى إعداد تقييم التقدم المحرز في تنفيذ السياسة الوطنية وتقديم مقترحات بشأنها حسب الحاجة، على أن يتبع هذا المجلس الجهة الحكومية المعنية بالشباب في الدولة أو قد يكون على مستوى أعلى - مثل رئاسة الدولة أو رئاسة الحكومة - في حالة عدم وجود كيان حكومي معني.
- إرسال ممثلين عن الشباب المشاركين في مراحل إعداد السياسة الوطنية وتنفيذها، إلى الخارج، ولاسيما الدول التي شهدت أفضل الممارسات والنتائج، للاطلاع بشكل مباشر على تجاربهم والإفادة منها.
- الحرص على إشراك فئات المجتمع كلها في المناقشات التمهيدية للسياسة الوطنية للشباب، بمن فيهم أولياء الأمور والذين يرتبط عملهم بشكل مباشر مع الشباب، بمن فيهم المعلمون والتربويون والدعاة أو علماء الدين.
- إشراك خبراء ويفضل ممن عملوا في المجال التنفيذي بدول حققت نجاحات بارزة في مجال تمكين الشباب؛ سواء في النقاشات أو اللجان المتخصصة على شكل مستشارين مثلاً، حيث يسهم هذا في الاستفادة من تجارب الدول بشكل أفضل من مجرد الاعتماد على مواثيقها أو ما كتب عنها.
- تخصيص موازنة كافية، ليس لوزارة الشباب أو المؤسسة المعنية بمسألة السياسة الوطنية للشباب فقط، وإنما للمؤسسات أو الاتحادات أو المبادرات الشبابية الأخرى أيضاً، بما فيها الفردية أو المجتمعية وغير الحكومية، مع ضمان متابعة محددة لعمليات الصرف والإنفاق بما ينسجم مع الأهداف التي تم توفير الدعم المالي لها.
- أهمية العمل من أجل تنفيذ السياسة الوطنية للشباب على أرض الواقع، من خلال تخصيص الموارد اللازمة لتحويل ما تتضمنه من خطط إلى برامج عمل حقيقية يستفيد منها الشباب، وعدم الاكتفاء بصدور القرارات والوثائق أو القوانين.
- الحرص على مبادئ الشفافية في كل مرحلة من مراحل العمل، وإطلاع الرأي العام على التقدم الحاصل، وإشراك مختلف الجهات والمؤسسات المعنية بالشباب، سواء في القطاع العام أو الخاص، في التعامل مع التحديات ومعالجة المشكلات.
- مراعاة القيم المجتمعية الدينية والثقافية عند صياغة السياسة الوطنية للشباب، مع ضرورة استيعاب المفاهيم العالمية التي لا تتعارض مع المنظومة القيمية للمجتمع.
- من المهم أن تتكامل السياسة الوطنية للشباب مع غيرها من الاستراتيجيات التي تنفذها الدولة في المجالات الأخرى خاصة تلك المرتبطة بالتعليم والابتكار والتوظيف وضمان المساواة بين النوع الاجتماعي وغيرها. بالإضافة إلى أهمية العمل على حل مختلف مشكلات الشباب التي قد يواجهونها في المجالات الأخرى، سواء مجال التعليم من خلال رفع كفاءة العملية التعليمية، ومجال العمل من خلال توفير فرص عمل مناسبة وجيدة لهم، وغيرها.
- التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بالشباب عند وضع هذه السياسة، بحيث يتم الاسترشاد بما تضعه هذه المؤسسات من نظم في مجال السياسة الوطنية للشباب، وهو ما يضمن الاتساق مع المعايير الدولية المطلوبة.
- الأخذ في الاعتبار دائماً أن تشمل السياسة الوطنية للشباب المستجدات الدولية والإقليمية، بما يجعلها قادرة على التعامل مع أي تداعيات يمكن أن تترتب على هذه المستجدات على الشباب وواقعهم وأحوالهم.
- إطلاق تقرير دوري كل عام أو عامين أو 4 أعوام، يسلط الضوء على وضع الشباب في الدولة والجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تمكين هذه الشريحة المجتمعية.
- ضم شاب -على الأقل- إلى عضوية مجالس إدارات مؤسسات الإنتاج الحكومية، وكذلك تشجيع القطاع الخاص على اتباع النهج ذاته بما يساعد في إعداد كوادر قادرة على تحمّل المسؤولية.
- إجراء استطلاعات رأي ومسوح ميدانية دورية عن أوضاع والشباب، وذلك بغرض التعرف المستمر على أوضاع هذه الشريحة المجتمعية والوقوف عليها من خلال الشباب أنفسهم.
- عقد مؤتمرات شبابية متزامنة أو خلال فترة زمنية غير متباعدة على مستوى كل محافظة أو منطقة أو إقليم لمناقشة قضايا الشباب وهمومهم، بحيث يخرج كل مؤتمر بنتائج محددة، ويُختَار ممثلون عنه في مؤتمر عام ينعقد على المستوى الوطني، لتُناقش فيه نتائج المؤتمرات الفرعية أو الجهوية بهدف الخروج بورقة شاملة للقضايا كلها التي تهم الشباب، ليتم تضمينها أو مراعاتها في السياسة الوطنية للشباب.
- التوسع في المراكز الشبابية بحيث يكون في كل قرية أو بلدية أو حي مركز للشباب يتبع وزارة الشباب أو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن الشباب في الدولة.

مقدمة عامة

تعتبر مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمر بها الفرد، حيث تبدأ شخصيته بالتبلور، وتنضج معالم هذه الشخصية من خلال ما يكتسبه الفرد من مهارات ومعارف، وما يتبعها من نضوج جسماني وعقلي، وما يستطيع تكوينه على مستوى العلاقات الاجتماعية وضمن اختياره الحر. وإذا كان معنى الشباب أول الشيء، فإن مرحلة الشباب تتلخص في أنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة وكبيرة.

وتدرك الحكومات الوطنية في جميع دول العالم أهمية الاستثمار في الشباب بوصفهم المحرك الأساسي للنمو والتنمية في أي مجتمع، وأهمية الحاجة إلى إيجاد تشريعات وسياسات مناسبة للاستجابة لشواغلهم وتطلعاتهم ومطالبهم وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة؛ لهذا تخضع السياسات الشبابية لتغييرات ومراجعات متكررة من قبل الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية؛ بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات أو السياسات التي تحقق تمكين الشباب وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم ودورهم في الحياة العامة وفي مسيرة التنمية الشاملة في بلدانهم.

وتتميز المنطقة العربية بأن بها أكبر مجموعة من الفئة الشبابية نسبة إلى عدد السكان على مستوى العالم، فبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، يشكل الشباب (15-29 عاماً) 30% من السكان، أو نحو 110 ملايين نسمة في منطقة لم يتعدَّ فيها 60% من سكانها سن الثلاثين[1]، وذكر "مركز الشباب العربي" في دراسة أصدرها بعنوان "100 إجابة عن الشباب العربي" أن نسبة الشباب (15-34 عاماً) في العالم العربي عام 2020 بلغت 33.6%، أي نحو 146 مليون و757 ألف نسمة، منهم 52.27% من الذكور و47.7% من الإناث[2]؛ ويعود التباين في الأرقام إلى عدم وجود إحصاء سكاني حديث ومنتظم في كل دولة، فضلاً عن التباين في تحديد سن الشباب من دولة لأخرى.

وتعني هذه الأرقام أن العالم العربي يمر بمرحلة يطلق عليها في علم السكان بـ"الهَبَّة الديموغرافية"، وهي عبارة عن عملية تحول ديموغرافي بين سكان المجتمع، بحيث يتحول المجتمع الذي غالبيته من الأطفال وصغار السن والمُعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل والإنتاج المجموعة الكبرى.

ويتطلب هذا السياق إحداث تغيير شامل في طريقة التفكير ووضع السياسات ومن ثم التخطيط والتنفيذ، حيث لابد أن تُبنى كل الاستراتيجيات على اكتشاف ما نملكه من موارد بشرية شابَّة وتعظيمها، بما يُحدث نقلات نوعية على كل المستويات لتحسين نوعية حياة الإنسان، بزيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والتمتع بمستويات عالية نسبياً من التنمية، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، بما ينعكس على الوضع التعليمي والصحي والمساكن والإنفاق.

وقد شهدت المنطقة العربية بالفعل في السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بقضايا الشباب، انعكس بشكل واضح في السياسات والإجراءات التي تبنتها الحكومات العربية بهدف تمكينهم وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم وإشراكهم في الحياة العامة، والتي تباينت في سرعتها ومدى عمقها من دولة لأخرى، وإن اتفقت جميعها على أهمية تعزيز دور الشباب العربي في رسم سياسات بلادهم بشكل عام، وتلك التي تخصهم بشكل خاص.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- وضع معايير واضحة لما يمكن أن يُعدَّ سياسة رائدة في قطاع الشباب وتحديد الأفضل منها عالمياً وفي المنطقة بهدف تعلُّم الدروس ونقل المعرفة.
- وضع معايير واضحة لنماذج حوكمة متميزة لقطاع الشباب، وتحديد الأفضل منها عالمياً وإقليمياً، مع تسليط الضوء على النماذج العربية في هذا السياق وعلى النموذج الإماراتي بصفة خاصة.
- وضع خريطة للعمل الشبابي أو "دليل استرشادي" فيما يتعلق بمجال حوكمة القطاع والسياسات الخاصة به، بما يساعد صانعي القرار في المنطقة العربية على اتخاذ أفضل القرارات والتعرف على أفضل الممارسات في مجال تمكين الشباب.

وستسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال خمسة محاور أساسية تتناول الإطار المفاهيمي والمنهجي، والاستثمار في الشباب من حيث أهميته ومظاهره، والمعايير الدولية لأفضل السياسات الوطنية الشبابية، واستعراض بعض الخبرات الدولية في مجال السياسات الوطنية الشبابية، وصولاً إلى وضع دليل مقترح لتطوير السياسة الوطنية للشباب.

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016.. الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الرابط: https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf، ص 18.

[2] مركز الشباب العربي، "100 سؤال وجواب عن الشباب العربي"، موقع مركز الشباب العربي، بدون تاريخ، على الرابط: https://bit.ly/35qZ9AG، ص ص 5-4.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والمنهجي

مقدمة

يركز هذا الفصل على الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة، حيث يستعرض المفاهيم الرئيسية المستخدمة في دراسات الشباب، والمقاربات المنهجية التي يستخدمها الباحثون في هذا المجال. ويستهدف هذا الفصل تحديد المفاهيم المستخدمة في الدراسة بدقة وتأصيلها، خاصة في ظل ما هو معروف في مجال العلوم الإنسانية من صعوبة صياغة تعريفات جامعة أو شاملة للمفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذا المجال.

وتتعدد المفاهيم المستخدمة في مجال الشباب، لكن لدواعي الدراسة وأهدافها، سيتم التركيز على خمسة مفاهيم رئيسية: أولها، مفهوم الشباب وما يعنيه وما هي الفئة العمرية المقصودة. وثانيها، مفهوم مشاركة الشباب وما يرتبط به من إسهامات في الحياة العامة عموماً. وثالثها، مفهوم تمكين الشباب وما يعكسه من جهود لتعزيز قدرات هذه الشريحة ودورها في المجتمع. ورابعها، مفهوم عدم المساواة بين الجنسين وتأثيره على مسيرة تعزيز دور الشباب في المجتمع. وخامسها، مفهوم السياسة الوطنية للشباب وما تعنيه من خطط وسياسات استراتيجية تستهدف تعزيز وضع الشباب في الدول والمجتمعات.

أولاً: الإطار المفاهيمي

تنطلق أي دراسة علمية للسياسات الوطنية في مجال الشباب من تحديد دقيق للمفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تقوم عليها هذه السياسة؛ ليكون هناك توافق عام حول ماهية هذه المفاهيم؛ وتتمثل أهمها في الآتي:

1. مفهوم الشباب

اتجهت بعض المنظمات الدولية إلى تعريف مفهوم الشباب وفق الفئة العمرية؛ فقد عرّف القرار 2250 حول الشباب والسلم والأمن، الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي في 9 ديسمبر 2015، الشباب بأنهم الفئة العُمرية التي تشمل الأشخاص من سن 18 إلى29 عاماً، ولكنه لفت النظر كذلك إلى ما قد يكون لهذا المصطلح من تعريفات متباينة على المستويين الوطني والدولي[1].

[1] "مجلس الأمن الدولي يعتمد قراراً تاريخياً حول الشباب والسلم والأمن بطلب من الأردن"، موقع أخبار الأمم المتحدة، 9 ديسمبر 2015، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2015/12/242672

ولأغراض إحصائية، عرّفت الأمم المتحدة فئة الشباب بأنها الفئة العمرية التي تتراوح بين 15 و24 عاماً، وذلك دون الإخلال بالتعريفات الأخرى التي تأخذ بها الدول الأعضاء في المنظمة، حيث اتجهت بعض الدول إلى وضع معايير لتعريف الشباب فيما يتعلق بالسن الذي يتم فيه معاملة الشخص على قدم المساواة مع البالغين بموجب القانون، وهذا ما يشار إليه غالباً باسم "سن الرشد"، ويعتد بهذه السن، وهي عادة 18 عاماً في العديد من البلدان، ولا يعتبر الشخص بالغاً إلى أن يدرك هذه السن[1].

ومع ذلك، فإن المصطلح المتعارف عليه والفروق الدقيقة لمصطلح "الشباب" يختلف من بلد إلى آخر، وهذا يتوقف على تناسب بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والاقتصادية والسياسية لكل مجتمع. وقد اتجهت بعض الدول العربية إلى وضع تعريفات أخرى للشباب استندت أيضاً إلى الفئة العمرية، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

جدول يوضح تعريف الشباب في الدول العربية حسب الفئة العمرية[2]

الأردن	30-12 سنة
الإمارات	35-15 سنة
البحرين	35-0 سنة
الجزائر	24-15 سنة
العراق	30-10 سنة
السعودية	34-15 سنة
السودان	24-15 سنة
الصومال	40-15 سنة
الكويت	34-14 سنة
المغرب	29-15 سنة
اليمن	24-15 سنة
جيبوتي	24-15 سنة
تونس	29-15 سنة
سوريا	25-15 سنة
عمان	29-18 سنة
فلسطين	29-15 سنة
لبنان	29-15 سنة
ليبيا	25-15 سنة
مصر	29-18 سنة
موريتانيا	35-15 سنة

[1] "الشباب"، موقع منظمة الأمم المتحدة، بدون تاريخ، على الرابط: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/youth-0/index.html

[2] مركز الشباب العربي، "100 سؤال وجواب عن الشباب العربي" موقع مركز الشباب العربي، بدون تاريخ، على الرابط: https://bit.ly/35qZ9AG

ويكشف هذا الشكل أن بعض الدول العربية قد اعتمد تعريفاً للشباب حسب الفئة العمرية يستند إلى تعريف الأمم المتحدة الذي يحدد هذه الفئة بين 15 و24 عاماً، مثل الجزائر والسودان واليمن وجيبوتي، فيما تتباين بقية الدول في تحديد هذه الفئة، ويلاحظ أن الحد الأدنى لسن الشباب كان 10 سنوات في العراق، فيما كان الحد الأعلى لهذه السن 40 عاماً في الصومال.

إلى جانب هذا التعريف الذي يستند إلى الفئة العمرية، هناك تعريف آخر يستند إلى معيار يتعلق بالانتقال من مرحلة حياتية إلى أخرى؛ فبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 يمكن وصف الشباب على نطاق واسع بأنه مرحلةٌ يخرج خلالها شخصٌ من الاعتمادية (الطفولة) إلى الاستقلالية (البُلوغ)[1]، وقد اعتبر باحثون أن "مرحلة الشباب هي اصطلاح اجتماعي مقابل التصنيف الفئوي البسيط البيولوجي أو الديموغرافي أو الزمني"؛ ومن ثم فإنها تُعاش كتجربة انتقالية في الحاضر، ولا تُعرَّف بموجب سن محددة مسبقة الاختيار في لحظة ما في المستقبل[2].

وتثير هذه التعريفات إشكاليتين رئيسيتين: الأولى، إن اقتصار تعريف الشباب استناداً إلى عامل العمر، يفترض أنهم فئة متجانسة تماماً؛ فبرغم بعض الاحتياجات والأولويات والهويات المشتَرَكة للشباب، فإنهم يتسمون بالتنوع القائم على أساس الجنس والانتماء العرقي والديني والطائفي والطبقي والثقافي والاقتصادي والجغرافي ما بين الحضر والريف، وكذلك بالتنوع المتصل بالانتماءات السياسية؛ ما قد يعني اختلاف الحاجات والأولويات لديهم[3]. والإشكالية الثانية هي أن هذه التعريفات لا تلقي الضوء على بعض فئات الشباب؛ مثل المعرَّضين للخطر والواقعين في خلاف مع القانون وذوي الإعاقات، وبالتالي تحرم تلك الفئات من المزايا المتوافرة للشباب في المجتمع.

2. مفهوم مشاركة الشباب

يمكن تعريف مفهوم مشاركة الشباب بأنه مساهمة الشباب والشابات في العمليات والقرارات والأنشطة والتأثير فيها، وبهذا المعنى تكون المشاركة مرتبطة أساساً بممارسة السلطة. ومنذ إعلان السنة الدولية للشباب في عام 1985، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجالات مشاركة الشباب في الحياة العامة على أن تشمل أربعة عناصر؛ هي: المشاركة الاقتصادية التي تتعلق بالعمل والتنمية، والمشاركة السياسية التي تتعلق بعمليات صنع القرار وتوزيع السلطة، والمشاركة الاجتماعية التي تتعلق بالمساهمة في التمتع بفئة الأنداد، والمشاركة الثقافية التي تتعلق بالفنون والموسيقى والاحتفالات الوطنية والدينية والقيم[4].

وهناك إقرار من جانب الأمم المتحدة بأهمية مشاركة الشباب في مختلف مناحي الحياة، حتى أن المنظمة أكدت على أهمية هذه المشاركة في بناء السلام عقب النزاعات؛ فقد أبرز الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لعام 2012 بشأن "بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع" أنه بغية النجاح، يجب على عملية السلام في أي مكان أن تشمل مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، ومن بينها ممثلو الشباب، وحسب المنظمة الدولية، فإن دور الشباب وقيادتهم في منع النزاعات والعنف والتطرف وإيجاد حلول لها يشمل مورداً غنياً وأساسياً لبناء سلام مستدام؛ ونتيجة لذلك وضعت الأمم المتحدة مجموعة من المبادئ التوجيهية الخاصة بإشراك الشباب في بناء السلام[5].

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016.. الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الرابط: https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf، ص 18.

[2] غرايم سيمبسون، السلام المفقود.. دراسة مرحلية مستقلة حول الشباب والسلام والأمن، دراسة أعدت لمجلس الأمن الدولي، يمكن الاطلاع عليها على الرابط: https://www.youth4peace.info/system/files/2018-10/youth-web-arabic.pdf ص 10.

[3] المصدر السابق، ص 12.

[4] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، 12 يوليو 2001، على الرابط: https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/56/180 ص 4.

[5] "مبادئ توجيهية بشأن مشاركة الشباب في بناء السلام"، موقع منظمة peace infrastructures، على الرابط: https://bit.ly/3qeMvhE

3. مفهوم تمكين الشباب

يكتسب مفهوم تمكين الشباب أهمية كبيرة؛ لأنه يعكس وجود إرادة لتعديل وضع هذه الشريحة في المجتمع وجعلها أكثر قدرة على المشاركة[1]، وقد عرف "برنامج العمل العالمي للشباب" التابع للأمم المتحدة، المفهوم بأنه يعني منح الشباب الصلاحية كأشخاص أو كأعضاء في منظمات أو في تجمعات محلية أو هيئات وطنية ودولية، حتى يتولوا اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ورفاههم، بدلاً من أن تُتخذ نيابة عنهم، وبما لا يتوافق مع رغباتهم أو مصالحهم الفعلية، فمن خلال التمكين يشترك الشباب كعناصر فاعلة نشطة في إحداث التغيير وتحقيق التنمية[2].

وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 أهمية تمكين الشباب لتجنب أي تداعيات سلبية يمكن أن تترتب على إقصاء هذه الشريحة، وأشار التقرير إلى أن عملية التمكين تستلزم إدخال تغييرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب في إقصاء الشباب، بحيث تضمن توسيع فرص مشاركتهم، وتوفير فرص العمل اللائق لهم، وترسيخ أسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، كما يستوجب التمكين أيضاً استثمارات جدية في تحسين أنظمة الخدمات الأساسية المرتبطة بتعزيز قدرات الشباب، وبخاصة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى[3].

بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الضروري أيضاً توفير أساس قانوني لتمكين الشباب وحمايتهم وتعزيز تنميتهم. وبرغم عدم وجود إطار قانوني ملزم ومخصص للشباب على المستوى الدولي، فإن هناك أطراً قانونية دولية يمكن الاستناد إليها عند وضع هذا الأساس القانوني، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي غطت جانباً من هذا الأمر، كما أنه يمكن الاستفادة أيضاً من تجارب بعض الدول، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة التي أصدرت القانون رقم 3 لسنة 2016 "قانون وديمة" الذي يشتمل على 75 مادة تنص على حقوق الطفل الأساسية والأسرية والصحية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وعلى حماية هذه الحقوق[4].

وبالإضافة إلى هذه الآليات المطلوبة لتمكين الشباب، هناك ثلاثة أسس رئيسية يمكن الاستناد إليها خلال التنفيذ الفعلي لعملية التمكين: أولها، الاستثمار في أنشطة جمع البيانات وإجراء البحوث حول الشباب قبل اتخاذ قرار بشأن تمكين الشباب أو القفز إلى الحكم على قدراتهم، فيما لو تم تمكينهم من مواقع التأثير. وثانيها، ضمان أن يتحدث الشباب عن أنفسهم ولا يتحدث غيرهم عنهم، ومن ثم إتاحة الفرصة لهم للولوج إلى مواقع صنع القرار. وثالث هذه الأسس هو التدرجية في سياسات تمكين الشباب، بحيث لا يتم حرق المراحل وإنما يكون التدريج في تنفيذ هذه السياسات وفق مراحل مخططة ومدروسة[5].

[1] د. عادل عبدالرشيد عبدالرازق، دور الجهوية في تمكين الشباب والاستفادة من طاقاته في تحقيق التنمية المستدامة، موقع Cairo University Scholars، على الرابط: https://bit.ly/35J583O، ص 128.

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، مصدر سابق، ص 4.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخص تنفيذي لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016.. الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، على الرابط: https://bit.ly/350VhcY ص 6.

[4] انظر بالتفصيل، موقع المجلس الأعلى للأمومة والطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة، على الرابط: https://scmc.gov.ae/uploads/downloads/file-01604300481.pdf

[5] علي الصاوي، "الشباب والحكم الجيد والحريات"، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الثانية، صنعاء- اليمن، 12-2005/6/23، ص ص 4-5، ويمكن الاطلاع عليها على الرابط: https://www.un.org/esa/socdev/unyin/workshops/rabat_alisawi.doc

4. مفهوم عدم المساواة بين الجنسين

حسب تقرير التنمية البشرية للعام 2019، يشير مفهوم عدم المساواة بين الجنسين إلى أن هناك بعض الفئات التي تعاني التمييز المنهجي ضدها بطرق عديدة، وتحدَّد هذه الفئات وفق معايير عدة منها الجنس، ولما كانت النساء يمثلن الفئة الأكبر على مستوى العالم، فإن الفوارق بين الجنسين هي من أكثر أوجه عدم المساواة تجذراً في كل مكان[1]؛ وبناء على ذلك يمكن تعريف مفهوم عدم المساواة بين الجنسين بأنه ممارسة نوع من التمييز المنهجي القائم على الجنس ضد المرأة، وهو ما ينطبق مباشرة على الفتيات والشابات.

5. مفهوم السياسة الوطنية للشباب

تُعرف السياسة الوطنية للشباب بأنها مجموعة السياسات والخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير أداء الشباب وتمكينهم لتعليم وتطوير أنفسهم وتنمية روح الابتكار لديهم، وتلتزم بها الدولة بكل أجهزتها، وتقوم كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني مجتمعة بتنفيذها، فإذا كانت تشاركية النهج وتُنفذ بالكامل فهي تكفل للشباب العيش الكريم وتوفر الفرص لتحقيق طموحاتهم كمواطنين ذوي حقوق وواجبات[2].

وتستند السياسة الوطنية للشباب إلى أرقام وإحصائيات موثوقة في كل القطاعات التي تؤثر في الشباب، وتتطلب توافر الإرادة السياسة من ناحية والقناعة المجتمعية من ناحية أخرى بأهمية الشباب في تحقيق التنمية وصناعة المستقبل، وأهم عناصرها: وجود أهداف محددة، واستراتيجيات وبرامج ومشاريع، وأنشطة وخطوات ملموسة، ومجموعة مستهدفة يحددها تقييم الاحتياجات والبحوث المسحية، ووكالات مسؤولة عن الأنشطة يكون باستطاعتها التواصل مع الشباب، وأطراف وشخصيات داعمة للسياسة، وإطار زمني محدد، ومصادر للموارد المالية والبشرية، ومؤشرات لمدى تأثير السياسة، ومعايير لقياس التقدم والنجاح[3].

وترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" أن التجارب تشير إلى أن عمليات تطوير السياسة الوطنية الناجحة تستند إلى قاعدة الأدلة المدرجة في برنامج العمل العالمي للشباب، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووضعت فيه 15 أولوية للعمل ضمن ثلاث مجموعات تتعلق مباشرة بقضايا الشباب، وربطت تنفيذ هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف والمؤشرات لمساعدة البلدان على قياس وتقييم التقدم المُحرز نحو تحقيق البرنامج، وجاءت المجموعة الأولى تحت عنوان: الشباب في الاقتصاد العالمي، وضمت قضايا: العولمة، والجوع والفقر، والتعليم، والعمالة، فيما جاءت المجموعة الثانية بعنوان: الشباب ورفاهه، وضمت قضايا: الصحة، والفتيات والشابات، وجنوح الأحداث، والنزاعات المسلحة، أما المجموعة الثالثة فجاءت بعنوان: الشباب في المجتمع المدني، وضمت قضايا: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة، وأنشطة ملء وقت الفراغ، ومشاركة الشباب الكاملة والفاعلة في اتخاذ القرار، والعلاقات بين الأجيال[4].

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمحة عامة.. تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر.. أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، على الرابط: https://bit.ly/3qkAKGF

[2] "الإسكوا تعمل مع الدول العربية على تطوير السياسات الوطنية المعنية بالشباب"، موقع أخبار الأمم المتحدة، 8 ديسمبر 2014، على الرابط: https://news.un.org/ar/320112/12/audio/2014

[3] يحيى الوزكاني، "المعايير الدولية للسياسات الوطنية للشباب"، موقع هسبريس المغربي، 11 أغسطس 2018، على الرابط: https://bit.ly/3zTfegi

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا، دليل مرجعي لصياغة السياسة الوطنية للشباب، على الرابط: https://bit.ly/3vUEbVz ص 13.

وقد واجه العديد من الدول التي صاغت سياسات أو استراتيجيات وطنية للشباب بعض الصعوبات أثناء تطبيقها، ومنها[1]:

- ضعف الهياكل والكوادر العاملة في الوزارات المعنية بالعمل مع الشباب في تنفيذ البرامج التي تحتويها السياسة الوطنية.
- جمود برامج العمل المتضمنة بالسياسة الوطنية، والتي يذهب بعضها إلى حد تحديد الأنشطة الواجب تنفيذها على مدى ثلاث أو خمس سنوات؛ فبرامج بهذا الطول والجمود تكون ضارة بالسياسة الوطنية لكونها لا تتماشى مع حجم التغير والتطور السريع الحاصل في مجال الشباب.
- غياب نوافذ تمويلية في العديد من السياسات التي تستهدف الشباب، وعدم تفعيل حضور المجتمع المدني في الشراكة والتنفيذ.
- وضع السياسة الوطنية بنوع من المركزية، والإخفاق في ملامسة الحاجات الملحّة للشباب على مستوياتهم المحلية أو مراعاة الاختلافات في موارد وطبيعة المناطق المختلفة.
- عدم القدرة على تفعيل مشاركة حقيقية للشباب تتجاوز الأطر التقليدية التي تحكم عمل المؤسسات العاملة مع الشباب.

ثانياً: الإطار المنهجي

هناك مجموعة من المقاربات المنهجية التي يمكن الاعتماد عليها في دراسات الشباب بصفة عامة، ومن أبرز هذه المقاربات ما يلي:

1. مقاربة تمكين الشباب

تسلط هذه المقاربة الضوء على العمليات التي تستهدف زيادة قدرات الشباب ومهاراتهم ومعلوماتهم، لجعلهم قادرين على خدمة أنفسهم ومجتمعاتهم، فتمكينهم يعد مفتاحاً للتنمية المستدامة، وهو حجر الزاوية في تقدم الأمم، كما تركز هذه المقاربة على عملية إشراك الشباب في صنع السياسات الخاصة بهم، وصولاً لتعزيز قدراتهم على إيجاد بديل مناسب من بين عدة بدائل حيال تحديات أو أزمات أو بناء استراتيجيات وصنع سياسات، وهم مدركون الآثار المترتبة على عملية الاختيار هذه، وبما يسهم في اتخاذ قرارات مستنيرة[2].

كما تؤكد هذه المقاربة على أهمية إيجاد الظروف المواتية لتعزيز عمليات التمكين، ويندرج تحتها عدد من الشروط مثل: الإرادة السياسية، وتسهيل الوصول إلى المعرفة والمعلومات والمهارات، وتخصيص الموارد الكافية والأطر القانونية والاقتصادية والإدارية الداعمة؛ والعمل على تشكيل بيئة مستقرة من المساواة بين النوعين في ظل منظومة من القيم الإيجابية والأخلاقية[3].

[1] أحمد الهنداوي، "نحو مقاربة بديلة لتطوير السياسات الوطنية للشباب"، على الرابط: https://bit.ly/3gXPXJn

[2] African Youth Decade 2009-2018 Plan of Action, Accelerating Youth Empowerment for Sustainable Development, 2011, https://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/african_youth_decade_2009-2018.pdf

[3] Ibid

2. مقاربة الشباب ضمن فلسفة التنمية

تركز هذه المقاربة على دراسة الشباب من حيث وضعهم في عملية التنمية؛ ففي إطار المفهوم التقليدي لهذه العملية، لم يُستَهدَف الشباب بشكل مباشر كصانعين أو مشاركين في تلك العملية أو كمجرد مستفيدين منها، وإنما كبرنامج في خطط التنمية الشاملة. ولكن بتطور مفهوم التنمية والتأكيد على أن الإنسان هو محور ومرتكز التنمية البشرية وغايتها ووسيلتها، تم التركيز على أهمية تحسين نوعية حياة الفرد وجودتها في المجتمع، وبرزت أهمية الاستثمار في الشباب ضمن عملية التنمية، والسبب يعود إلى نتائج تجارب تنموية أثبتت المردود الإيجابي لهذا النوع من الاستثمار، وخاصة في كسر حلقة الفقر المتوارث من جيل إلى آخر، وتشدد هذه المقاربة على أهمية التمكين للشباب في جميع المجالات، وخاصة في التعليم والصحة، وإتاحة الفرص أمام هذه الفئة، ولاسيما فرص العمل والمشاركة في صناعة القرار في الحياة العامة والحياة السياسية[1].

3. مقاربة تعبئة الموارد

تستخدم هذه المقاربة في دراسة الحركات الاجتماعية، حيث يعتمد نجاح هذه الحركات على توافر الموارد (الوقت، والمال، والمهارات، وما إلى ذلك)، والقدرة على استخدامها. وتُشَبِّه هذه المقاربة الحركات الاجتماعية بمديري المؤسسات، حيث يتصرفون في عدد معين من الموارد؛ مثل العمل، والموظفين، والتمويل؛ لذلك فهم يعتمدون في اختيار استراتيجياتهم على مفهومي الربح والخسارة[2]. وتساعد هذه المقاربة في التعرف على الكيفية التي بإمكان الشباب استخدامها في بناء شبكاتهم الاجتماعية ذات الأنشطة المتعددة، واستغلال مواردها المتاحة في تحفيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلى دعم أو تبني أفكارهم وإيجاد طريقها للتنفيذ[3].

4. مقاربة التعامل مع الشباب باعتبارهم "مورداً" وليسوا "مشكلة"

غيرت هذه المقاربة بشكل يكاد يكون كلياً منهج التعامل والتعاطي مع الشباب، من كونهم "مشكلة" في حد ذاتهم إلى اعتبار أنهم يشكلون "مورداً" مهماً ينبغي الاهتمام به وتنميته حتى يكون قادراً على الإسهام بفاعلية في مسيرة التنمية في بلده، وقد استندت العديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالشباب إلى هذه المقاربة؛ فتناولت دراسة وضع الشباب من منطلق هذه الفكرة، باعتبارها تساعد على ضمان حصول الشباب على مكانته في المجتمع وتمتعه بالحقوق كافة، التي تكفلها له الدول والحكومات[4].

[1] يزيد عباسي، مشكلات الشباب الاجتماعية في ضوء التغيرات الاجتماعية الراهنة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015- 2016، ص 111، على الرابط: https://core.ac.uk/download/pdf/78194683.pdf

[2] المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، قراءات نظرية: الثورات السياسية.. المفهوم والأبعاد، 18 إبريل 2016، على الرابط: https://bit.ly/3crnEAd

[3] المصدر السابق.

[4] يزيد عباسي، مرجع سابق، ص 114.

خاتمة

سعى هذا الفصل إلى تعريف أبرز المفاهيم الرئيسية المستخدمة في مجالات دراسات الشباب بهدف تحديد الإطار النظري المفاهيمي للدراسة، بما يساعد على التعرف إلى ما تثيره هذه المفاهيم من إشكاليات ينبغي العمل على تجاوزها في إطار وضع السياسة الوطنية للشباب.

في هذا السياق ينبغي أن تتبنى السياسة الوطنية للشباب تعريفاً واضحاً لمفهوم الشباب لا يقوم فقط على تحديد الفئة العمرية وإنما يراعي أيضاً وجود تنوع بينهم على أساس الجنس أو الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي أو الطبقي أو الثقافي أو الاقتصادي أو الجغرافي. كما ينبغي كذلك أن تتعامل هذه السياسة مع بعض المعوقات التي تحد من تحقيق بعض المفاهيم على أرض الواقع، مثل مفهومي "مشاركة الشباب" و"تمكين الشباب"، إذ إن تجاهل مثل هذه المعوقات سيؤثر بالطبع على نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها، ولاسيما أن تلك المعوقات يترتب على وجودها واستمرارها آثار سلبية تطال مجالات عديدة في المجتمع.

والحال كذلك فيما يتعلق بقضية عدم المساواة بين الجنسين، إذ اتضح من خلال العرض السابق أنه يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه الشباب في المنطقة العربية، وذلك لما يترتب عليه من تداعيات سلبية تطال جوانب عديدة، ومن ثم ينبغي أيضاً أن تتعامل السياسة الوطنية للشباب مع هذه القضية وأن تضمن التقليص من آثارها عبر العمل على تحقيق المساواة بين الشبان والشابات في مختلف أوجه الحياة.

وقد أوضح تناول مفهوم السياسة الوطنية للشباب أن هذه السياسة لها متطلبات معينة ينبغي توافرها حتى يمكن تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، كما أن هناك بعض المعوقات التي تحد من نجاح هذه السياسة - وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في مراحل تالية من الدراسة - ومن ثم ينبغي، عند البدء في وضع هذه السياسة، الأخذ في الاعتبار ضرورة توافر متطلباتها كافة، والعمل كذلك على الحد من وجود معوقات نجاحها.

الفصل الثاني

أهمية التوجُّه العالمي للاستثمار في الشباب ومظاهره

ملخص تنفيذي

- مشاركة الشباب في وضع السياسات العامة تنطوي على أهمية كبيرة؛ لأنها تأخذ في الاعتبار رؤى الشباب في صياغة السياسات والخدمات العامة ومواكبة الاحتياجات والأولويات المتنوعة لهم، حيث يمكن للحكومات توجيه الجهود إلى وضع سياسات عامة تلبي الاحتياجات الخاصة بالشباب.
- الاستثمار في جودة تعليم الشباب، وتوفير التدريب الجيد، وخلق فرص العمل والتوظيف اللائقين، ومهارات كسب العيش، والتمكين من الوصول إلى الخدمات الصحية، والمشاركة في صنع القرار، من الأمور الضرورية لتحقيق التنمية والمستقبل المستدام لأي دولة.
- لتمكين الشباب يجب مواكبة متطلبات وظائف المستقبل؛ وذلك بالتوسع في خلق فرص العمل والتشغيل، وأنشطة التأهيل والتدريب للعمل، والمساواة في توفير فرص عمل عادلة للجميع.
- التوجه العالمي نحو الاستثمار في الشباب على المستويين الدولي والإقليمي يتمحور حول سياسات كلية رشيدة، وسياسات شبابية لوضع الأولويات والتنسيق والمتابعة، وسياسات قطاعية مستجيبة في بيئة ممكّنة من الأمن والسلام لفرص واسعة من العدالة، ومن الحرية والمساءلة، ومن اقتصاد تنافسي شامل.
- أطلقت الأمم المتحدة استراتيجية "شباب 2030" لدعم الشباب وتمكينهم، من خلال توحيد جهود الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني وحشدها للاستثمار في الشباب وإشراكهم في جهود التنمية.
- من بين المبادئ التوجيهية بشأن مشاركة الشباب في بناء السلام الواردة في مرشد الأمم المتحدة الخاص: إشراك الشباب في جميع مراحل بناء السلام والبرمجة المتعلقة بما بعد انتهاء النزاعات، وتعزيز معارف الشباب ومواقفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم لبناء السلام، والاستثمار في الشراكات بين الأجيال.
- يمكننا من خلال مظاهر التوجه العالمي للاستثمار في الشباب أن نضع معايير واضحة لما يمكن أن يعد سياسة رائدة في قطاع الشباب وتحديد الأفضل منها عالمياً في المنطقة العربية، وما يمكن أن يُعتبر نماذج حوكمة متميزة لقطاع الشباب، ونضع كذلك خريطة للعمل الشبابي فيما يتعلق بمجال حوكمة ذلك القطاع والسياسات الخاصة به، بما يساعد صانعي القرار بالمنطقة العربية على اتخاذ أفضل القرارات في مجال تمكين الشباب.

مقدمة

يبحث هذا الفصل في أهمية الاستثمار في الشباب باعتباره توجهاً عالمياً تهتم به الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، كما سيحلل دوافع هذا التوجه العالمي ونتائجه المحققة بالفعل والمتوخاة منه؛ وذلك بالتركيز على المبادرات التي أطلقتها بعض تلك المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، اليونسكو، مجلس الأمن الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العفو الدولية... إلخ)، والإقليمية مثل: (منظمة التعاون الإسلامي، منتدى الشباب في المنطقة العربية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،... إلخ) ومجال تركيزها في كل مجال من المجالات المتصلة بالاستثمار في الشباب وتمكينهم اقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً وإشراكهم لإتاحة التفكير والاندماج لمعالجة مختلف التحديات الدولية

ولتحقيق هذا الهدف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين؛ الأول يبين أهمية الاستثمار في الشباب كتوجه عالمي والأثر الاقتصادي الفاعل لمشاركة الشباب في صنع السياسة العامة، والتداعيات السلبية لعدم الاهتمام بالشباب. أما المبحث الثاني فيركز على مظاهر الاستثمار في الشباب كتوجه عالمي، على المستوين الدولي والإقليمي.

أولاً: أهمية الاستثمار في الشباب كتوجه عالمي

ويمكن اختصار أهمية التوجه العالمي للمنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، نحو الاستثمار في الشباب في النقاط التالية:

1. الأثر الاقتصادي الفاعل

تشير العديد من البحوث إلى أن الاستثمار في الشباب في عمر الإنجاب والإنتاج يُحدِث أثراً عميقاً وفاعلاً في تنشيط الدورة الاقتصادية، بشرط أن يكون هذا وفقاً للقواعد المنطقية للتوازن بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المادية. وهذا الاستثمار يزيد من فرص الشباب للإبداع والإنتاج واكتساب المهارات؛ ما ينعكس إيجابياً على حركة المجتمع والاقتصاد والسياسة. ولكن يجب ترسيخ هذا الاستثمار من خلال وضع قوانين تعزز الأطر التنموية الملائمة للسياسات والاستراتيجيات الوطنية التي من شأنها أن تدعم الشباب من الجنسين، وتحمي مشاركتهم على جميع الصُّعد، ولاسيما صنع القرار، وتمكنهم من أجل الحد من الفقر والنبذ والتهميش والنهوض بهم كشريك فاعل ومنتج[1].

وفي المقابل، فإن لإقصاء الشباب عواقب اجتماعية وتكاليف اقتصادية باهظة؛ إذ إن استنزاف رأس المال البشري والاجتماعي يترتب عليه الكثير من الآثار والتكاليف الاقتصادية، من حيث بطالة الشباب، والتسرب من المدارس، وتردّي الصحة، والهجرة وغيرها.

واستثمار الطاقات الشابة واعتبارها ثروة وطنية تسهم في تحقيق التنمية، ويتحقق ذلك بنشر التعليم الهادف إلى تحقيق التنمية، وذلك بدعم اختصاصات التقنيات المتطورة والعلوم التطبيقية في شتى الميادين؛ كالفلاحة والصيد البحري وتربية الماشية والسياحة والصناعات والاتصالات والبحث العلمي والأشغال الكبرى ومهن الصيانة المتعلقة بالكهرباء والحواسيب والإنترنت[2].

[1] السياسة الوطنية للشباب، دليل مرجعي، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2013، ص 13.

[2] د. نعيم الغالي، الشباب ورهان التنمية في العالم العربي، 12 يوليو 2010، من خلال الرابط: https://repository.najah.edu/handle/20.500.11888/9274

ولأن الشباب يمتلكون القوة بأبعادها المختلفة العقلية والجسدية والنفسية، فهم الأقدر على الإنتاج والإبداع والتغيير، وهم الذين تسير بهم العملية التعليمية والمصانع والمزارع والتكنولوجيا الحديثة، فـ"أوساهير" الشاب الياباني هو الذي أدخل المحرك الأوروبي في الصناعة اليابانية؛ ما جعل اليابان تضع قدمها على طريق التقدم الصناعي. ويتمثل هدف اليونسكو العام للعمل مع الشباب في ضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع على قدم المساواة مع الرجال، وأن يكونوا شريكاً ذا قيمة، ولاسيما في تصميم المعرفة الاجتماعية، وتمكينهم من استخدام رؤاهم الإبداعية وتطلعاتهم في خدمة المجتمع والتنمية[1].

ولقد أثبتت تجارب دول عديدة مثل: فنلندا، وكوريا الجنوبية، والبرازيل، وماليزيا، وغيرها أن الاستثمار في رأس المال البشري كان عاملاً حاسماً في نموها الاقتصادي والانطلاق إلى آفاق اقتصاد المعرفة الرحبة. ولطالما كان الشباب - ذوو المهارات والقدرات الإبداعية والابتكارية التي اكتسبوها من التعليم الراقي النوعية والتدريب الجيد- يمثلون كتلة حرجة في أي دولة تريد الانطلاق وتحقيق أعلى معدلاتٍ للنمو والتنمية العادلة المنشودة[2].

والمقصود باستثمار طاقات الشباب هو استخدام جزء من مدخرات الأفراد والمجتمع؛ لتطوير مهارات وخبرات ومعارف الشباب خلال مراحل التعليم المختلفة أو من خلال صقلها بالتدريب.

ويعد جيل الشباب أكثر الفئات حجماً على الإطلاق في العديد من البلدان، وسيصبح هؤلاء الشباب محركاً للنمو إذا ما استطاعت البلدان توفير فرص التمكين لهم، حيث إن الشباب هم رأس المال الحقيقي لأي دولة؛ فرأس المال البشري هو أهم الموارد، وهو أكبر ثروة لأي بلد، وخاصة في الاقتصاد القائم على المعرفة في عالمنا الحالي. وتحتاج الدول وقتاً طويلاً من أجل الاستثمار والاستفادة من الفرص التكنولوجية الجديدة من خلال برامج التعليم أو التوظيف. ويتميز الشباب بامتلاك القدرة على تنظيم أفكارهم ومهاراتهم في صورة مشروعات إنتاجية إذا ما توافرت لهم الإمكانات والسبل كافة. وكلما أُتيحت لهم فرص التجريب والمخاطرة أسهم ذلك في دفع عجلة التنمية والنمو، نظراً إلى ما يتميزون به من الجرأة وروح المبادرة والحماس والمغامرة وتجريب كل ما هو جديد، وكلها أمور يتطلبها الاقتصاد المعرفي المغامر بالضرورة[3].

2. الأثر الفاعل لمشاركة الشباب في صنع السياسة العامة

أعلن الاتحاد البرلماني الدولي أنه "بينما يشكل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و44 عاماً 57% من السكان في سن الاقتراع في العالم، فإنهم في المقابل لا يمثلون سوى 26% من نواب العالم. ويمثل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً نسبة 9.1% من أعضاء البرلمانات في العالم، ولا يوجد برلمانيون أصغر من 30 سنة في أكثر من 80% من البرلمانات العليا في العالم. وفي حين أن الشباب غالباً ما يلعبون أدواراً مركزية وتحفيزية في التحركات من أجل الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، فإنهم أقل مشاركة من الأجيال الأكبر سناً في التصويت والنشاط الحزبي"[4].

لذا تسعى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية للمساهمة في سد تلك الفجوة، فمما لا شك فيه أن إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة في عملية وضع السياسات الوطنية، في مختلف المجالات، من شأنه تطوير هذه السياسة وأخذها في الاعتبار احتياجات الشباب؛ ولهذا فإن هذا يعد نوعاً من الاستثمار الذي ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع. إن تعزيز مشاركة الشباب في صنع السياسات العامة يتطلب في هذا السياق انفتاح الحكومات على الشباب، والاستماع إلى آرائهم ووجهات نظرهم والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة.

[1] نسرين حمزة عباس السلطاني، شبابنا في عالم التغيير، بحث مقدم إلى كلية التربية، جامعة بابل، العراق، 8 يوليو 2013 من خلال الرابط: https://bit.ly/2SM46Bu

[2] عبد المعبود محمد عبد الرسول عبداللطيف، "مجالات الاستثمار المعرفي وآلياته لدى الشباب العربي: دراسة استشرافية لنخبة من الخبراء العرب في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة قناة السويس، المقالة 2، المجلد 1، العدد 27، خريف 2018، ص 21.

[3] عبد المعبود محمد عبد الرسول عبداللطيف، المرجع السابق، ص 13-79.

[4] المشاركة السياسية للشباب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشباب، على الرابط:
https://iknowpolitics.org/sites/default/files/consolidated_reply_youth_political_participation_ar.pdf

إن مشاركة الشباب في وضع السياسات العامة تنطوي على أهمية كبيرة؛ لأنها تأخذ في الاعتبار رؤى الشباب في صياغة السياسات والخدمات العامة ومواكبة الاحتياجات والأولويات المتنوعة لهم، حيث يمكن للحكومات توجيه الجهود إلى وضع سياسات عامة تلبي الاحتياجات الخاصة بالشباب.

الدور الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في ظل تحول نمط الاقتصاد من الاقتصاد القائم على التصنيع إلى الاقتصاد القائم على المعرفة في غاية الأهمية، وأهم ركائزه هو تمكين الشباب؛ وذلك بتوفير منظومة تعليم وتدريب متطورة، ورأس مال بشري على درجة عالية من الكفاءة، تسانده بنية تحتية معلوماتية متطورة، ونظام لتنمية المهارات والقدرات البحثية والابتكارية، ومنظومة مؤسسية تعمل في ظل مناخ اقتصادي محفز لعملية اكتساب المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها.

ويعد الاستثمار في جودة تعليم الشباب، وتوفير التدريب الجيد، وخلق فرص العمل والتوظيف اللائقين، ومهارات كسب العيش، والتمكين من الوصول إلى الخدمات الصحية، والمشاركة في صنع القرار، من الأمور الضرورية لتحقيق التنمية والمستقبل المستدام لأي دولة[1].

ولتمكين الشباب يجب مواكبة متطلبات وظائف المستقبل؛ وذلك بالتوسع في خلق فرص العمل والتشغيل، وأنشطة التأهيل والتدريب للعمل، والمساواة في توفير فرص عمل عادلة للجميع تلائم قدراتهم الحقيقية وتنميها، والاهتمام بتنمية الإبداع لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، والحفاظ على البيئة، والتمكين من الاستفادة من الفرص التي توفرها ثورة تكنولوجيا المعلومات لتغطية احتياجات المهمشين والوصول إلى المستبعدين كلهم فيما يتعلق بتمكينهم عن طريق تنمية معارفهم ومهاراتهم[2].

3. التداعيات السلبية لعدم الاهتمام بالشباب

مستقبل التنمية يتوقف على الاستثمار في الشباب؛ ففي وسع دول العالم تحقيق طفرة تنموية هائلة وضمان استقرار مستدام إذا وضعت على رأس أولوياتها العاجلة تمكين الشباب والاعتماد عليهم لدفع عجلة العملية التنموية[3].

ولا شك في أن أخطر التداعيات السلبية لعدم الاهتمام بالشباب هو أن ذلك ربما يؤدي ببعض الشباب إلى التطرف والإرهاب بكل صوره أو تجييشهم ضد مصالح بلدانهم.

ثانياً: مظاهر الاستثمار في الشباب كتوجُّه عالمي

يمكننا القول إن التوجه العالمي نحو الاستثمار في الشباب على المستويين الدولي والإقليمي يتمحور حول سياسات كلية رشيدة، وسياسات شبابية لوضع الأولويات والتنسيق والمتابعة، وسياسات قطاعية مستجيبة في بيئة ممكّنة من الأمن والسلام لفرص واسعة من العدالة، ومن الحرية والمساءلة، ومن اقتصاد تنافسي شامل. وفي بيئة من القدرات المعزّزة من خلال مستوى معيشة لائق، ومن خلال تعزيز المعارف والمهارات[4].

[1] عبد المعبود محمد عبد الرسول عبداللطيف، مصدر سبق ذكره، ص 19.

[2] إعلان الإسكندرية الصادر عن المؤتمر الأول لقمة عمالة الشباب الأولى (YES 2002).

[3] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، على الرابط: https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf

[4] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، على الرابط: https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf

أ) على المستوى الدولي

الأمم المتحدة[1]:

أدركت الأمم المتحدة منذ فترة طويلة أن طموحات الشباب وطاقاتهم الحيوية تمثل وقوداً لاستمرار تطور المجتمعات التي يعيشون فيها. واعترفت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذا في عام 1965 عندما أقرت إعلان تعزيز المثل العليا للسلام بين الشباب والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب. وبعد ذلك بعقدين من الزمن، احتفلت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1985 بالسنة الدولية للشباب تحت عنوان: المشاركة والتنمية والسلام. ولفت الاحتفال بالسنة الانتباه الدولي إلى الدور المهم الذي يلعبه الشباب في العالم، ولاسيما مساهمتهم المحتملة في برامج التنمية[2].

وفي عام 1995، وتزامناً مع الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب، عززت الأمم المتحدة التزامها تجاه فئة الشباب باعتماد استراتيجية دولية بعنوان: "برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام 2000 وما بعده"، والذي وجه استجابة المجتمع الدولي للتحديات التي سيواجهها الشباب في الألفية المقبلة.

وفي ديسمبر عام 1999 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 120/54 اعتبار يوم 12 أغسطس من كل عام يوماً دولياً للشباب، عملاً بالتوصية التي قدمها المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب (لشبونة، 8 - 12 أغسطس 1998). وأوصت الجمعية العامة بتنظيم أنشطة إعلامية لدعم هذا اليوم بوصفه وسيلة لتعزيز الوعي ببرنامج العمل العالمي للشباب، الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها 81/50 في عام 1996. ويهدف الاحتفال بيوم الشباب الدولي سنوياً لفت انتباه المجتمع الدولي لقضايا الشباب، والاحتفاء بإمكانياتهم بوصفهم شركاء في المجتمع العالمي لعصرنا[3].

كما أطلقت الأمم المتحدة استراتيجية "شباب 2030" لدعم الشباب وتمكينهم، من خلال توحيد جهود الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني وحشدها للاستثمار في الشباب وإشراكهم في جهود التنمية. وتعتمد الاستراتيجية على خمسة محاور؛ هي: فتح طرق جديدة للانخراط مع الشباب وإشراكهم وتعزيز أصواتهم؛ وزيادة اهتمام الأمم المتحدة بحصول الشباب على التعليم والخدمات الصحية؛ ووضع تمكين الشباب اقتصادياً في مقدمة استراتيجيات الأمم المتحدة التنموية من خلال التركيز على التدريب والوظائف؛ والعمل بجد لضمان احترام حقوق الشباب وتعزيز مشاركتهم المدنية والسياسية؛ وأخيراً منح الأولوية لدعم الشباب في الصراعات والأزمات الإنسانية، بما في ذلك مشاركتهم في عمليات السلام[4].

ويتمثل أحد المبادئ الأساسية لخطة عام 2030 في التأكيد على أنه لن يتخلف أحد عن ركب تحقيق أهداف التنمية، وأن هذه الأهداف "وُضعت للشعوب جميعها في الدول كلها ومن الفئات العمرية كلها وللمجتمعات قاطبة، وتستلزم الصبغة العالمية لخطة عام 2030 مراعاة دور الشباب في الأهداف والغايات جميعها"[5].

وقد ركزت تلك الخطة على أربعة مجالات للاستثمار في الشباب؛ هي: "توظيف الشباب، وحل مشكلات الفتيات المراهقات، والتعليم، والرياضة من أجل السلام". وعلاوة على ذلك، يتم التطرق إلى الشباب لكونهم وكلاء للتغيير مكلفين بتسخير إمكاناتهم لضمان عالم يتناسب مع تطلعات الأجيال القادمة"[6].

[1] الأمم المتحدة منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً، وتأسست عام 1945 ومقرها نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتم تمويلها من خلال المساهمات المقدرة والمساهمات الطوعية من الدول الأعضاء فيها، وتوجد مكاتب رئيسية أخرى لها في جنيف ونيروبي وفيينا، وتشمل أهدافها الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة، ودعم القانون الدولي.

[2] "الشباب"، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، على الرابط: https://www.un.org/ar/global-issues/youth

[3] اليونسكو، اليوم الدولي للشباب، على الرابط: https://ar.unesco.org/commemorations/youthday

[4] استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، على الرابط: http://www.unic-eg.org/wp-content/uploads/2018/09/UN-Youth-Strategy-Arabic.pdf
طبيبة أردنية شابة تطلق مع الأمين العام استراتيجية شباب 2030، أخبار الأمم المتحدة، 24 سبتمبر 2018، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2018/09/1017532

[5] الأمم المتحدة، الشباب، على الرابط: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/youth-0/index.html

[6] المرجع السابق.

ولأن جميع أهداف التنمية المستدامة لها أهمية حاسمة في تنمية الشباب، فإن تحقيق الأهداف في مجالات التعليم يعد في غاية الأهمية، باعتباره عاملاً أساسياً للتنمية الشاملة للشباب[1]؛ فالتعليم "حق أساسي للشباب في كل مكان، ويدعو نص الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة إلى توفير فرص التعليم الشامل والعادل والجيد، وتعزيز فرص التعلم للجميع؛ ولتحقيق ذلك هناك حاجة لبذل جهود متضافرة لضمان حصول الشابات والشبان على تعليم مجاني وجيد، وكذلك الوصول لفرص التدريب المهني بشكل منصف وعادل. وتشير أحدث الإحصائيات إلى وجود تباينات عالمية عميقة في مجال التعليم؛ ما يجعل فرص تحقيق التعليم الثانوي الشامل ضعيفة بالنسبة إلى الكثيرين، خاصة في الدول الفقيرة"[2].

كما يعتبر "ضمان الوصول إلى تعليم جيد وشامل وعادل أمراً ضرورياً لإحداث نقلة ناجحة في القوى العاملة وتحقيق هدف الوصول إلى فرص العمل اللائق للشباب جميعهم؛ ذلك لأن توفير فرص العمل أمر أساسي في مسيرة تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، ويجب أن يستكمل هدف توفير التعليم الابتدائي والثانوي بإتاحة فرص التعليم التقني والمهني الميسور التكلفة والذي يوفر للشباب المهارات اللازمة للعمل ولريادة الأعمال"[3].

كما أن العمل اللائق والنمو الاقتصادي هو أحد أهداف التنمية المستدامة وله أهمية حاسمة في تنمية الشباب؛ فالهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة "يراعي الدعوة إلى توفير العمل اللائق للشباب، فقد أثبت انتشار البطالة ونقص العمالة وضعف جودة العمل أنها قضايا مرهقة للاقتصادات. ومن المرجح وصول أعداد العاطلين عن العمل من الشباب إلى ثلاثة أضعاف أعداد العاطلين من فئة البالغين، حيث بلغ معدل بطالة الشباب العالمي 13% في عام 2017، وينخرط العديد من الشباب في أعمال منخفضة الأجر أو أشغال غير مستقرة أو مهن غير رسمية. وتبقى تحديات تأمين العمل اللائق والمستمر أكثر تعقيداً للشباب الضعفاء والمهمشين، بمن فيهم الشابات، خصوصاً من يعشن في أوضاع إنسانية غير مستقرة، والشباب من ذوي الإعاقة والمهاجرون والشباب"[4].

ولأن تحقيق أجندة 2030 يتطلب إقامة شراكات قوية وشاملة بين الشباب وجميع أصحاب المصلحة، فالأمم المتحدة ترى أنه من الواجب "معالجة التحديات الإنمائية التي تواجه الشباب (مثل: البطالة، والإقصاء السياسي، والتهميش، وتذليل عقبات التعليم، وتوفير الرعاية الصحية، وما إلى ذلك) ودعم الدور الإيجابي للشباب كشركاء في تنفيذ خطط التنمية والحفاظ على السلام المستدام؛ حيث إن رفاهية فئة الشباب وتمكينهم في المجتمعات تعد من العوامل الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإحلال السلام في جميع أنحاء العالم"[5].

[1] الأمم المتحدة، الشباب، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق.

[4] المرجع السابق.

[5] المرجع السابق.

مجلس الأمن الدولي[1]:

في عام 2015 اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2250 حول الشباب والسلام والأمن، واعترف للمرة الأولى "بالدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الشباب في منع النزاعات وحلها، وكجانب رئيسي لاستدامة جهود حفظ السلام وبناء السلام وشمولها ونجاحها"، كما حدد قرار مجلس الأمن رقم 2250 إطار هذا التوجه في خمسة مستويات: المشاركة، والحماية والوقاية، والشراكات، وفك الارتباط، وإعادة الإدماج. كما أبرز الدور الذي يمكن أن يلعبه الشباب والشابات في تعزيز السلم والأمن الدوليين. بالإضافة إلى ذلك، صدر قرار مجلس الأمن 2250 بعمل أول دراسة مستقلة عن المساهمة الإيجابية للشباب في عمليات السلام وحل النزاعات، بعنوان "السلام المفقود: دراسة تقدم مستقلة حول الشباب والسلام والأمن".

وفي عام 2018 أصدر مجلس الأمن القرار 2419 للسعي إلى الدمج الهادف والكامل للشباب في التفاوض بشأن اتفاقيات السلام وتنفيذها، فضلاً عن المزيد من شمول مشاركة الشباب على جميع صُعُد مستويات صنع القرار. كما طلب القرار من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ قرار مجلس الأمن. وفي عام 2020 تبنّى مجلس الأمن القرار 2535، الذي فصل خطوات التنفيذ المحددة لأجندة الشباب للسلام والأمن (YPS) لإعدادات عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، ودعا فيه الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، إلى تنسيق وزيادة مشاركتها في تنفيذ القرارات 2250 (2015)، و2419 (2018)، و2535 (2020)، لضمان تخصيص القدرات فيما يتعلق بالشباب والسلام والأمن. وفي عام 2020 أيضاً، تبنّى مجلس الأمن لأول مرة القرار 2553 الذي يربط بين إصلاح قطاع الأمن وسلام الشباب وأمنهم، مع الاعتراف بضرورة مشاركة الشباب في جهود بناء السلام لإصلاح قطاعات الأمن في دولهم الوطنية[2].

ومن بين المبادئ التوجيهية بشأن مشاركة الشباب في بناء السلام الواردة في مرشد الأمم المتحدة الخاص: إشراك الشباب في جميع مراحل بناء السلام والبرمجة المتعلقة بما بعد انتهاء النزاعات، وتعزيز معارف الشباب ومواقفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم لبناء السلام، والاستثمار في الشراكات بين الأجيال في المجتمعات المحلية للشباب، واستحداث ودعم السياسات التي تلبي الاحتياجات الكاملة للشباب[3].

اليونسكو[4]:

يشدد برنامج اليونسكو للشباب على أن الشباب ليسوا مجرد مستفيدين، بل إنهم قادة وشركاء أساسيون في الجهود الرامية للتوصل إلى حلول للقضايا التي تواجه الشباب في عالم اليوم. ويشدد برنامج اليونسكو للشباب على وجوبية إشراك الشباب إشراكاً كاملاً في التنمية الاجتماعية، وتوفير الدعم اللازم لهم في هذا الخصوص من قبل مجتمعاتهم أيضاً. ومن هذا المنطلق، فإن برنامج اليونسكو للشباب يسعى إلى توفير بيئة مواتية تتيح تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال تسليط الضوء على الأصوات الشبابية وتشجيعهم على العمل[5].

[1] هو أحد الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة، يقع مقر المجلس في مدينة نيويورك، ويعدّ المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين، طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما يقوم بالتوصية بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة في الجمعية العامة والموافقة على أي تغييرات في ميثاق الأمم المتحدة، ولمجلس الأمن سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء؛ لذا تُعدّ قراراته مُلزمة للدول الأعضاء (بحسب المادة الرابعة من الميثاق)، وتشمل سُلطاته عمليات حفظ السلام، وفرض عقوبات دولية، والسماح بعمل عسكري. ومجلس الأمن الدولي هو الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة المخوّلة إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء.

[2] تعزيز الشباب والسلام والأمن، الأمم المتحدة، على الرابط: https://peacekeeping.un.org/ar/promoting-youth-peace-and-security

[3] مبادئ توجيهية بشأن مشاركة الشباب في بناء السلام، الأمم المتحدة، على الرابط: https://bit.ly/3wZVwP8

[4] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. وتتمثل رسالتها في إرساء السلام من خلال التعاون الدولي في مجالات التربية والعلوم والثقافة.

[5] اليونسكو، اليوم الدولي للشباب، على الرابط: https://ar.unesco.org/commemorations/youthday

وبحسب موقع اليونسكو، يمثل الشباب اليوم نحو ثلث عدد المهاجرين على الصعيد الدولي. وبما أن حركات الهجرة عبر الدول عادة ما تُغير خريطة العالم ووجه المجتمعات، كما أنها تنطوي على إمكانيات هائلة للتقارب بين الشعوب والحوار بين الثقافات وتحقيق التنمية، ومما لا شك فيه أن هجرة الشباب تطرح في الوقت ذاته تحديات جسيمة، فيما يتعلق بظواهر الاستبعاد والفقر والاستغلال وأشكال التمييز كافة. على هذا العمل النوعي الذي يتغير بتغير الشكل والمضمون والحالة المتغيرة بال

إن معرفة الحقائق المعقدة الخاصة بحركات الهجرة أمر في غاية الأهمية لصياغة سياسات عامة وأكثر فاعلية وتلاؤماً مع هذا الوضع. وتلخص السيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو سياستها قائلة "ولكي نطلق العنان لهذه الطاقة الكامنة في أعماق الشباب، علينا أن نعتبرهم بمنزلة شركاء يضطلعون بدور ريادي في صياغة السياسات الخاصة بهم وتنفيذها"[1].

وتؤكد اليونسكو أن الشباب هم الذين "يمتلكون الإبداع والإمكانيات والقدرة على إحداث التغيير، بما فيه خير لأنفسهم ولمجتمعاتهم وبقية العالم". ومن هذا المنطلق، تعمل اليونسكو على التزامها بالعمل مع الشباب يداً بيد من أجل الدفع بعجلة الابتكار والتغيير الاجتماعي، وإشراكهم في تنمية مجتمعاتهم على أتم وجه، والقضاء على الفقر وعدم المساواة، وتعزيز ثقافة السلام. وفي هذا الإطار تقدم اليونسكو الدعم اللازم للآلاف من الشباب والشابات "من أجل إحداث التغيير من خلال المنتديات التي تنظمها، وبناء شبكات شبابية متينة، والتواصل مع الشباب للعمل على بناء السلام ودرء التطرف العنيف، والتزامها لإشراك الشباب كعناصر فاعلة وشركاء حقيقيين في وضع برامج الشباب. وتمثل الاستفادة من منتدى الشباب الذي ينظمه اليونسكو بشكل دوري منذ عام 1999 خطوة أساسية في هذا الاتجاه، لسد الفجوة بين أعمال اليونسكو ومنظمات الشباب"[2].

والمنتدى ليس مجرد حدث، وإنما هو عملية تمكن الشباب من تقديم توصياتهم لتمثيل 195 دولة، مع حشد هؤلاء الشباب، في الوقت نفسه للاضطلاع بأعمال متابعة تنفيذ أفكارهم. ويمكن لهم، بهذه الصفة أن يشرك المنتدى الشباب على مستوى صنع القرارات والمتابعة بالسماح لهم بعرض السياسات والبرامج التي تؤثر فيهم، وتحديد المشروعات التي يجب متابعتها في بلدانهم ومجتمعاتهم، وتولي قيادتها. ومن أجل ذلك تضع اليونسكو، كل فترة، أساليب جديدة لزيادة تمثيل مختلف مجموعات الشباب في هذا المنتدى[3].

وقدمت اليونسكو مبادرة أخرى، وهي "منابر الشباب" (YSI) باعتبارها امتداداً لمنتديات اليونسكو حول الشباب وبمشاركة الشباب. وتمشياً مع تطلعات خطتها وخطط الدول الأعضاء للتنمية المستدامة لعام 2030، تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مشاركة الشباب في مجتمعاتهم - مع اليونسكو والسلطات الحكومية، وغيرهم من الجهات المعنية - بما في ذلك الشباب المهمّشون أو المحرومون من فرص المشاركة في العمل المدني. وتتيح هذه المبادرة للشباب مشاركة هادفة في جداول الأعمال، باعتبارهم عناصر فاعلة وشركاء أساسيين من صنّاع التغيير؛ فهم يتصدرون المنابر ويضمنون استدامتها من خلال الأعمال التي يضطلعون بها.

[1] الشباب المغترب: تحريك عجلة التنمية، اليونسكو، على الرابط: https://bit.ly/30C5RVN

[2] استراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب 2014-2021، على الرابط: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000227150_ara
وانظر أيضاً: بريادة الشباب، مع الشباب، من أجل الشباب، برنامج اليونسكو للشباب، على الرابط: https://ar.unesco.org/youth#strategy

[3] استراتيجية اليونسكو التنفيذية بشأن الشباب 2014-2021، على الرابط: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000227150_ara
وانظر أيضاً: بريادة الشباب، مع الشباب، من أجل الشباب، برنامج اليونسكو للشباب، على الرابط: https://ar.unesco.org/youth#strategy

منظمة الصحة العالمية[1]:

دعمت منظمة الصحة العالمية المبادرة التي تقودها أكبر ست منظمات شبابية في العالم ومؤسسة الأمم المتحدة، والتي تهدف لتمويل عمل الشباب في المجتمعات المتضررة من جائحة "كوفيد19-" العالمية والحد من أثر الجائحة العالمية على الشباب، وذلك من خلال القمة العالمية للشباب التي عُقدت عام 2021، وتهدف منظمة الصحة العالمية إلى أن تتيح الفرصة كاملة من أجل أن يقرر الشباب أين تذهب الأموال وكيف تُنفَق وتحقيق تعبئة شبابية عالمية بدعم كل من اليونيسف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية الأوروبية وسيلز فورس (Salesforce) والفيفا (FIFA) ورؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء العالم لمواجهة آثار جائحة "كوفيد19-"[2].

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[3]:

أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 على سبيل المثال، وكان تحت عنوان "الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير"، الذي تزامن مع مشروع دول الأمم المتحدة لإعداد خططها الاستراتيجية لعام 2030، وفي هذا التقرير دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول العربية إلى الاستثمار في شبابها، وتمكينهم من الانخراط في عملية التنمية كأولوية لتحقيق تقدم ملموس ومستدام في التنمية والاستقرار في المنطقة بأسرها، وأكد التقرير أن عدم تمكين الشباب يزرع بذور عدم الاستقرار، وأن تعزيز قدرات الشباب وتوسيع الفرص لهم هي الثنائية الوحيدة لتمكينهم، وهذا يعتمد على الأسس التالية: سياسة ناظمة للعقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، وهيكلة الاقتصاد لضمان الشمول الكامل وتوسيع الفرص المتاحة للجميع بمن فيهم الشباب بعدالة ودون تمييز[4].

منظمة العفو الدولية[5]:

اعتمدت منظمة العفو الدولية استراتيجيتها الدولية الأولى للشباب في اجتماع مجلسها الدولي في أغسطس 2005 وتم تحديثها بالتدريج من عام 2010 حتى عام 2016 لتتسق مع أهدافها التي تريد تحقيقها في مجال حقوق الإنسان والتنمية، وذلك في إطار عملية قادها الشباب، وبمساهمة من النشطاء الشباب إلى جانب الموظفين في الفروع والهياكل والمكاتب الوطنية والمنظمات الخارجية. وغطت هذه الاستراتيجية العالمية الفترة ما بين الأعوام 2017 و2020، وهدفت إلى توفير إطار لعمل الشباب على مستويات المنظمة كافة بناء على رؤية يلعب فيها الشباب دوراً فاعلاً في خلق عالم يتمتع فيه البشر جميعهم بحقوق الإنسان كلها. "وتؤكد منظمة العفو الدولية، من خلال هذه الاستراتيجية، التزامها بأخذ رؤى الشباب في الاعتبار فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وستكافح الممارسات التي تنطوي على التمييز في العمل ضد الشباب، وستعزز التعاون بين الأجيال الذي يقوم على أساس الاحترام والثقة المتبادلين، وتمكين الشباب والمشاركة الفاعلة في المستويات كافة؛ بهدف خلق بيئة ملائمة للشباب للإسهام في إحداث تأثير في أوضاع حقوق الإنسان، ولهذه الاستراتيجية أهداف طموحة لتحقيق النمو"[6].

وتوفر الاستراتيجية الدولية للشباب إطاراً للتنفيذ على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، مع مراعاة الظروف المختلفة للمناطق الجغرافية والدول، وتقوم الأمانة الدولية للمنظمة بتوفير الموظفين والموارد اللازمة لدمج هذه الاستراتيجية العالمية في استراتيجياتها الوطنية والإقليمية[7].

[1] السلطة التوجيهية والتنسيقية ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المجال الصحي.

[2] التعبئة الشبابية العالمية المدعومة من منظمة الصحة العالمية تمول أفكار الشباب لمكافحة تأثير جائحة "كوفيد19-"، إبريل 2021، على الرابط:
https://www.who.int/ar/news/item/07-09-1442-who-backed-global-youth-mobilization-funds-young-people-s-ideas-to-combat-impact-of-covid-19-pandemic

[3] هو عبارة عن شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص في بناء حياة أفضل، وهي تعمل في 177 دولة وتساعدهم في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية، كما تعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريحة واسعة من الشركاء.

[4] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 في المنطقة العربية: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الرابط:
https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf

[5] حركة عالمية تضم أكثر من 10 ملايين شخص، فيما يزيد على 150 بلداً وإقليماً، يناضلون من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

[6] الشباب، القوة، العمل! الاستراتيجية الدولية للشباب (2017-2020)، منظمة العمل الدولية، رقم الوثيقة: Arabic 2016/5368/10 A، على الرابط:
https://www.amnesty.org/download/Documents/ACT1053682016ARABIC.PDF

[5] الشباب، القوة، العمل! الاستراتيجية الدولية للشباب (2017-2020)، منظمة العمل الدولية، رقم الوثيقة: Arabic 2016/5368/10 A، على الرابط:
https://www.amnesty.org/download/Documents/ACT1053682016ARABIC.PDF

منظمة العمل الدولية[1]:

تؤكد منظمة العمل الدولية أنها تقوم بدور ريادي دولي فيما يتعلق بعمالة الشباب، وذلك في إطار شبكة تشغيل الشباب التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، وفي إطار القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2002 بشأن "تعزيز عمالة الشباب وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة، ولاسيما الهدف الثامن الذي يرمي إلى وضع استراتيجيات لتوفير عمالة لائقة ومنتجة للشباب وتنفيذها بالتعاون مع البلدان النامية[2].

ومثال على ذلك الاهتمام انعقاد المؤتمر الذي نظمته المنظمة، بعنوان "الشباب: سبل الوصول إلى العمل اللائق" الذي أعطى لمحة عامة عن عمالة الشباب، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تساعدهم في الحصول على وظائف لائقة أو تحول دون ذلك. ويحدد التقرير الأسس الرئيسية لصياغة سياسات وبرامج ناجحة، ويبرز التقرير كذلك الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية لهيئاتها المكونة في مجال تعزيز العمل اللائق للشباب، مع تسليط الضوء على النهج والأدوات المفيدة للهيئات المساعدة في تحقيق تلك الأهداف، في إطار تقرير مكتب العمل الدولي والاتجاهات العالمية لعمالة الشباب 2004 [3].

ولمنظمة العمل الدولية مبادرات كثيرة للاستثمار في الشباب؛ منها على سبيل المثال مبادرة "استثمر في الشباب لتسريع التنمية الريفية" أو "امنح شباب الريف صوتاً"؛ وذلك بهدف دعم دور الشباب في مجتمعاتهم وتعزيز وصولهم إلى التعليم والتدريب الملائمين، وتعزيز جاذبية المناطق الريفية لدى الشباب، وتعزيز روح المبادرة والوصول إلى الموارد الإنتاجية[4].

البنك الدولي[5]:

يعود الفضل للدعم الذي قدمه البنك الدولي لتضافر جهود المنظمة الدولية للشباب مع جهود كل من شبكة تشغيل الشباب والمعهد العربي لإنماء المدن، ومشروع فهم عمالة الأطفال لتشكيل "الشراكة العالمية لتوظيف الشباب" GPYE التي تهدف إلى تنفيذ البرامج الفعالة بغية المساعدة في معالجة التحديات التي تواجه الشباب في مرحلة انتقالهم لسوق العمل. وفي سبيل تحقيق ذلك، تستفيد الشراكة العالمية لتوظيف الشباب من الخبرات التقنية والإقليمية لدى منظماتها الخمس الشريكة في عمليات البحث، وتصميم البرامج، والتقييم، والحوار لتحسين السياسات في مجال توظيف الشباب. وتركز تلك الشراكة عملها في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي المناطق التي في حاجة إلى إيجاد أفضل المناهج الفعالة في مجال توظيف الشباب. كما أن البنك لديه سلسلة أخرى من التقييمات، والدراسات البحثية، والأوراق المعلوماتية التي تصدرها الشراكة العالمية لتوظيف الشباب من أجل إنشاء المحتوى الأساسي لدليل عام ومعمق يستهدف تحسين السياسات، وتصميم البرامج، والممارسات المتعلقة بزيادة إمكانية توظيف الشباب في المنطقة[6].

[1] وكالة تابعة للأمم المتحدة تتمثل مهمتها في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال وضع معايير العمل الدولية.

[2] مؤتمر العمل الدولي، الدورة 93، عام 2005، الشباب: سبل الوصول إلى العمل اللائق، التقرير السادس، النهوض بعمالة الشباب - رفع التحدي، البند السادس من جدول الأعمال، مكتب العمل الدولي، جنيف، الطبعة الأولى، 2005، على الرابط: https://www.ilo.org/public/arabic/standards/relm/ilc/ilc93/pdf/rep-vi.pdf

[3] المرجع السابق.

[4] Organisation international du travail, Investir dans les jeunes pour accélérer le développement rural,
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_182753.pdf

[5] مصدر حيوي للدعم المالي والتقني لجميع البلدان النامية، ويقدم البنك القروض، والائتمان، والمشورة ومجموعة من الخدمات لأكثر من 100 دولة.

[6] تعزيز المهارات الحياتية لدى الشباب، دليل عملي لتصميم برامج نوعية، الشراكة العالمية لتوظيف الشباب، المنظمة الدولية للشباب 2014، على الرابط:
https://iyfglobal.org/sites/default/files/library/Strengthening_Life_Skills_For_Youth_Arabic.pdf

المفوضية السامية لحقوق الإنسان والشباب[1]:

تؤكد المفوضية من جانبها أن "فترة الشباب تشكل مرحلة انتقالية من التبعية إلى الاستقلالية والحرية. وتحصل في أوقات متفاوتة بحسب الحقوق المختلفة، وتعتمد على السياق الاجتماعي والاقتصادي، من بين جملة أمور أخرى، وأن الشباب "يواجه تمييزاً وحواجز تعوق تمتعهم بحقوقهم بحكم سنهم؛ ما يحد من طاقاتهم الكامنة. وبالتالي، تنطوي حقوق الإنسان للشباب على تمتع الشباب تمتعاً كاملاً بالحقوق والحريات الأساسية. أما تعزيزها فيعني معالجة التحديات والحواجز التي تعوق تحقيق هذه الغاية"[2].

وفي هذا السياق "يحتل الشباب مساحة يتسع نطاقها كل حين على جدول أعمال المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بهدف زيادة أهمية وفاعلية حقوق الإنسان بالنسبة إلى الشباب، وإلى إشراكهم بشكل مُمَنهج في عملها؛ لذلك حددت خطة العمل ما بين الأعوام 2018-2021 للشباب على أنهم فئة سكانية بارزة يجب أن توفر لهم بيئة مناسبة من التعليم والتدريب على المساواة وحقوق الإنسان وعدم التمييز والإدماج واحترام التنوع، بهدف بناء مجتمعات شاملة وسلمية"، ووثق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان من خلال تقارير عدة بعض التحديات التي يواجهها الشباب في الحصول على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن أمثلة ذلك:

- **المشاركة:** الشباب ممثلون تمثيلاً ناقصاً في المؤسسات السياسية، حيث تقل أعمار أقل من 2% من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم عن 30 عاماً. علاوة على ذلك، فإن سن الترشح للبرلمانات الوطنية، وخاصة للمناصب العليا، لا يتماشى دائماً مع الحد الأدنى لسن التصويت.

- **المساعدة في انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل:** الشباب في جميع أنحاء العالم أكثر عرضة بثلاث مرات من البالغين للبطالة. عندما يتم توظيف الشباب، فإنهم غالباً ما يواجهون ظروف عمل غير مستقرة (مثل عقود صفر ساعة) وبالتالي يفتقرون إلى الوظائف الجيدة والحصول على الحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر فقر العمل بشكل غير متناسب على الشباب، حيث يعيش 145 مليون عامل شاب في فقر. وفي بعض الحالات، يرتبط فقر الشباب بالحد الأدنى لأجور الشباب التي تتعارض مع مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة.

- **الوصول إلى الخدمات الصحية، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية:** في بعض البلدان، يلزم إخطار الوالدين للشباب للوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مثل سلع وخدمات منع الحمل. وفي حالة عدم توافر معلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية، تتم إعاقة قدرة المراهقين على اتخاذ تدابير لمنع الحمل غير المرغوب فيه أو الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛ تمثل الفتيات المراهقات والشابات في الفئة العمرية 19-15 سنة 11% من مجموع الولادات.

- **مساندة الشباب في حالات الضعف:** حيث يواجه المهاجرون الشباب، بمن فيهم طالبو اللجوء واللاجئون والشباب المخالفون للقانون والشباب ذوو الإعاقة تحديات إضافية بسبب وضعهم الخاص. العمر هو إحدى السمات التي تتقاطع في كثير من الأحيان مع التمييز القائم على أسس أخرى، وتضيف إليه وتضاعف منه؛ ما يمنع العديد من الشباب من التمتع بتكافؤ الفرص والمساواة الحقيقية".

[1] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان هي الهيئة الأساسية التابعة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وهي تجسد التزام العالم بتعزيز وحماية المجموعة الكاملة لحقوق الإنسان والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[2] المفوضية السامية لحقوق الإنسان والشباب، نبذة عن الشباب وحقوق الإنسان، على الرابطين التاليين:
https://www.ohchr.org/AR/Issues/Youth/Pages/HROfYouth.aspx
The Office of the High Commissioner for Human Rights (UN Human Rights), About the human rights of youth,
https://www.ohchr.org/EN/Issues/Youth/Pages/YouthandHR.aspx

كما تشجع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والشباب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أخذ التدابير التي من شأنها تعزيز حقوق الشباب على المستوى الدولي بشكل أكثر فاعلية؛ مثل: "تعميم حقوق الإنسان للشباب من خلال الآليات والسياسات والبرامج القائمة؛ لإنشاء ولاية إجراءات خاصة تحت رعاية المجلس، والنظر في إمكانية وجود صك دولي لحماية حقوق الشباب، واستحداث آلية تضمن مشاركة الشباب الدائمة والمنظمة، مثل منتدى الشباب السنوي كفاعلية دائمة. ويمكن للدول الأعضاء في المفوضية السامية لحقوق الإنسان والشباب اتخاذ تدابير على المستوى الوطني لضمان حماية حقوق الشباب وإنفاذها، مع إشراك المنظمات الشبابية أو الهياكل التي يقودها الشباب في المنظمات الوطنية والدولية في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات أو البرامج أو الاستراتيجيات التي تؤثر في حقوق الشباب، وفي صنع القرار على نطاق أوسع. بالإضافة إلى ما سبق، تُشجع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وشباب الدول الأعضاء على سن تشريعات تحظر التمييز على أساس السن في جميع مجالات الحياة، وتوفير آليات مباشرة وميسرة للإبلاغ عن التمييز والتماس الإنصاف"[1].

المركز الدولي لمنع الجريمة[2]:

أكد المركز الدولي لمنع الجريمة أنه على الرغم من أن العنف، وخاصة بين الشباب، يعتبر ظاهرة تحظى بحد ذاتها بالإجماع حول أهمية مواجهتها، فإنه لم يقم أي بلد حتى الآن بوضع استراتيجية متكاملة لمنع العنف عند الشباب. وهذه مشكلة مجزأة للغاية على مستوى الاستراتيجيات الوطنية، دون تكامل حقيقي متعدد القطاعات يجعل من الممكن بناء استجابة متماسكة ومنهجية[3].

وأوضح المركز أننا نشهد بشكل عام تراجعاً في الأساليب الوقائية الشاملة، والمعروفة باسم الوقاية الاجتماعية والثقافية، لصالح الأساليب التي تستخدم أنشطة وقائية هادفة للغاية أو ثانوية للغاية مثل تعزيز الاستجابات القضائية لتشريع قوانين لمعاقبة مستخدمي العنف من الشباب، وأكد المركز ضرورة الأخذ في الاعتبار العوامل الرئيسية التي تدفع إلى العنف؛ مثل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والافتقار إلى الوصول إلى خدمات عامة جيدة (خاصة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني)، ولكن يتم إهمال تلك العوامل في فهم العنف[4].

ويؤكد المركز أن نقص تنظيم العمليات المتعددة التخصصات والتشاركية الواسعة من الجهات الفاعلة، ولاسيما فيما يتعلق بالمجتمع المدني والمستهدفين، وفرض قيادة غير توافقية وعدم الإجماع على آليات وممارسات التنفيذ وغياب التنسيق بين الفاعلين هي من أهم التحديات التي تواجه مجابهة العنف الممارس من قبل الشباب[5].

[1] Idem.

[2] تأسس المركز الدولي لمنع الجريمة (ICPC) في عام 1994 وهو منتدى دولي للحكومات الوطنية والسلطات المحلية والمؤسسات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية لتبادل الخبرات والمعرفة الناشئة والسياسات والبرامج في مجال الجريمة والوقاية وسلامة المجتمع؛ بهدف مساعدة المدن والبلدان على الحد من الجرائم العنيفة وانعدام الأمن.

[3] Pablo Madriaza (Supervision), Projet d'étude élaboré par le Centre international pour la prévention de la criminalité (CIPC),2017,
https://cipc-icpc.org/wp-content/uploads/2019/08/Strategies_nationales_de_prevention_de_la_violence_Jeunes_Final.pdf

[4] Idem.

[5] Idem.

منتدى الإنترنت[1] العالمي لمكافحة الإرهاب (فيسبوك ومايكروسوفت وتويتر ويوتيوب):

وفقاً لدراسة حديثة[2] يبلغ عدد المستخدمين العرب للإنترنت في العالم العربي 274 مليوناً؛ موزعين بواقع 188 مليوناً في موقع "فيسبوك"؛ منهم 40 مليوناً في مصر، و28 مليوناً في الجزائر، و25 مليوناً في العراق، و19 مليوناً في السعودية، و17 مليوناً في المغرب، و10 ملايين في السودان، و8.8 مليون في الإمارات، و8 ملايين في تونس، و7.5 مليون في سوريا، و6 ملايين في الأردن، و3 ملايين في الكويت، و2.5 مليون في لبنان، و2.4 مليون في ليبيا، و2.1 مليون في قطر، ومليونان في اليمن، و1.8 مليون في سلطنة عُمان، و1.2 مليون في البحرين، و1.1 مليون في موريتانيا، ومليون مستخدم في فلسطين، و900 ألف في جيبوتي، و400 ألف في الصومال، و300 ألف في جزر القمر.

ويبلغ عدد مستخدمي "إنستغرام" في العالم العربي 44 مليوناً؛ بينما يبلغ عدد مستخدمي "تويتر" 42 مليوناً، بواقع 15 مليوناً في السعودية، تليها مصر بـ 8 ملايين مستخدم، ثم الإمارات 5.5 مليون، فالكويت بمليوني مستخدم، وتضم البحرين 800 ألف مستخدم لتويتر، و750 ألفاً في الأردن، و500 ألف في الجزائر، و490 ألفاً في المغرب، و280 ألفاً في العراق، و250 ألفاً في السودان، و230 ألفاً في سلطنة عُمان.

[1] شهدت منطقة الشرق الأوسط نمواً ملحوظاً في استخدام الإنترنت والهاتف المحمول وشبكات التواصل الاجتماعي فبداية من عام 2018، وفق نتائج تقرير سنوي صدر عن منصة إدارة وسائل التواصل الاجتماعي هوت سويت مطلع عام 2019، وفق التقرير، فإن منطقة الشرق الأوسط، فيها 304.5 مليون اشتراك بالهاتف المحمول، وهو ما يفوق عدد السكان. وكشف التقرير زيادة اشتراكات الموبايل بـ 8 ملايين اشتراك، بنسبة نمو بلغت 2.7% في عام 2018 فقط. ومن نتائج التقرير أن 182 مليون مواطن في الشرق الأوسط يصلون إلى الإنترنت؛ ما يعني 71% من سكان المنطقة. وفي عام 2018 فقط وصل نحو 18 مليون مستخدم جديد إلى الإنترنت. ووفق التقرير بلغ عدد مستخدمي مواقع التواصل في الشرق الأوسط 136.1 مليون شخص، أي نحو 53% من عدد سكان المنطقة، وفي عام 2018 دخل وسائل التواصل الاجتماعي نحو ستة ملايين مستخدم جديد، بنسبة نمو بلغت 4.7%. الإنترنت في الشرق الأوسط.. حقائق وأرقام، قناة الحرة، 06 فبراير 2019، على الرابط: https://arbne.ws/3z9fAif

[2] 274 مليون عربي يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، 4 يونيو 2021، على الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2345875

جدول يوضح عدد مستخدمي الإنترنت والفيسبوك في الدول العربية 2021

الدولة	نسبة استخدام الإنترنت	نسبة السكان	المستخدمون مارس 31 2021	المستخدمون عام 2000	السكان تقدير عام 2021	
البحرين	0.9	97.7	1,707,533	40,000	1,748,296	1,495,900
العراق	12.4	59.6	24,525,000	12,500	41,179,350	25,520,000
الأردن	4.4	84.7	8,700,000	127,300	10,269,021	6,386,000
الكويت	2.1	98.3	4,256,466	150,000	4,328,550	4,227,000
لبنان	2.8	81.9	5,546,494	300,000	6,769,146	4,160,000
سلطنة عُمان	2.0	76.8	4,011,004	90,000	5,223,375	2,963,700
فلسطين	1.7	64.8	3,381,787	35,000	5,222,748	3,116,000
قطر	1.5	104.3	3,056,000	30,000	2,930,528	2,935,000
السعودية	16.0	90.1	31,856,652	200,000	35,340,683	26,280,000
سوريا	4.3	46.5	8,500,000	30,000	18,275,702	8,500,000
الإمارات	5.2	103.3	10,316,000	735,000	9,991,089	10,316,000
اليمن	4.0	25.9	7,903,772	15,000	30,490,640	3,341,600
الجزائر	50,756	57.0	25,428,159	50,000	44,616,624	25,140,000
جزر القمر	12,813	21.8	193,700	1,500	888,451	193,700
مصر	12,064	52.5	54,741,493	450,000	104,258,327	48,830,000
ليبيا	58,470	84.2	5,857,000	10,000	6,958,532	5,857,000
موريتانيا	19,290	20.3	969,519	5,000	4,775,119	927,300
المغرب	25,489	68.5	25,589,581	100,000	37,344,795	21,730,000
الصومال	852,550	12.8	2,089,900	200	16,359,504	2,089,900
السودان	43,647	29.2	13,124,100	30,000	44,909,353	1,300,000
جيبوتي	39,102	54.8	548,832	1,400	1,002,187	258,100
تونس	8,070	68.4	8,170,000	100,000	11,935,766	8,170,000

المصدر: إنترنت ورلد ستات (Internet World State):
https://www.internetworldstats.com/stats1.html

ويستخدم الإنترنت بشكل واسع من قِبل المتطرفين، سواء فيما يتعلق بالترويج لأفكارهم أو بعمليات الاستقطاب والتجنيد، وغالباً ما يكون الشباب ضحية لمثل هذا الاستخدام، وهناك ضرورة للتعامل مع هذه المشكلة. وفي مبادرة لجعل خدمات المستهلكين التي تستضيفها معادية للإرهابيين والمتطرفين العنيفين أعلنت شركات "فيسبوك" و"مايكروسوفت" و"تويتر" و"يوتيوب" عن تشكيل منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب؛ وذلك لوضع سياسات واتخاذ موقف صارم ضد المحتوى الإرهابي أو الذي يحث على التطرف العنيف على خدمات المستهلكين.

ويعتمد المنتدى الجديد على شراكات من بينها الشراكة مع منتدى الإنترنت للاتحاد الأوروبي وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة والمناقشات مع عدد من الحكومات والاستنتاجات التي توصلت إليها اجتماعات مجموعة السبعة والسبعين الأخيرة لمكافحة الإرهاب[1].

وتتركز أهداف هذا المنتدى على: الحلول التكنولوجية، حيث ستعمل هذه الشركات معاً على تحسين العمل الفني المشترك القائم على تبادل أفضل الممارسات عند تطوير وتنفيذ تقنيات جديدة للكشف عن المحتوى وتصنيفه من أجل إزالة المحتوى الإرهابي؛ وتطوير البحوث للإبلاغ عن جهود الكلام المضاد وتوجيه القرارات التقنية والسياسية في المستقبل حول إزالة المحتوى الإرهابي وتقاسم المعرفة، ومن المقرر أن تعمل هذه الشركات مع خبراء مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الحكومات ومجموعات المجتمع المدني والأكاديميون، على إنشاء شبكة واسعة لتقاسم المعارف من أجل الانخراط مع الشركات الصغيرة لمساعدتها على تطوير التكنولوجيا اللازمة لمعالجة المحتوى الإرهابي والمتطرف على الإنترنت وتطوير أفضل الممارسات والخطاب المضاد، فكل هذه الشركات لديها مبادرات قوية بالفعل في هذا المجال؛ وأخيراً يستهدف المنتدى استضافة سلسلة من ورش العمل التعليمية بالشراكة مع الأمم المتحدة في وادي السيليكون حول العالم لدفع هذه المجالات من التعاون في مكافحة الإرهاب[2].

منظمة شباب الأعمال الدولية[3]:

وهي منظمة مستقلة منذ عام 2000 ويترأس المنظمة الأمير تشارلز ولي عهد المملكة المتحدة، وهي مؤسسة تهدف إلى توظيف الشباب ومنحهم فرصاً لبدء أعمالهم الخاصة، من خلال شبكة منظمات مستقلة في أكثر من 40 دولة. وتعد منظمة شباب الأعمال الدولية منظمة عضوية، حيث يقدم كل عضو داعم فيها حزمة دعم تختلف من عضو إلى آخر، ولكن أهم ما تقدمه المنظمة إجمالاً هو تأمين الحصول على رأس المال إلى جانب خدمات تطوير الأعمال والتوجيه من ذوي الخبرة. وتدعم ما يزيد على 183.334 من الشباب لبدء أو تنمية الأعمال التجارية من خلال تقديم مجموعة من خدمات دعم ريادة الأعمال، من التدريب والتوجيه إلى الوصول للتمويل وخدمات تطوير الأعمال الأخرى[4].

[1] سنَّت ثلاث عشرة دولة عربية قوانين منفصلة للجرائم الإلكترونية. أول تلك البلدان كانت دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أقرت قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2006، الذي عدل ثلاث مرات على التوالي في الأعوام (2012، 2016، و2018). ثم أصدرت السعودية نظام جرائم تقنية المعلومات عام 2007، فيما أصدرت السودان قانوناً لمكافحة هذه الجرائم عام 2007 (عُدِّل عام 2018) وتبعتها الجزائر عام 2009، ثم الأردن عام 2010 (قانون مؤقت حُوِّل إلى دائم عام 2015)، وسلطنة عُمان عام 2011. أما سوريا فأصدرت قانوناً بهذا الشأن عام 2012، وتبعتها البحرين وقطر عام 2014، ثم الكويت عام 2015، فموريتانيا عام 2016، وأخيراً مصر وفلسطين عام 2018.

[2] الأمم المتحدة ترحب بمبادرة القطاع الخاص لمكافحة الإرهاب على الإنترنت، 2017، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2017/06/278502

[3] هي مؤسسة دولية غير ربحية تقدم خدماتها لدعم رواد الأعمال الشباب، حيث تهدف إلى توظيف الشباب ومنحهم الفرصة لبدء أعمالهم الخاصة.

[4] What we do: https://www.youthbusiness.org/what-we-do

ب) على المستوى الإقليمي

منظمة التعاون الإسلامي[1]:

أطلقت منظمة التعاون الإسلامي استراتيجية تهدف إلى تمكين الدول الأعضاء في المنظمة (التي سيشكل شبابها في عام 2050 ثلث الشباب في العالم) من الانخراط مع آليات تستجيب بسرعة للتحديات التي تواجه هؤلاء الشباب، ولاسيما في السياق الرقمي الراهن الذي ينشطون فيه وفي ظل سعيهم الحثيث للمشاركة في عمليات صنع القرار في بلدانهم. وتحاول المنظمة أن توفر لدولها وسائل الاستجابة للحاجات الوطنية للشباب والعمل سوياً من أجل رسم أهداف واضحة وبلورة مجموعة من الإجراءات وتحديد جداول زمنية ووضع إجراءات تنفيذية، ويمكن تلخيص بعض أبرز جهود المنظمة للاستثمار في الشباب في النقاط التالية:

- أطلق البنك الإسلامي للتنمية مبادرة لدعم عمالة الشباب، وبرنامج تطوير التمويل الأصغر، ومنح دراسية للماجستير والدكتوراه. ووضعت "المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم إسيسكو"[2] خططاً ترتكز على التعليم وبناء نظام مستدام للتنمية العلمية والتكنولوجية وتوفير الرعاية الثقافية للشباب، كما تم إنشاء منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون عام 2004 للدفاع عن مصالح الشباب وتعزيز قيم التعاون والتضامن بين الشباب المسلم، وتعزيز روح التسامح والحوار[3].
- وتسعى المنظمة للمساهمة في تخطي أبرز التحديات التي تقف عقبة أمام رفاهية الشباب، والآفاق المتعلقة بذلك، وهي: التعليم والتدريب؛ والعمالة وريادة الأعمال؛ والصحة العامة والصحة النفسية؛ والمشاركة السياسية والمدنية؛ والتغير الثقافي والقيمي[4].
- ولدراسة نتائج التعليم في أوساط الشباب، يستعرض تقرير المنظمة، الصادر عام 2017، المؤشرات الرئيسية؛ مثل معدلات إلمام الشباب بالقراءة والكتابة، ومعدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية، وحراك الطالب على المستوى الدولي. وبخصوص العمالة، فإن التقرير يتناول بالدراسة موضوعات من قبيل معدلات العمالة والبطالة والانتقال إلى سوق الشغل مع إيلاء اهتمام بموضوع التفاوت بين الجنسين في أوساط الشباب[5].
- أما بالنسبة إلى ريادة العمال، فتسعى المنظمة للمساهمة في تخطي العقبات التي تقف في وجه ازدهار بيئات عامة دينامية ومحفزة، فضلاً عن المساهمة في إشراك الشباب في أنشطة تنظيم المشروعات. ولترسيخ فهم عام للوضع الصحي للشباب، تسعى المنظمة لعمل دراسات حول القضايا ذات الصلة بالصحة الإنجابية، والتبعية التكنولوجية، والصحة النفسية، مع التركيز على الصحة النفسية للشباب في المناطق التي تشهد نزاعات. كما تسعى المنظمة لتمكين الشباب سياسياً ومحو الأمية والتوعية السياسية، والدمج الاجتماعي للشباب، وتحصين الشباب ضد الراديكالية، وحمايتهم وقت النزاعات والحد من الآثار السلبية للعولمة وتغير القيم، خاصة فيما يتعلق بالدين والأسرة، والفجوة بين القيم فيما بين الأجيال؛ وذلك من خلال تحليل ومناقشة كل هذه العناصر وتقديم رؤى ومقترحات يمكن تطبيقها على أرض الواقع، استناداً إلى بيانات كمية ودراسات حالة نوعية والاستفادة من أحدث الأدبيات في المجالات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية[6].

[1] هي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعاً وخمسين (57) دولة عضواً موزعة على أربع قارات، وتعتبر المنظمة الصوت الجامع للعالم الإسلامي الذي يضمن ويحمي مصالحه في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولديها مؤسسات تنفذ برامجها، حيث إن مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية.

[2] هي منظمة متخصصة تعمل في إطار منظمة التعاون الإسلامي، تُعنى بميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال في البلدان الإسلامية، لتدعم وتقوي الروابط بين الدول الأعضاء، ومقرها الرباط.

[3] المرجع السابق.

[4] وضع الشباب في الدول الأعضاء، منظمة التعاون الإسلامي، 2017، على الرابط: https://www.sesric.org/files/article/589.pdf

[5] المرجع السابق.

[6] المرجع السابق.

- وتسعى المنظمة للمساهمة في مراجعة السياسات الخاصة بالاستثمار في الشباب أيضاً؛ وذلك بتطوير مؤشر لتقييم سياسات الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي من شأنه أن يسهم في "رسم الجوانب العامة والرئيسية منها للأطر الوطنية المتعلقة بالشباب، وسيشكل هذا المؤشر عاملاً داعماً للدول الأعضاء في عملية تطويرها لصيغة موحدة ومشتركة، والتي يمكن من خلالها للكفاءات الوطنية من خبراء وصانعي السياسات ومؤسسات المنظمة ذات الصلة الإمساك بزمام السياسات المتعلقة بالشباب وسبل تحسينها على نحو متسق"[1]، وسيفسح هذا المؤشر المجال أمام فرص تعاون بيني أكثر منهجية وفاعلية بين الدول الأعضاء في المنظمة، كما سيوفر أداة تقييم مبتكرة ومتجردة وموضوعية، بدلاً من الاعتماد على مؤشرات تشوبها نواقص من حيث مراعاة بعض السياقات الثقافية أو التحيزات المعيارية[2].

الجامعة العربية[3]:

قامت الإسكوا بالشراكة مع البرنامج العربي لصحة الأسرة التابع لجامعة الدول العربية بإعداد تقرير "لتحليل المؤشرات المتوافرة لقياس التقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب في الدول العربية، بالاعتماد على نتائج مسوح صحة الأسرة العربية، التي تنفذها الدول العربية بالتعاون مع البرنامج، ودراسة الفجوة المعلوماتية والمعرفية الخاصة بالشباب، وتحديد المؤشرات الكمية والنوعية اللازمة لسد فجوات الإحصاءات والمعلومات المطلوبة لصانعي السياسات وواضعي البرامج الخاصة والمهتمين بالشباب؛ لتعميق رؤيتهم عن الفجوات ومتطلبات تضييقها، من خلال توفير المؤشرات اللازمة لقياس التقدم"[4].

كما تسعى جامعة الدول العربية إلى تطبيق برنامج العمل العالمي للشباب حتى عام 2000 وما بعدها، الذي يدعو الحكومات إلى تنفيذ هذا البرنامج بمكوناته كلها بدعم من المجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص، ولاسيما منظمات الشباب التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1995، والقرار 1995 /64 الذي اقترحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يهدف إلى سد الفجوة المعلوماتية والمعرفية للشباب، وتحديد المؤشرات الكمية والنوعية اللازمة لسد الفجوات الإحصائية والمعلوماتية اللازمة لصانعي السياسات وواضعي البرامج والمهتمين بالشباب؛ لتعميق رؤيتهم عن الفجوات ومتطلبات تضييقها، من خلال توفير المؤشرات اللازمة لقياس التقدم في تمكين الشباب وإدماجهم وحل مشاكلهم[5].

كما تسعى الجامعة العربية لتفعيل التواصل بين الشباب العربي حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايداً مطرداً في معدل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بالدول العربية المختلفة، التي كانت لها تأثيرات اجتماعية وسياسية وأمنية عديدة، لفتت النظر إلى ضرورة تطوير الاستراتيجيات الإعلامية بما يستثمر إمكاناتها لصالح الأهداف التنموية وتحقيق التواصل وتعزيز قيم الحوار من ناحية، واحتواء التداعيات الخطيرة لاستخدامها في نشر أفكار الإرهاب والتطرف من ناحية أخرى[6].

وقد كانت تلك الأمور محلاً لمناقشات أعمال الدورة الرابعة للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإعلام العرب بالقاهرة يومي 11 و12 يناير 2016، والتي تناولت محاور عدة ركزت على تطوير الاستراتيجية الإعلامية العربية، بما في ذلك تفعيل مبادرة "مستقبلنا" الإعلامية الموجهة للشباب عبر شبكات التواصل الاجتماعي، التي يتم تنفيذها بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للإعلام، بهدف توفير "مساحة آمنة" للحوار بين الشباب على شبكات التواصل الاجتماعي، للتوعية بأهداف التنمية المستدامة، ومن أجل إشراكهم في مناقشة قضايا التنمية بمجتمعاتهم المحلية والمنطقة بشكل عام، وهي المبادرة التي تعبر عن تحول في مرتكزات التحرك الإعلامي العربي المشترك باتجاه التفاعل مع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

[1] وضع الشباب في الدول الأعضاء، منظمة التعاون الإسلامي، عام 2017، على الرابط: https://www.sesric.org/files/article/589.pdf

[2] المرجع السابق.

[3] هي منظمة إقليمية تضم دولاً عربية في آسيا وأفريقيا. ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقات التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة، ويقع المقر الدائم لجامعة الدول العربية في القاهرة.

[4] د. أحمد رجاء عبدالحميد رجب، توافر مؤشرات البرنامج العالمي للشباب في الدول العربية، وطرق وأدوات قياسها، على الرابط: https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/report-availability-indicators.pdf

[5] المرجع السابق.

[6] د. فاطمة الزهراء عبدالفتاح، مبادرة "مستقبلنا"، نحو تفعيل الجامعة العربية التواصل بين الشباب، على الرابط: https://bit.ly/3spagVh

وبشكل عام، فإن اتجاه الجامعة العربية للتفاعل مع تكنولوجيا الإعلام، ومخاطبة الفئات الشابة عبر الوسائل التي يفضلونها ويستخدمونها يتطلب تغيراً موازياً في أساليب التعامل مع هذه الوسائل التي تعتمد على قيم التفاعل والانفتاح والمشاركة، وهي الخصائص التي تحمل أبعاداً ثقافية تعيد تشكيل العملية الاتصالية برمتها، وتتطلب إعادة النظر في موروثات الاستراتيجيات والسياسات الإعلامية التي وضعت في سياق مغاير.

صندوق الأمم المتحدة للسكان بالدول العربية[1]:

أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدول العربية منتدى الشباب في المنطقة العربية من أجل تحقيق قفزة نوعية ذات طبيعة تحولية للشباب في المنطقة العربية، وهناك حاجة إلى اعتماد نموذج جديد يدعم حقوقهم ويحقق إمكاناتهم، فضلاً عن تحسين مساهمتهم في التنمية المستدامة لبلدانهم، ولابد من "مساحة / منصة إقليمية ديناميكية مخصصة تجمع الشباب مع صانعي السياسات ومتخذي القرار المعنيين وغيرهم من أصحاب المصلحة لتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات واستكشاف الحلول المبتكرة، وكذلك تعزيز الحوار وأوجه التآزر".

من أجل ذلك تم تأسيس "منتدى الشباب في المنطقة العربية" عام 2018 بوصفه "مساحة للشباب في المنطقة العربية"، وهدفه العام هو "وضع أجندة للشباب ودفعها قُدُماً وتعزيز دور الشباب في السلام والتنمية في الدول العربية".

وذلك من خلال ما يلي: (أ) تحديد عناصر النموذج الجديد المتصور والسردية حول الشباب في المنطقة؛ (ب) اعتماد إطار استراتيجي إقليمي بشأن الشباب والسلام والأمن في الدول العربية؛ وكذلك، (ج) وضع الأساس والإرشاد لدورات تدريبية دورية للشباب.

ومن أهم سبل الاستثمار في الشباب التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالدول العربية من خلال منتدى الشباب في المنطقة العربية ما يأتي:

- **تطوير المنصة الإقليمية للشباب (منصتي):** وهي فضاء رقمي بقيادة الشباب يجمع الشباب معاً لتوحيد الجهود وإيجاد السبل والفرص لتعزيز تنمية الشباب في المنطقة العربية، وستكون "منصتي" بمنزلة العمود الفقري لمنتديات الشباب المستقبلية في المنطقة العربية، بحيث تصبح مكاناً يمكن للشباب أن يجتمعوا فيه رقمياً ويشاركوا الأفكار ويعملوا بشكل جماعي لتعزيز أجندة الشباب فيما يتعلق بالمعرفة والبرمجة والسياسات. وتشمل المنصة وظيفة نشّر التعليم والمعرفة لتيسير وتمكين عقد الندوات عبر الإنترنت والحلقات الدراسية وتبادل المعلومات والثقافة والحوار والمشروعات لدعم الشباب في سعيهم للعمل ودراسة و/أو جمع البيانات وإعداد الرسوم البيانية المتعلقة بالشباب للمشاركة وتسخير قدرة المؤتمرات والاتفاقيات عبر الإنترنت على المساهمة في زيادة تبادل المعرفة بين الشباب في المنطقة.

- **وضع ميثاق للشباب في المنطقة العربية** كوثيقة مرجعية لبرامج وسياسات واستراتيجيات الشباب. وبما أن الميثاق ينبع من الشباب، ويعكس بالتالي تحدياتهم واحتياجاتهم وحقوقهم وحرياتهم، فمن المتوقع أن يشمل احتياجات وتطلعات الشباب الذين يعيشون في مناطق الصراع والتمكين الاقتصادي للشباب وتنفيذ السياسات الوطنية لهم. ويدعم الميثاق الشراكة بين الشباب والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين العازمين على صياغة رؤية مشتركة حول قضايا الشباب في المنطقة العربية، وهو حل رقمي للخدمات الملائمة للشباب المصمَّمة لتحديد وتلبية احتياجات الشباب المعرفية والمعلوماتية والتعليمية والصحية، وكان هدفه إنشاء أداة أو وسيلة تمكن الشباب من قياس التنفيذ المحلي للبرامج والخدمات باستخدام الوسائل المادية والرقمية، شباب"it".

- **إنشاء مركز لتوجيه ابتكاراتهم ومبادراتهم ومشروعاتهم** نحو مساهمات ملموسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تحت مسمى "مراكز المعرفة والابتكار"؛ وهي مراكز للتمكين، حيث سيتمكن الشباب من إجراء تقييمات للاحتياجات وبناء القدرات ومشروعات الابتكار المستجيبة وتنفيذ البرامج بشأن مجموعة كاملة من قضايا أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

- **إنشاء مركز إقليمي للابتكار** يدعم إضفاء الطابع المؤسسي على مفهوم المنتدى السنوي والاقتراحات والمشروعات التي قد يُصادَق عليها.

- **إنشاء ائتلاف إقليمي من أجل الشباب والسلام والأمن[2].**

[1] مشاركة الشباب ودورهم القيادي Arab States Office، على الرابط: https://bit.ly/3slACYb

[2] Idem.

منتدى الشباب الأفريقي-الأوروبي:

هو منتدى يجمع في إطاره الشباب الأفريقي والأوروبي للبحث عن مقاربات جديدة ومبتكرة لتحقيق خطة 2030 والأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة الخاصة بالمنتدى، والتي تهدف لتعبئة الطاقات الشبابية الكامنة لتكون القوة الدافعة نحو التنمية الاقتصادية المستدامة. ويعتبر المنتدى منصة للحوار بين ممثلي الشباب من أفريقيا وأوروبا في إطار قمم رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وتُرفَع نتائج توصيات المنتدى الشبابي إلى رؤساء الدول والحكومات لإدراج أجندة شبابية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في عمل مجلس الاتحاد الأوروبي[1].

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[2]:

بالتعاون مع برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشراكة دوفيل - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أطلقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية برنامج "الحياة العامة مشاركة الشباب في الأردن والمغرب وتونس"؛ وذلك لدعم عملية صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية للشباب تكون شاملة لقطاعات عدة وعلى مستويات الحكومة جميعها، وتعزيز الإطار التشريعي والمؤسساتي على الصعيدين المحلي والوطني وإشراك الشباب في الحياة العامة، وتشجيع الطرق المبتكرة والحديثة لتعزيز الحوار بين الشباب والسلطات العامة. كما تضمَّن المشروع أنشطة خاصة بكل بلد، إضافة إلى فرص للحوار حول السياسات الإقليمية وتبادل المعارف بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[3].

وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في شهر يونيو 2021 بتنظيم فعاليات مؤتمر الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعنوان "الشباب في مرحلة ما بعد الجائحة"، بالتعاون مع وزارة الشباب الأردني، وبمشاركة عدد من وزراء شباب العالم، وسفراء دول أجنبية لدى المملكة الأردنية وممثلين عن القطاع الشبابي من مختلف بلدان العالم؛ وذلك من أجل استعرض دور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والحكومات أثناء جائحة كورونا وأهم البرامج والأنشطة التي أطلقتها للشباب، بالإضافة الى دور الشباب وكيف أثرت الجائحة فيهم، وخطة كل هؤلاء واستراتيجيتهم خلال تعاملهم مع الجائحة وفق كل مرحلة من مراحل الحالة الوبائية، والحزم والقرارات والبرامج التي نفذت، وفقاً لقرارات الحكومات والمنظمات، ومراعاة لصحة الشباب وسلامتهم[4].

كما تسعى المنظمة بشكل ممنهج وتشاركي مع جميع المؤسسات لمحاولة التقليل من أثر الجائحة على الشباب، عن طريق تحويل جميع برامجها وأنشطتها الميدانية إلكترونياً كمرحلة أولية. وذلك من خلال مبادرات مثل مبادرة "شباب إلك وفيد"، وهي أول مبادرة شبابية توعوية في الشرق الأوسط وحققت نتائج إيجابية كبيرة جداً من خلال تشجيعها للمواطنين على أخذ اللقاح[5].

كما استعرض ممثلو الشباب في المنطقة العربية خلال تلك الفعالية تجارب بلادهم مع تداعيات فيروس كورونا من خلال "إشراك الشباب في وضع السياسات، مؤكدين أهمية دور الشباب في تحقيق التعافي الوطني من خلال تمكينهم وتأهيلهم علمياً ومعرفياً وثقافياً، وناقش المؤتمر أهم الأولويات الشبابية ما بعد كورونا في المنطقة، من خلال جلسات حوارية تفاعلية بين الشباب ووزراء الشباب وسفراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وممثلين عن القطاع الشبابي، للخروج بتوصيات ونتائج يتم تعميمها على الدول المشاركة لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة لدعم الشباب في القطاعات كافة"[6].

[1] منتدى الشباب الأفريقي-الأوروبي: تعبئة الطاقات الشبابية الكامنة لتكون القوة الدافعة نحو التنمية الاقتصادية المستدامة، يورونيوز، 22 سبتمبر 2020، على الرابط: https://www.euneighbours.eu/ar/south/stay-informed/news/mntdy-alshbab-alafryqy-alawrwby-tbyt-altwaqat-alshbabywt-alkamnt-ltkwn

[2] يتمثل هدف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تتخذ من باريس مقراً لها، في مساعدة أعضائها بغية تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل وتحسين مستوى معيشة السكان. وخلافاً للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن المنظمة لا تقدم أي نوع من أنواع التمويل.

[3] مشاركة الشباب في الحياة العامة في الأردن والمغرب وتونس، برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، خريف 2017، على الرابط: https://www.oecd.org/mena/governance/OECD%20Youth%20Participation%20Arabic%202018%20web%20v2.pdf

[4] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تنظم مؤتمراً للشباب، (بترا)، 2021، على الرابط: https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=61550&lang=ar&name=local_news

[5] المصدر السابق.

[6] المصدر السابق.

المنظمة الفرنكوفونية[1]:

تهدف تلك المنظمة لحث الشباب وتشجيعهم في البلدان الناطقة بالفرنسية للمشاركة بأشكال مختلفة في الحياة الاجتماعية والسياسية لبلدانهم من خلال التركيز على مجموعة من القضايا البيئية والاجتماعية والتضامن الدولي، وكلها مجالات مهمة في برنامج العمل العالمي للشباب. وتدعوهم المنظمة لاستخدام الإمكانيات الجديدة التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً، مثل شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق تلك الأهداف[2].

كما تطالب المنظمة الدول الأعضاء والحكومات الفرنكوفونية بدمج الشباب في عملية صنع القرار داخل بلدانهم وتقبل مساهمتهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات في نهجها الوطني. وإشارات المنظمة أكثر من مرة أنه لاتزال هناك حاجة إلى بذل جهود لتضمين مساهمات الشباب في السياسات التي تستهدفهم. ولقد أجرت المنظمة تجربة برلمانات الشباب الفرنكوفونية لتدريب الشباب على الديمقراطية على المستوى الوطني (البرلمانيون الشباب)، البلدية، والجامعية، والمدارس الثانوية والابتدائية[3].

وبالرغم من تلك الجهود تشير تقارير للمنظمة إلى أن نسبة منخفضة من الشباب في العالم الناطق بالفرنسية هي التي تشارك فعلياً في رسم سياسات بلدانهم، والتي من الممكن أن نشهد تغيرات اجتماعية وسياسية وإنجازات مهمة بفضل حشدهم القوي، ولهم مبادرات لتعزيز المواطنة أكثر فاعلية وأكثر ملاءمة؛ ومن أجل ذلك توصي المنظمة بـ "توفير الدعم المالي والتعليمي والفني للشباب وتعزيز أنشطتهم وإجراء جرد شامل للتدابير وبرامج الدعم التي أطلقتها الدول والتي تستهدف الشباب، وإيجاد حلول لعجز تمويل منظمات الشباب"[4].

من جانب آخر، أوصت المنظمة بمجموعة من التوصيات؛ منها: تعميم وصول الشباب إلى المعلومات والاتصالات، وتوفير التدريب على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، وحماية الشباب من الأخطار التي يتعرضون على مستوى التقنيات والمعلومات والاتصالات، وتشجيع استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات بين ذوي الهمم وغيرهم من الفئات الضعيفة، وتوفير البيئة المناسبة وإعطاء الشباب الوسائل للمشاركة الفعالة[5].

[1] المنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية: (Organisation Internationale de la Francophonie) هي منظمة دولية للدول والحكومات الناطقة باللغة الفرنسية.

[2] Abdoul Echraf Ouedraogo avec la collaboration de Fethi Touzri et Izbath Djaboutouboutou, Analyse de la mise en œuvre de politiques jeunesse dans les États et gouvernements membres de la Francophonie et exemples de bonnes pratiques, 2016, https://jeunesse.francophonie.org/images/Rapport_final_sur_les_Politiques_Jeunesse_2016_1.pdf

[3] Idem.

[4] Idem.

[5] Idem.

[6] هو تجمع دولي للدول الأوروبية يضم 28 دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1991. ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل بعض صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة. وللاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة؛ أهمها كونه سوقاً موحدة ذات عملة واحدة هي اليورو التي تبنت استخدامه 19 دولة من الدول الأعضاء، وله سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

الاتحاد الأوروبي[1]:

يبين الاتحاد الأوروبي في تقريره حول كيفية تنفيذ السياسات الوطنية للشباب أنه أنشأ وحدة تدريبية للمسؤولين على المستوى الوطني والبلديات تهدف إلى تعريف مسؤولي السياسة الوطنية للشباب في الدول الأعضاء فيه على أحكام وآليات وأدوات الاستثمار في الشباب، وتعزيز قدراتهم لتنفيذ ذلك بشكل فعال بالتعاون مع الشباب ومنظمات الشباب[2].

من هذا المنظور، تركز تلك الوحدة التدريبية جهودها على الجوانب التالية: تطوير فهم المشاركين لدورهم في تنفيذ السياسة الوطنية لشباب، واستكشاف الاحتمالات التي تتيحها سياسة الشباب الوطنية لدعم المسؤولين في العمل مع الشباب ومن أجلهم، وتحفيز الفاعلين المعنيين من أجل تنفيذ السياسة الوطنية للشباب؛ وتحديد المعوقات الرئيسية التي تعوق تنفيذ السياسة الوطنية للشباب وطرح الحلول الممكنة، والجمع بين مختلف الإدارات المسؤولة عن التنفيذ وتنمية قدرتها على التعاون والشراكة والتنسيق لتحسين الاتساق والشفافية، وتبادل المعلومات في تنفيذ السياسة الوطنية للشباب وتبادل الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودراسة المناهج العملية لتنفيذ السياسات الوطنية للشباب في السياق المهني المحدد للمشاركين، والاستعداد بشكل جماعي بإجراءات محددة يمكن للمشاركين القيام بها نتيجة لتدريبهم[3].

مجموعة الأمن الإنساني في هولندا[4] بالاشتراك مع المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس

أصدرت مجموعة الأمن الإنساني في هولندا بالاشتراك مع المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس دليلاً حول المقاربة التي تعتمدها بشأن القيادات الشابة في مجال الوقاية من التطرف العنيف. ويقدم هذا الدليل مقاربة عملية لضمان إعداد الشباب الذين يعيشون في المجتمعات المهمشة من أجل الانخراط في الوقاية من التطرف العنيف وفقاً لشروطهم وفي سياق زمانهم. كما يوفر نصائح عملية حول كيفية تطبيق هذه المقاربة في مجال الوقاية من التطرف العنيف[5].

وتقوم فلسفة هذا الدليل على "بناء أمن إنساني مستدام داخل المجتمعات مرتكزاً بشكل كبير على الاعتراف بالشباب وإشراكهم وتزويدهم بمعرفة معمقة بالقضايا المطروحة في مجتمعاتهم وإشراكهم بشكل كاف في تصميم السياسات وفي الممارسة العملية لمعالجة الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى العنف، مثل الإحساس بالغربة أو الافتقار إلى الآفاق المستقبلية"[6].

ويؤكد الدليل على وجوبية المقاربة ذات الطابع التشاركي والتي تنطلق من مبدأ "الشباب قادرون على إحداث تغيير إيجابي وأنهم يتمتعون بنظرة فريدة ومهمة بشأن القضايا المطروحة في مجتمعاتهم، وغالباً ما يكون لديهم نفاذ أفضل ومصداقية في نظر أقرانهم من الشباب، ولاسيما هؤلاء الذين يصعب على السلطات العامة الوصول إليهم. كما أن لديهم معارف وخبرات دقيقة مثل معرفة الديناميكيات والعادات والمراجع الثقافية بمجتمعهم. ويمكنهم أن يكونوا بمنزلة وسيط أو جسر للتواصل والحوار بين الموظفين العموميين والأفراد/ الجماعات التي تحجم عن التعامل مع الشرطة أو تعاديها، كما أن الأسباب التي تجعل الشباب يرغبون في السير في طريق التطرف العنيف ربما يكون أمراً يفهمه الشباب الذين يعيشون في المجتمعات المهمشة بشكل أفضل"[7].

[1] هو تجمع دولي للدول الأوروبية يضم 28 دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1991. ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل بعض صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة. وللاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة؛ أهمها كونه سوقاً موحدة ذات عملة واحدة هي اليورو التي تبنت استخدامه 19 دولة من الدول الأعضاء، وله سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

[2] Le Conseil de l'Europe, Mise en œuvre des politiques nationales de jeunesse Module de formation pours fonctionnaires nationaux et municipaux, https://rm.coe.int/fra-implementation-national-youth-policy-training-module-national-muni/16807ba361

[3] Idem.

[4] المعهد العربي لحقوق الإنسان هو منظمة عربية غير حكومية، مستقلة، مقرها تونس تأسست سنة 1989، بمبادرة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد المحامين العرب، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبدعم من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي منظمة حاصلة على جائزة اليونسكو الدولية لتدريس حقوق الإنسان سنة 1992.

[5] مجموعة الأمن الإنساني، آن الأوان للعمل مع الشباب في مواقع الصدارة، دليل حول المقاربة التي تعتمدها مجموعة الأمن الإنساني بشأن القيادات الشابة في مجال الوقاية من التطرف العنيف، على الرابط: https://www.hscollective.org/assets/Uploads/HSC_Manual_Arabic_WEB_Single02-min.pdf

[6] المصدر السابق.

[7] المصدر السابق.

كما تتعاون مجموعة الأمن الإنساني في هولندا بالاشتراك مع المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس بمنظمات ومؤسسات أخرى؛ من أجل تمكين الشباب وبناء القدرة على المواجهة عبر التعليم المتعلق بمنع التطرف العنيف ومكافحته، والأمان على الإنترنت، والمواطنة الرقمية. وهناك برامج تعليم لمنع التطرف العنيف ومكافحته؛ مثل برنامج Bounce وهو برنامج تعليمي تموله المفوضية الأوروبية وينسقه قسم الخدمات العامة الاتحادية في وزارة الداخلية البلجيكية ويسعى لبناء قدرة الشباب على مواجهة التطرف العنيف. وهناك أمثلة أخرى؛ مثل: مشروع Kanishka project، وبرنامج الاتحاد الأوروبي ISEC لمنع الجريمة ومكافحتها، ومشروع Extreme dialogue وهو مورد تعليمي تفاعلي للأهل والمعلمين والعمال والشباب، ويركز على الأفلام المقنعة ومن بينها أفلام المتطرفين العنيفين السابقين والناجين من التطرف العنيف في المملكة المتحدة وكندا وألمانيا والمجر[1].

الاتحاد الأفريقي[2]:

أطلق الاتحاد الأفريقي ميثاق الشباب الأفريقي والذي يعتبر "أول إطار قانوني متوافر لأفريقيا من قبل الفاعلين المعنيين في مجال الشباب. وهو يدعم السياسات الوطنية والبرامج والإجراءات التي تصب في مصلحة تنمية الشباب. ولقد اعتمد هذا الميثاق من قبل رؤساء الدول والحكومات الذين أوصوا بالتصديق عليه وتنفيذه. ولقد ورد في الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي -2004 2007 أهمية تبني ميثاق للشباب الأفريقي "لضمان جعل قضايا الشباب ضمن إطار قانوني، والأخذ بها على محمل الجد وإيلائها الاهتمام والرعاية اللذين تستحقهما". ولقد تمت عملية الصياغة بين سبتمبر 2005 ومايو 2006 من خلال نهج تفاعلي بين القيادات الشبابية الأفريقية، وخبراء الشباب من الوزارات، ووزراء الشباب، والشركاء والمعنيين الآخرين، وتم الانتهاء من هذه العملية باعتماد الوثيقة من قبل رؤساء الدول والحكومات في 2 يوليو 2006 في بانجول بجامبيا[3].

ويستهدف الميثاق: تخصيص دعم مالي ومخصصات ائتمانية لتطوير المشاريع التنموية للشباب، ودعم بناء قدرات الشباب الأفريقي باستخدام التعليم والتدريب في المجالات التقنية والمهنية للحصول على نجاحات سريعة، ومن أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وسيكون مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجالات التقنية والمهنية حليفاً قوياً في هذا المجال، وتعليم وتدريب الكبار، والتعليم مدى الحياة، وهذه من المجالات التي يمكن أن يستفيد منها الشباب في الإسهام في الشراكة بين اليونسكو والاتحاد الأفريقي لإنجاز الكثير من الأعمال في مجالات تنمية القيادات[4].

ومثال آخر لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي في الاستثمار في الشباب في مجال آخر وهو مجال المناخ، وهي حول التغيرات المناخية بالشراكة مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة وهيئة الأطفال والشباب للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي، و"التي ترتكز على تشجيع الأفكار وتقديم الحلول من الشباب الأفارقة خلال قمة العمل المناخي لسنة 2019 والتي يعقدها الأمين العام للأمم المتحدة على هامش فعاليات الدورة العادية للجمعية العامة"[5].

وتهدف هذه المبادرة لتقديم الفرصة للشباب الأفارقة "لخلق وتنفيذ إجراءات ومبادرات واسعة النطاق لمواجهة التغيرات المناخية، حيث ستعمل على تعليم وإلهام الشباب وتعبئتهم لإحداث تغيير مستدام في مدارسهم ومجتمعاتهم ونظمهم البيئية المهنية وجميع المستويات المرتبطة" وذلك من خلال "مناقشة أفكارهم المرتبطة بمعالجة تحديات التغيرات المناخية، وتطويرها والعمل على تنفيذها بعد ذلك. ويأمل مركز المناخ في توحيد جهود الشباب الأفارقة المبدعين والمبتكرين في مجال التغيرات المناخية وتوفير مركز تعليمي لتأهيل الكفاءات ومساعدة الأشخاص على إيجاد وظائف مراعية للبيئة في أفريقيا أو ما يصطلح عليه (الوظائف الخضراء)"[6].

[1] مجموعة أدوات السياسات توصيات زيورخ - لندن في "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بشأن منع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتهما على الإنترنت"، على الرابط: https://www.thegctf.org/LinkClick.aspx?fileticket=IPKK1ztJFW0%3D&portalid=1

[2] هو منظمة دولية تتألف من 55 دولة أفريقية، تأسس الاتحاد في 9 يوليو 2002، متشكلاً خلفاً لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتُتخذ أهم قرارات الاتحاد في اجتماع نصف سنوي لرؤساء الدول وممثلي حكومات الدول الأعضاء من خلال ما يسمى بالجمعية العامة للاتحاد الأفريقي، ويقع مقر الأمانة العامة ولجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بإثيوبيا.

[3] «ميثاق الشباب الأفريقي» أول وثيقة قانونية لتنمية الشباب، 2012، على الرابط: https://bit.ly/3smUVo4

[4] المرجع السابق، على الرابط: https://bit.ly/3smUVo4

[5] إطلاق مبادرة الشباب الأفريقي حول التغيرات المناخية، 2019، على الرابط: https://bit.ly/2Xn8eJQ

[6] المرجع السابق، على الرابط: https://bit.ly/2Xn8eJQ

مركز الشباب العربي:

ولدت فكرة مركز الشباب العربي لتجسد رؤية سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الوزراء وزير شؤون الرئاسة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بعد الاستماع إلى آراء الشباب العربي واحتياجاته، وهو يعمل كمنصة تحتضن الشباب المبدع وتزرع الأمل في نفوس الشباب وتستثمر في طاقاتهم لإعداد قيادات عربية شابة واعدة، وتترجم هذه الرؤى عبر العديد من المبادرات الهادفة التي تستثمر في الشباب عبر قطاعات مختلفة، بالإضافة إلى إتاحة دراسات واستطلاعات تختص بالشباب العربي لتساعد صنّاع القرار على خلق سياسات تتناسب مع احتياجاتهم[1].

وينصبُّ عمل المركز على تنظيم الفعاليات لتبادل الأفكار والممارسات والبحث عن سبل التعاون ووضع أجندة مشتركة، والقيام بالدراسات والأبحاث، وتحقيق المشاريع والمبادرات التي يتم تنفيذها من قبل الشباب ومتابعتها[2].

وفي نطاق دراسة المركز التي حملت عنوان "أولويات الشباب العربي"، والتي صدرت عشية اليوم العالمي للشباب عام 2020، أوضحت نتائجها الأولويات التي اتفق عليها أكثر من 60 في المئة من الشباب الذين شملهم الاستطلاع في 21 دولة عربية وذلك خلال "مؤتمر أولويات الشباب العربي" الذي نظمه "مركز الشباب العربي"، عشية "اليوم العالمي للشباب" برعاية جامعة الدول العربية، ومشاركة منظمة الأمم المتحدة وبحضور عدد من وزراء الشباب العرب ومسؤولي القطاعات الشبابية من مختلف أنحاء الوطن العربي[3].

وبحسب الدراسة اختار الشباب العربي: الاستقرار، ثم التعليم، ثم الصحة، في المراكز الثلاثة الأولى على قمة أولوياته في المرحلة الراهنة ضمن الاستطلاع الذي رصد أهم القضايا التي تهمّهم في الوقت الحاضر والمستقبل القريب. وجاءت أولوية الأمان والاستقرار في المركز الأول بعد أن سماها ما يقارب ثلاثة أرباع المشاركين في رأس قائمة الأولويات بنسبة 73 في المئة من اختيارات إجمالي عدد الشباب المشاركين في الاستطلاع، وركّز المشاركون على عوامل رئيسية ضمن هذه الأولوية؛ أهمها: العيش في محيط اجتماعي آمن، والبيئة الخالية من الصراعات والحروب[4] ومكافحة العنف بكافة أشكاله[5].

[1] مركز الشباب العربي، من نحن، على الرابط: https://arabyouthcenter.org/ar/about#who-we-are

[2] مركز الشباب العربي، اختصاصاتنا، على الرابط: https://arabyouthcenter.org/ar/about#who-we-are

[3] الشباب العربي يُجمع على 3 أولويات تشكّل أساس التنمية، سكاي نيوز عربية، 11 أغسطس 2020، على الرابط: https://bit.ly/3slHe9c

[4] ففي عام 2014 وحده سجلت المنطقة العربية أكثر من 45 % من الهجمات الإرهابية في العالم، انظر: تمكين الشباب يؤمن المستقبل، على الرابط: https://arab-hdr.org/wp-content/uploads/2021/02/ahdr-report_2016-ar-chapter_8.pdf

[5] الشباب العربي يُجمع على 3 أولويات تشكّل أساس التنمية، سكاي نيوز عربية، 11 أغسطس 2020، على الرابط: https://bit.ly/3slHe9c

خاتمة

بحث هذا الفصل في أهمية الاستثمار في الشباب باعتباره توجهاً عالمياً، تهتم به المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، كما حاول تحليل دوافع هذا التوجه العالمي ونتائجه المحققة بالفعل والمتوخاة منه؛ وذلك بالتركيز على المبادرات التي أطلقتها بعض تلك المنظمات الدولية والإقليمية ومجال تركيزها في كل مجال من المجالات المتصلة بالاستثمار في الشباب وتمكينهم اقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً وإشراكهم لإتاحة التفكير والاندماج لمعالجة مختلف التحديات الدولية.

ومن خلال تلك الدراسة، يمكننا القول إن التوجه العالمي نحو الاستثمار في الشباب على المستويين الدولي والإقليمي يتمحور غالباً حول وضع سياسات كلية رشيدة وتفعيلها، وسياسات شبابية لوضع الأولويات والتنسيق والمتابعة، ووضع وتفعيل سياسات قطاعية مستجيبة في بيئة ممكّنة من الأمن والسلام، وتوفير بيئة واسعة من العدالة والمساواة (من خلال بيئة قانونية وسياسات تحقق المساواة وتحدُّ من كل أشكال التمييز على أساس الهوية أو الجنس أو الدين)، ومن الحرية والمساءلة (من خلال مؤسسات شفافة خاضعة للمساءلة تحترم الحقوق الأساسية وتشجع على المشاركة)، ومن اقتصاد تنافسي شامل للكافة بما فيهم الشباب (من خلال اقتصاد منتج ومتنوع ومستدام يوفر فرص العمل اللائق ويشجع الابتكار ويدعم ريادة الأعمال). وفي بيئة من القدرات المعزّزة من خلال مستوى معيشة لائق (إعداد جيد لكسب العيش وتوافر الخدمات الاجتماعية العامة، مثل الإسكان والمواصلات)، ومن خلال تعزيز المعارف والمهارات (تعليم جيد ومنصف وشامل للكافة، ويتيح الفرص المتواصلة للجميع)، ومن خلال تعزيز حياة صحية ذات جودة (خدمات صحية عالية الجودة للوقاية من المرض وعلاجه).

ويمكننا من خلال مظاهر التوجه العالمي للاستثمار في الشباب التي فصلناها في تلك الدراسة أن نضع معايير واضحة لما يمكن أن يعد سياسة رائدة في قطاع الشباب وتحديد الأفضل منها عالمياً في المنطقة العربية، وما يمكن أن يُعتبر نماذج حوكمة متميزة لقطاع الشباب، ونضع كذلك خريطة للعمل الشبابي فيما يتعلق بمجال حوكمة ذلك القطاع والسياسات الخاصة به، بما يساعد صانعي القرار بالمنطقة العربية على اتخاذ أفضل القرارات في مجال تمكين الشباب.

الفصل الثالث

المعايير الدولية لأفضل السياسات الوطنية الشبابية

ملخص تنفيذي

- تعبر السياسة الوطنية للشباب عن التزام الدولة بقضايا الشباب من الجنسين، من خلال خطة أو استراتيجية تحدد بوضوح مكانة ودور الشباب في المجتمع، وتتضمن رؤية متكاملة لكل الخطوات التي تتخذها الدولة من أجل تحسين ظروفهم الحياتية، وتوفير الفرص لتحقيق طموحاته.
- تتطلب السياسة الوطنية للشباب أن تستند إلى مجموعة من المبادئ والمعايير التي تمثل في الحقيقة مرشداً لهذه السياسة، يضمن تكاملها وفي الوقت نفسه فاعليتها وتطبيقها على أرض الواقع، ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن أهمها: تلبية احتياجات الشباب الفعلية، وحلّ مشكلاتهم، والأخذ بطموحاتهم.
- البطالة تعدُّ أكبر المشكلات التي يعانيها الشباب في معظم الدول العربية، ولها أبعاد اجتماعية خطيرة من أهمها الفقر
- هناك مجموعة من القضايا الأساسية المنوطة بالسياسة الوطنية للشباب؛ وأهمها: قضايا تشمل القطاعات الخاصة بالشباب مثل مشاركة الشباب، وقضايا قطاعية ذات أولوية مثل التعليم والتوظيف والصحة، وقضايا الشباب والخدمات مثل الخدمة الاجتماعية التطوعية.
- تتطلب السياسة الوطنية للشباب مراعاة مجموعة من المعايير التي تم اعتمادها من قِبل جهات دولية متخصصة، وهناك توافق عام حولها؛ وأهمها: وجود جهة حكومية محددة ذات صلاحيات كافية، وتبني استراتيجية تشاركية شفافة، ونهج جمعي يثمّن التعاون بين الجهات الحكومية والمشاركة على أعلى المستويات، ونهج عبر قطاعي متكامل لسياسة الشباب، ووجود بيئة مواتية للسياسات الشبابية، وإدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي، وتخصيص ميزانية كافية ومستدامة.
- مشاركة الشباب في وضع هذه السياسة وتنفيذها يعد أمراً أساسياً ولا غنى عنه، وقد تكون هذه المشاركة مباشرة، أو غير مباشرة بممثلين عنهم أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضاياهم.

- من المهم ألا توضع السياسة الوطنية للشباب بمعزل عن القضايا الرئيسية ذات الأولوية للحكومة والمجتمع والشباب، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، والإصلاح التعليمي والصحي والخدماتي وغيرها.
- يجب أن تتعدى مرحلة إدماج قضايا الشباب مجرد تلقي الخدمات أو التخطيط لها إلى مرحلة المشاركة على أعلى المستويات في اتخاذ القرارات على مستوى الدولة بما فيها وجود وزراء وبرلمانيين من الشباب.
- هناك تحديات عدة تواجه تنفيذ هذه السياسة الوطنية للشباب من بينها: التداخل بين الوزارات/ المنظمات وسياسة الشباب من جهة ونقص التعاون بين هذه الجهات من جهة أخرى، والتحديات المالية، وضعف القدرات المؤسساتية للجهات المشاركة في السياسة والتنفيذ، وضعف الربط بين قضايا الشباب وأولوياتهم في إطار عملية السياسة الوطنية، مثل التعليم والعمل والصحة، فضلاً عن الحد من الفقر، والتكامل الاجتماعي، وبناء المواطنة.

مقدمة

تعبر السياسة الوطنية للشباب عن التزام الدولة بقضايا الشباب من الجنسين[1]، من خلال خطة أو استراتيجية تحدد بوضوح مكانة ودور الشباب في المجتمع، وتتضمن رؤية متكاملة لكل الخطوات التي تتخذها الدولة من أجل تحسين ظروفهم الحياتية[2]، وتوفير الفرص لتحقيق طموحاتهم[3]. وتتطلب السياسة الوطنية للشباب أن تستند إلى مجموعة من المبادئ والمعايير التي تمثل في الحقيقة مرشداً لهذه السياسة، يضمن تكاملها وفي الوقت نفسه فعّاليتها وتطبيقها على أرض الواقع، ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة منها. وهناك مجموعة من المعايير الدولية التي تم التوافق عليها في ضوء التجارب وأفضل الممارسات الناجحة في هذا المجال، والتي أكدت عليها بحوث ودراسات ومسوحات من منظمات وهيئات دولية مختلفة. ويتناول هذ الفصل أهم هذه المعايير بشكل مفصل، بحيث يتضمن كل معيار آليات عمله وكيفية تطبيقه، ولكن قبل ذلك سيتم الإشارة سريعاً إلى مجموعة من العناصر ذات الصلة؛ وأهمها المبادئ التي تقوم عليها السياسة الوطنية، والقضايا الأساسية التي يفترض أن تعالجها، على أن يختتم هذا الفصل بتسليط الضوء على التحديات التي تواجه السياسات الشبابية.

أولاً: مبادئ السياسة الوطنية للشباب

هناك مجموعة من المبادئ العامة التي تقوم عليها السياسة الوطنية للشباب، ومن أهمها ما يلي[4]:

1. تلبية احتياجات الشباب الفعلية، وحلّ مشكلاتهم، والأخذ بطموحاتهم وابتكاراتهم؛ وبذلك فإن هذه السياسة تصب في مصلحة الشباب والمجتمع كله. وهناك العديد من الاحتياجات التي تشكل في الواقع مشكلات تواجه الشباب العربي، وتستدعي حلولاً؛ ومن أهمها:

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، السياسة الوطنية للشباب.. دليل مرجعي، ص23، على الرابط: https://bit.ly/3rP5Vu8

[2] التقرير التحليلي- المؤتمر الإقليمي لسياسات الشباب الوطنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- بيروت- ديسمبر 2004.

[3] Youth Policy Manual, A Reference Manual for Youth Policy Development and Implementation from a European Perspective in the 21st Century, The Council of Europe, 2020, p. 6, https://bit.ly/3lpTO5J

[4] هذه المبادئ مستقاة من:
Anthony Burrowes, Catalina Dumbravenu, toolkit on Quality Standards for Youth Policy, European Youth Forum, Belgium, Brussels, 2016 p. 6 https://www.youthforum.org/sites/default/files/publication-pdfs/Toolkit_Quality_Standards.pdf

أ. البطالة: وهي تعدُّ أكبر المشكلات التي يعانيها الشباب والبطالة مشكلة لها أبعاد اجتماعية مختلفة، وأهمها الفقر، ويمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة.

ب. التهميش الاجتماعي: يعاني العديد من الشباب العربي التهميش الاجتماعي؛ لأسباب لا تتعلق بالضرورة دائماً بغياب السياسات الحكومية التي تهتم بهذا الجانب، وإنما بسبب الأعراف أو العادات الاجتماعية، التي يجب مُراجعتها بما لا يمس القيم المجتمعية العربية والإسلامية الأصيلة.

ج. الخدمات الصحية: هناك أيضاً مشكلات صحية حقيقية يعانيها الشاب - وبالطبع غيرهم من الفئات الأخرى - في بعض الدول العربية، حيث يوجد نقص وعدم جودة في الخدمات الصحية، بالإضافة إلى عدم توفير ضمان صحي مناسب للمواطنين أو ارتفاع كُلفة العلاج، فضلاً عن غياب الثقافة الصحية عموماً.

د. توفير التعليم وجودته: لا شك أن التعليم أمر محوري في تطور أي مجتمع، وتتحمل الدولة مسؤولية أساسية في هذا المجال، وتواجه معظم الدول العربية مشكلات في التعليم، سواء فيما يتعلق بإتاحة التعليم للجميع، أو بمسألة الجودة، هذا فضلاً عن نسب التحاق غير كبيرة نسبياً بالتعليم العالي، حيث تشير هيئة اليونسكو إلى أن نسبة التحاق الشباب العربي بالتعليم العالي عام 2017 بلغت 32.4%.[1]

2. الاستناد إلى النظرة الإيجابية التي تعتبر الشباب من الجنسين مورداً، وتكريس مفهوم احتياجهم وحقهم في المشاركة في التنمية الوطنية.

3. تأمين أفضل استخدام للموارد بحيث يكون استخداماً فعالاً من أجل تنفيذ الأهداف وتحقيقها.

4. أن تتكامل مع الاستراتيجيات والتشريعات وباقي السياسات العامة الخاصة بالشباب.

5. أن تعزز التعاون واللُّحمة بين الشباب بكل فئاته العمرية والاجتماعية ومختلف الجهات المعنية داخل المجتمع.

6. أن تكون قابلة للتنفيذ ويمكن حشد الدعم لها.

7. أن تنسجم وتتأقلم مع قيم المجتمع وثقافته.

8. أن تهتم بدمج فئات الشباب المعرضة للخطر والأكثر عرضة للامساواة، وإنصافهم جميعاً في القطاعات كلها والمجتمع كله[1].

ثانياً: القضايا الأساسية التي تشملها السياسة الوطنية للشباب

هناك مجموعة من القضايا الأساسية المنوط بهذه السياسة أن تعالجها، وأهمها ما يلي[2]:

1. قضايا تشمل القطاعات الخاصة بالشباب، مثل مشاركة الشباب، والشباب والإنماء، والشباب والسلام.

2. قضايا قطاعية ذات أولوية، مثل التعليم، والتوظيف، والصحة، والفقر، والجوع، والعولمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة.

3. قضايا الشباب والخدمات؛ أي الخدمة العسكرية، والخدمة الاجتماعية التطوعية، والخدمة الدولية، وتبادل الخبرات.

4. قضايا مجموعات الشباب الفرعية؛ أي الشباب الحضري، والشباب الريفي، والذكور والإناث من الشباب، والطلاب، والعمال الشباب، وذوي الهمم من الشباب وغيرها من المجموعات.

[1] Youth Policy Manual, A reference manual for youth policy development and implementation from an European perspective in the 21st century, op.cit, p. 73.

[2] برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، مرجع سابق.

وتعد قائمة القضايا هذه استرشادية، إذ ليس بالضرورة تبنّيها كلها أو التقيد بها، وإنما يمكن إضافة قضايا أخرى إليها؛ مثل قضايا حماية المشردين والسياسة الوطنية للأسرة[1]، والصحة النفسية للمراهقين، كما حدث في كل من تونس والمملكة المتحدة واليابان، كما استحدثت دول مثل مصر والأردن قضايا حماية الشباب والمراهقين من مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي، مثل برامج "نت أمان".

ثالثاً: المعايير الدولية لـ "السياسة الوطنية للشباب"

تتطلب السياسة الوطنية للشباب مراعاة مجموعة من المعايير التي تم اعتمادها من قِبل جهات دولية متخصصة، وهناك توافق عام حولها؛ وأهم هذه المعايير ما يلي:

1. وجود جهة حكومية محددة ذات صلاحيات كافية

يتمثل المعيار الأول لنجاح السياسية الوطنية للشباب، في وجود جهة حكومية واضحة المعالم تمتلك الصلاحيات الكافية واللازمة لوضع هذه السياسة وتنفيذها، ومن ثم فإن أولى الخطوات التي يجب أن تتخذها أي حكومة لتعبر عن مدى جدية التزامها بالشباب وقضاياهم، هي إنشاء أو تكليف هيئة حكومية أو مجلس أعلى أو وزارة تقوم بقيادة وتنسيق عملية تطوير السياسة الوطنية للشباب[2]، وتمنحها صلاحيات وسلطات كافية وواضحة تمكّنها من القيام بالغرض الذي أنشئت له، والطلب من جميع الوزارات والهيئات الحكومية المعنية الالتزام والتعاون معها على المستويات جميعها. وعلى هذه الهيئة أو المجلس أو الوزارة أن تكون واضحة المعالم للمشاركين والمعنيين جميعهم، ولها صلات قوية ومباشرة مع الوزارات الأخرى والشركاء الرئيسيين، خاصة فيما يتعلق بتأمين التعاون بينها[3]. ومن الأمثلة على ذلك المؤسسة الاتحادية للشباب في دولة الإمارات، ومكتب رئاسة الوزراء المختص بالسياسة الوطنية للشباب بالمملكة المتحدة.

ومن الضروري بعد تكليف تلك الجهة الحكومية أن تتشكل لجنة أخرى تنسيقية تحت إشرافها وبمشاركتها تكون مسؤولة عن التنسيق والتنظيم، ويتكون أعضاؤها من الجهات الحكومية التي ستشارك في وضع السياسة الوطنية وتنفيذها، على أن يكون من بين هؤلاء الأعضاء ممثلون للشباب. كما ينبغي أن تتوافر للجهة الحكومية المسؤولة واللجنة التنسيقية ما يلي[4]:

- الفرصة الكافية للاطلاع على الوثائق والمواثيق الأممية ذات الصلة والخبرات الدولية المماثلة.
- التمويل الكافي لمختلف أنشطتها بما في ذلك أنشطة التنسيق بين مختلف الجهات التي ستشارك في تنفيذ السياسة الوطنية.

[1] Adina Marina Serbanans others, INSIGHTS INTO YOUTH POLICY GOVERNANCE, Council of Europe and European Commission, Strasbourg Cedex 2020, p. 16; https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47261953/122018-Insights_web.pdf/99400a12-31e8-76e2-f062-95abec82080

[2] فين يرجار دينستاد وآخرون، كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب 2013، قسم الوثائق والمنشورات، مجلس أوروبا، استراسبورغ- سيدكس- فرنسا، ص 61، على الرابط:https://bit.ly/3DsejVw

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، السياسة الوطنية للشباب، ص24. دليل مرجعي، مرجع سابق.

[4] Youth Stocktaking report on Engaging and empowering youth in OECD countries - How to bridge the "governance gap, OECD 2015 pp. 15-19 http://www.oecd.org/gov/youth-stocktaking-report.pdf

2. تعريف الفئات المستهدفة وتحديدها

يتمثل المعيار الثاني لـ "السياسة الوطنية للشباب" في تعريف الفئات المستهدفة وتحديدها لهذه السياسة، والأمر هنا لا يتعلق بمجرد تعريف مفهوم الشباب، وإنما بتحديد كيفية النظر إليهم وطبيعة شرائحهم المختلفة، وذلك على النحو التالي:

- التأكيد على أن الحكومة تتعامل مع الشباب باعتبارهم شركاء، وليسوا مستهدفين فقط، في وضع السياسة الوطنية وتنفيذها وتقييمها.
- تحديد الفئة العمرية للشباب يستلزم التمييز بين شريحة الشباب التي تتراوح أعمارها بين 15 و19 عاماً، وهم المراهقون adolescents والشريحة التي تعرف بـ young adults التي تتراوح أعمارها ما بين 20 و24 عاماً؛ وذلك لأن احتياجات هاتين الشريحتين وتحدياتهما مختلفة[1]. كذلك فإن تحديد الفئة العمرية يحدد المسؤولية القانونية للشباب الذين يقعون في خلاف مع القانون، كما يحدد الحقوق والواجبات السياسية من حيث سن المشاركة في الحياة العامة[2].
- ضرورة استهداف فئات الشباب جميعها من الجنسين، ذكوراً وإناثاً، وبالتساوي ليتمتعوا بالحقوق والفرص المتساوية وهو ما يعرف بـ "المساواة بين الجنسين"، وذلك لتجنب حدوث أي تمييز ضد أي من الجنسين، ولاسيما ضد الشابات في أي مجال من مجالات الحياة العامة[3].

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، دليل صياغة السياسة الوطنية للشباب.. ورشة عمل إقليمية حول قضايا وأولويات الشباب في منطقة الإسكوا، بيروت، أكتوبر 2012. على الرابط: https://digitallibrary.un.org/record/1309827?ln=ar

[2] Ellan Ehmake and Alex Farrow, Age Matters! Exploring age-related legislation affecting children, adolescents and youth, Youth Policy Working Paper, November 2016, https://bit.ly/3yimPUI

[3] Youth Stocktaking report on Engaging and empowering youth in OECD countries - How to bridge the "governance gap, OECD2015 P 11 http://www.oecd.org/gov/youth-stocktaking-report.pdf

جدول يوضح نسب الشباب الذكور والإناث في الدول العربية (تقدير 2020)

الدولة	الذكور (15-24)	الإناث (15-24)
الإمارات	431,751	361,804
الأردن	1,126,567	1,012,812
العراق	3,918,433	3,788,157
الكويت	245,354	202,642
لبنان	417,739	401,357
عمان	331,000	299,516
قطر	203,703	84,323
السعودية	2,741,371	2,515,188
سوريا	1,872,903	1,879,564
اليمن	3,089,817	3,005,693
فلسطين: الضفة	307,420	294,469
غزة	210,240	205,385
مصر	9,684,437	9,071,163
الجزائر	3,063,972	2,922,368
جزر القمر	85,208	90,422
جيبوتي	88,399	98,955
ليبيا	534,245	513,728
موريتانيا	387,140	402,462
المغرب	2,953,523	2,930,708
الصومال	1,167,807	1,161,040
السودان	4,852,903	4,687,664
تونس	766,331	745,888

المصدر: World Factbook, 2021.

- ضمان وضع الشباب الأكثر عرضة للخطر والذين يعانون اللامساواة في الاعتبار، سواء بمشاركة مباشرة من بعضهم أو مؤسسات تمثلهم وألا تغفل السياسة الوطنية عن معالجة أوضاعهم وتلبية مصالحهم، وهذا يشمل مجموعات الشباب الذين يعانون الفقر، وذوي الإعاقات، والشباب الواقع في خلاف مع القانون وغيرهم؛ لأن هذه الشرائح من الشباب يصعب الوصول إليها أحياناً وكثيراً ما تحتاج إلى برامج خاصة[1].
- التأكيد على التوزيع الجغرافي المتوازن الذي يستهدف شباب الريف بنفس قدر استهداف شباب المدينة[2].

[1] Youth Policy Manual, A reference manual for youth policy development and implemention from a European perspective in the 21st century, op.cit, p. 73.

[2] عن سياسة الشباب - هنا والآن، الإسكندرية، سبتمبر 2005، https://bit.ly/3C5wKPF

3. تبني استراتيجية تشاركية شفافة ومحددة مركزها الشباب

إن مشاركة الشباب في وضع هذه السياسة وتنفيذها يعد أمراً أساسياً[1] ولا غنى عنه، بل هو حق لهم، وقد تكون هذه المشاركة مباشرة من خلال عينات من الشباب تمثل الفئات العمرية والاجتماعية المختلفة، أو غير مباشرة بممثلين عنهم أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضاياهم[2].

وتسهم هذه المشاركة في مضاعفة المخرجات الإيجابية للسياسة الوطنية، وبالقدر نفسه في بناء الثقة بين المجتمع المدني ومجموعات الشباب من جهة والحكومة من جهة أخرى، كما أنها تثري مهارات وخبرات المشاركين كلهم في هذه العملية.

وتتدرج مشاركة الشباب والمجتمع المدني مع الحكومة في وضع السياسة الوطنية، من تبادل المعلومات والبيانات، إلى الاستشارة وإبداء الرأي، إلى طرح البدائل، إلى المشاركة في التخطيط والتنفيذ، إلى المشاركة في اتخاذ القرارات، وتعد هذه الأخيرة خطوة متقدمة جداً في عملية المشاركة، بالنظر إلى أن القرارات مسؤولية تقع على عاتق الحكومة[3].

ويجب التنبيه في هذا الصدد إلى أن مشاركة منظمات المجتمع المدني ممثلة للشباب في وضع السياسة الوطنية، ينبغي أن تعتبر أداة للوصول إلى الشباب بكل فئاته العمرية والاجتماعية في المناطق كلها، وليست هدفاً في حد ذاته. ورغم ذلك فإنه يجب في الوقت ذاته اكتشاف وسائل أخرى للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الشباب في وقت واحد وفي المناطق جميعها[4]، إذ ينبغي ألا يسمح لهذه الهيئات أو الجمعيات الشبابية احتكار موقعها باعتبارها الجهة التي تمثل الشباب، ويتعين أن تستكمل من قبل مجموعات أخرى أيضاً كالنوادي الشبابية وغيرها، تبعاً للواقع والسياق الوطني[5].

وينبغي الإشارة إلى أن على الجهة الحكومية المسؤولة عن تنسيق عملية وضع السياسة الوطنية للشباب دوراً تجاه مجموعات الشباب والهيئات أو الجمعيات الممثلة لهم يتمثل في[6]:

- مسح الجهات المعنية وتحديد القضايا والأولويات.
- استعراض التقدم المحرز وتحديد الشركاء ومواقف الجهات المعنية وتحديد الأهداف.
- المشاركة في بناء قدرات الجهات المعنية لتمكينهم من المشاركة النشطة.
- تحديد أفضل طريقة لإشراك الجهات المعنية وتصميم المسار على هذا الأساس.
- تحديد خطة متابعة وتقييم النتائج والتعلم من المسار.

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 64 بتاريخ 27 أكتوبر 2009.

[2] فريد أنطون، دليل الشباب والدولة، مرجع سابق.

[3] فين يرجار دينستاد وآخرون، كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب 2013، قسم الوثائق والمنشورات مجلس أوروبا، استراسبورغ- سيدكس- فرنسا، ص61 ،على الرابط: https://bit.ly/2YVp1VH

[4] Youth Policy Manual, A reference manual for youth policy development and implemention from a European perspective in the 21st century, op.cit, p 15

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، السياسة الوطنية للشباب.. دليل مرجعي ص37، مرجع سابق.

[6] فين يرجار دينستاد وآخرون، مرجع سابق، ص21، على الرابط: https://bit.ly/2YVp1VH

إن العمل مع المجتمع المدني بمؤسساته هدفه الوصول إلى الشباب، وعند الوصول إليهم فإن التعامل معهم من قِبل القائمين على وضع السياسة الوطنية للشباب ينبغي أن يندرج تحت ثلاث منهجيات؛ هي: العمل لأجلهم واستهدافهم، والعمل معهم كشركاء، ودعمهم كقادة في مجتمعاتهم ومؤسساتهم[1].

وبالإضافة إلى هذه التشاركية ينبغي أن تعتمد السياسية الوطنية نهجاً شفافاً، إذ إن الشفافية التي تعني إتاحة المعلومات وترتبط بالمساءلة العامة التي يمارسها أصحاب الشأن مع المسؤولين، من شأنها أن تسهم في[2]:

- تمكين الشباب من المشاركة الفعالة، وتزايد ثقتهم بالعاملين معهم وبحكوماتهم، والشيء نفسه للشركاء الآخرين من مؤسسات المجتمع المدني.
- رفع مستوى الرعاية الحكومية وتعزيز كفاءتها وفعاليتها.
- وضع أداة للتحفيز.
- وضع أداة لقياس الأثر.

وبالتالي، فإن السياسة الوطنية المنشودة كي تحقق المشاركة والشفافية والدقة يجب أن تراعي[3]:

- إتاحة البيانات والدراسات والإحصاءات الكاملة والموضوعية والدقيقة وذات الصلة، والإعلان عن الجهة الحكومية المسؤولة عن التنسيق والتنفيذ، وتحديد الوزارات المشاركة والمعنية، وتحديد نطاق مسؤولية كل منها.
- تخصيص الوقت الكافي والمرونة لعملية المشاركة لكي يتسنى للمشاركين طرح أفكارهم والآليات التي تتيح لهم الانخراط في العملية بشكل فعال.
- توفير قنوات تواصل مفتوحة ومستمرة بين المسؤولين وأصحاب الشأن، والشركاء.
- جعل العلاقة بين الأهداف والموضوعات والأنشطة ملموسة وواضحة وبديهية.
- أن تتضمّن وثيقة مشروع السياسة الوطنية نص التزام واضحاً بممارسة الشفافية.

[1] Youth Participation in Development: A Guide for Development Agencies and Policy Makers, the DFID-CSO Youth Working Group, https://bit.ly/3C5B1T4; Anthony Burrowes, Catalina Dumbravenu, toolkit on Quality Standards for Youth Policy, European Youth Forum, Belgium, Brussels, 2016 p7 https://bit.ly/3CrPDLs

[2] UNDP, Programme on Governance in the Arab Region: Transparency and Accountability. http://www.pogar.org/arabic/.governance/transparency.asp

[3] Ibid

4. نهج جمعي يثمّن التعاون بين الجهات الحكومية والمشاركة على أعلى المستويات:

يتمثل المعيار الرابع لنجاح "السياسة الوطنية للشباب" في تحقيق التعاون بين الجهة الحكومية المسؤولة عن السياسة الوطنية والوزارات أو الجهات الحكومية الأخرى المشاركة فيها، حيث إن هذه السياسة تغطي مجالات متنوعة تشمل قطاعات عدة، لذا من الضروري مساهمة ومشاركة مختلف الوزارات والهيئات الحكومية المعنية في عملية الصياغة والتنفيذ والتقييم. وهذا التعاون وهذه المشاركة يشملان في حدهما الأدنى وزارات: الصحة، والعمل، والتعليم، والثقافة، والإعلام، والشباب، والمالية، والشؤون الاجتماعية، والعدل، والسعادة (في بعض الدول)، والمجالس الوطنية، مثل تلك المعنية بالمرأة، على أن تعطي هذه الوزارات هذا التعاون الأهمية التي يستحقها، وليس المقصود هنا أن يكون التعاون مقصوراً على مستوى الوزراء بل على المستويات كافة داخل الوزرات أو الجهات الحكومية، كما ورد بتوصيات منتدى الشباب الأوروبي 2018 [1].

ويواجه تحقيق التعاون بين الهيئة الحكومية المختصة بالسياسة الوطنية والوزارات الأخرى المشاركة تحدياً كبيراً، بالنظر إلى إمكانية حدوث تضارب بين الجانبين؛ فمن ناحية تقع مسؤولية وضع السياسة الوطنية على كاهل الجهة الحكومية المختصة، فيما يكون تنفيذ هذه السياسة بيد الوزارات المشاركة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى اختلاف ثقافة العمل بين هذه الوزارات، فضلاً عن رغبة كل وزارة أن تكون جهة ذات سيادة أو على الأقل مستقلة لها أسلوبها الخاص في تنفيذ ما هو مطلوب منها بخصوص السياسة الوطنية للشباب، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث نوع من التنافس على لعب دور القيادة، أو حدوث حالة من تضارب المصالح.

ولمواجهة هذا التحدي، ينبغي أن تكون الجهة الحكومية المسؤولة عن السياسة الوطنية للشباب على أعلى مستوى وتمتلك سلطات وصلاحيات واسعة، وعلى سبيل المثال يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، توني بلير، ترأس بنفسه الهيئة المختصة بالسياسة الوطنية؛ ما أعطاها قوة كبيرة وجعلها قادرة على تنفيذ أهدافها[2].

5. نهج عبر قطاعي متكامل لسياسة الشباب

المعيار الخامس لـ "السياسة الوطنية للشباب" هو التنسيق بين قطاعات عديدة في الدولة تتعلق بالشباب[3]، حيث تضمن الحكومة هذا التنسيق في إطار سياسة وطنية شاملة ذات استراتيجيات متكاملة تحدد كيفية التعامل بين مختلف القطاعات المشاركة وعلاقة بعضها ببعض، فمجالات السياسة الشبابية متعددة وتنتمي إلى قطاعات متنوعة، مثل: الصحة، والتعليم، والعمل، والإعلام، والإسكان وغيرها، لكنها في الوقت نفسه متداخلة يؤثر كل منها في الآخر؛ ما يستوجب التنسيق والتنظيم فيما بينها. ومن الأمثلة التي تعكس التأثيرات القطاعية المتداخلة، مستوى التعليم ونوعيته وتأثيره المباشر في[4]:

- وعي الشباب من الجنسين بقضايا الصحة العامة والإنجابية، والتغذية ومكافحة الأمراض، وبالتالي تمكنهم من التمتع بصحة جيدة.
- معرفتهم بحقوقهم ومسؤولياتهم، ومن ثم ممارسة المشاركة على مستوى اليوم المدرسي والإدارة التعليمية؛ مما يربي لديهم الانتماء إلى مجتمعهم ويؤهلهم للمشاركة المجتمعية والسياسية فيما بعد.
- الوعي البيئي، الذي يمكنهم من الحفاظ على بيئتهم وحسن إدارة الموارد.
- اكتساب المهارات الحياتية التي تساعد الشباب على العيش في المجتمع وتحقيق الذات وتمكنهم من حصولهم على فرص عمل لائقة، وحل المشكلات اليومية.
- تحصيل المعلومات والمهارات المطلوبة في عصر العولمة.

[1] European Youth Forum (2018), http://tools.youthforum.org/8-standards/ (accessed on 1 March 2018).

[2] Council of Europe, European Steering Committee For Youth, Table on recent developments in the national implementation of youth policies, 2021, https://bit.ly/3Hy0eIA

[3] Anthony Burrowes, Catalina Dumbravenu, toolkit on Quality Standards for Youth Policy, European Youth Forum, Belgium, Brussels, 2016 p29 https://bit.ly/3Hpf30d

[4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، السياسة الوطنية للشباب.. دليل مرجعي، ص42، مرجع سابق.

ومن ثم، فإن تناول موضوع واحد مؤثر في حياة الشباب غالباً ما يستدعي إيجاد سبل للتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية؛ ما يقودنا إلى التعاطي مع نموذج سياسة يُعرف بالسياسة عبر القطاعية[1]، وهي سياسة متكاملة تُعنى بتنسيق الإجراءات والتدابير الحكومية المتخذة وتنظيمها في مختلف القطاعات تحت سقف استراتيجية موحدة وشاملة، من خلال تحديد المسؤوليات المؤسسية حسب الخبرات المتوافرة لكل جهة وميزاتها التنافسية؛ ما يضمن توافر الكفاءات لتنفيذ العملية وتحقيق أكبر أثر ممكن.

وبما أن عملية السياسة الوطنية للشباب تتضمن اشتراك عدد كبير من الجهات المنفذة، بما في ذلك الحكومة المركزية والإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والجمعيات، والشباب أنفسهم، وهذا هو الأهم، فإنّ كلاً من هذه الجهات تختص بدور محدد يعتمد على المهارات والموارد المتوافرة لديها في سياق سياسة الشباب. ويتطلب الاستيعاب السليم للأطراف كلها المشاركة في سياسة الشباب، تطوير إطار وطني مترابط يتم إدراجه في تخطيط السياسة الوطنية وضمن آليات لوضع الإطار في حيز التنفيذ.

وعلى الرغم من أن هذا النموذج عبر القطاعي يتطلّب أن تكون هناك جهة واحدة في الموقع القيادي للعملية برمتها، بدءاً بالتنسيق والتخطيط والصياغة والتنفيذ وانتهاءً بالتقييم، فإن كل قطاع مشارك يبقى هو المسؤول عن تنفيذ الأجزاء المتعلقة به ومخرجاتها المتضمَّنة في هذه السياسة[2].

6. التواصل والتنسيق بين المستويات الوطنية والمحلية والدولية

يتمثل المعيار السادس لـ «السياسة الوطنية للشباب» في تحقيق التواصل بين المستويات الوطنية والمحلية[3]، والاستفادة من الدعم الدولي في وضع هذه السياسة وتنفيذها على أرض الواقع. وفي ضوء أن السياسة الوطنية للشباب معنيّة بتحديد الآليات والخطوات والتدابير التي يتعين تنفيذها على المستوى الوطني، فسوف يكون على مختلف سلطات الدولة أن تلعب أدواراً رئيسية في وضع هذه السياسة مثل السلطة التنفيذية) رئيس الدولة، و/أو الوزارات خصوصاً تلك التي سوف تلعب دوراً تنفيذياً (، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، ويمثل التواصل والتنسيق بين مؤسسات الدولة المذكورة حجر الزاوية في إنجاح هذه العملية.

وحيث إن السياسة الشبابية تشمل أبعاداً محلية أيضاً فذلك يستوجب مشاركة نشطة من السلطات الحكومية المحلية، إذ إن على الحكومة المركزية أن تكون ملمّة باختصاصات ومسؤوليات السلطات المحلية واحتياجاتها، وأن تقترح السبل والوسائل الملائمة لتنفيذ السياسة بالتعاون والتنسيق والشراكة معها[4]، فالسلطات المحلية ليست معنية في عملية صياغة السياسة فقط، بل في تنفيذها وتطبيقها محلياً أيضاً[5].

[1] Adina Marina Serbanans others, Insights Into Youth Policy Governance, Council of Europe and European Commission, Strasbourg Cedex 2020, pp. 18-20. https://bit.ly/3chXiBE

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، دليل صياغة السياسة الوطنية للشباب.. ورشة عمل إقليمية حول قضايا وأولويات الشباب في منطقة الإسكوا، مرجع سابق.

[3] European Youth Forum (2018), http://tools.youthforum.org/8-standards/ (accessed on 1 March 2018).

[4] Cross-Cutting Tool Stakeholder Analysis, Resources for Implementing the WWF Standards, October 2005, https://bit.ly/3xlX7gF

[5] Youth Policy Essentials, The Council of Europe and Youth Policy, Strasburg, Cedex 2019 p. 10 https://bit.ly/3oBtsxN, op. cit.

ولتمكين السلطات المحلية من القيام بأدوارها، يمكن تبنّي نهج "اللامركزية الإدارية" وهي مقاربة في الإدارة يتم من خلالها نقل بعض الصلاحيات الإدارية من الحكومة المركزيّة إلى الإدارات المحليّة[1]، وتتألف "اللامركزية الإدارية" من أربعة مستويات هي[2]:

- لامركزية المعلومات: وذلك من خلال نقل المعرفة والقدرات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، لكن مع التأكد من فهم المستوى المحلي للأنظمة والقوانين ومعرفة دور المؤسسات المعنية، والتمتع بمهارات القيادة وكيفية إدارة المؤسسات وحلّ المشكلات.
- لامركزية الوظائف: وذلك من خلال نقل فئة من الوظائف من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، مثل وظائف إدارة الشؤون الاجتماعية والبيئية والتربوية والثقافية، ومنح القدرة للمحليات على استحداث فرص العمل، ومن شأن لامركزية الوظائف أن تمكن المحليات من إدارة الموازنة المحلية والتواصل مع شباب المجتمع المحلي وإشراكه في معالجة مشكلاته وفي وضع خطط تنفيذية تحقق أهداف السياسة الوطنية.
- لامركزية الصلاحيات: وذلك من خلال نقل بعض الصلاحيات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، مثل الصلاحيات المالية كالاقتراض وتطوير مصادر أخرى للدخل، والصلاحيات الإدارية كاتخاذ قرارات ترمي إلى تنفيذ مشروعات تحقق أهداف السياسة الوطنية للشباب.
- لامركزية التقييم والاستجابة: وذلك من خلال القدرة على التفاعل مع ردود أفعال وآراء الشباب فيما يخص الخدمات والبرامج، وذلك بالإضافة إلى آليات رقابية حكومية مثل التدقيق المركزي وديوان المحاسبة والقضاء، وذلك كله بغرض تعزيز القدرات على التجاوب مع حاجات الشباب وتوقعاتهم كما هو في السياسة الوطنية للدولة.

وفي الأحوال كلها، فإن على الحكومة، وهي في مسار تصميم السياسة الوطنية للشباب، أن تضمن توفير الحوافز، والدعم والتوجيه وتشجيع الممارسات الفضلى العملية والمالية للسلطات المحلية. وقد تمكنت دول تبنت مسلك التواصل والتنسيق بين المستويات المركزية والمحلية مثل المملكة المتحدة وبلجيكا وإستونيا (World Youth Report) من تحقيق نتائج إيجابية في سياساتها الوطنية للشباب من بينها[3]:

- التعرف على الاحتياجات الفعلية للشباب.
- تبنى خطط أكثر واقعية.
- المساهمة في بناء قدرات المجتمعات المحلية عن طريق إشراكهم في كل مراحل السياسة الوطنية للشباب.
- تبنّي الخطط ومتابعتها من قِبل المجتمعات المحلية في ضوء معرفتهم بأنّ الخطط نابعة من احتياجاتهم.
- الاستفادة من خبرات وممارسات محلية متميّزة وتعميمها على المستوى المركزي.
- الوصول إلى أكبر عدد من فئات الشباب وأكبر عدد من كل فئة.

[1] Building individual and institutional capacity for partnership in democratic. governance. (2011). ESCWA

[2] Youth Policy Manual: Youthpolman https://bit.ly/3oEkMG

[3] Youth Policy Manual, A reference manual for youth policy development and implemention from a European perspective in the 21st century, The council of Europe, 2020, pp. 21-22. https://bit.ly/3FgvbPl; https://bit.ly/3lpTO5J

ولا يقتصر الأمر على الجهات الحكومية، وإنما يمتد إلى المؤسسات غير الحكومية أيضاً (مجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص وجماعات التحفيز ومراكز البحوث وغيرها) التي أصبح لها دور مهم في رسم السياسة الوطنية للشباب بعد أن كان في السابق يقتصر دورها على التحفيز والمطالبة بتغيير السياسات، إذ أصبحت هذه المنظمات غير الحكومية شريكاً يسهم في[1]:

- لجان التنسيق والتحفيز الخاصة بوضع السياسة الوطنية وتنفيذها.
- توفير البيانات لعملية صنع القرار (الأكاديميا ومؤسسات البحوث).
- تمكين الشباب من المشاركة وتدريبهم وتوفير الآليات التي تساعدهم على ذلك.
- متابعة تنفيذ السياسة الوطنية ومساءلة المسؤولين عنها.
- توفير التمويل (المشاركة في حملات جمع المال).

ويمتد التنسيق والتواصل من المستوى الوطني والمحلي إلى المستوى الخارجي، وذلك عبر التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، فالمنظمات الإقليمية الدولية مثل "الإسكوا"، والدولية المتخصصة مثل اليونيسكو وUNDP لها دورٌ فعال في دعم الدول على تطوير سياساتها الشبابية، لكن ينبغي التأكيد أن وضع السياسة الوطنية للشباب وتنفيذها هي شأن وطني خالص كما أقر بذلك "إعلان باريس لعام 2005" ويأتي التركيز على "الملكية" بشكل خاص؛ لأنها تتعلق مباشرة بقدرات الحكومات، وخاصة في الدول النامية، على قيادة وإدارة عمليات السياسات التنموية واستراتيجياتها وتنسيق الإجراءات والأنشطة ذات الصلة دون أن تفرض الجهات المانحة عليها أي برامج تراها غير مناسبة[2].

7. سياسة قائمة على معرفة الاحتياجات الفعلية للشباب وأدلة قياس محددة

يجب أن ترتكز هذه السياسة على الاحتياجات الفعلية للشباب، وليس على تصوّر مسبق لاحتياجاتهم، وأن تكون هناك أدلة قياس محددة يمكن من خلالها معرفة هذه الاحتّياجات[3]؛ كالبحوث والمسوحات وغيرها من الأساليب المتخصصة في جمع المعلومات والبيانات وتحليلها[4].

فأي حكومة تخطط لوضع سياسة وطنية للشباب بحاجة إلى جمع البحوث المحدّثة ذات الصلة بالشباب، وحصرها وتحديد مجالاتها والفئات المستهدفة منها، ثم تحدد النواقص لتشرع بعد ذلك في القيام بالبحوث المكملة لها، وتكون الهيئة الحكومية المسؤولة عن إدارة قضايا الشباب هي الجهة المسؤولة بشكل مباشر[5].

وتستطيع، في هذه الحالة، الهيئة الحكومية المسؤولة أن تطلب التشعُّب أو التعمق في البحوث، أو إجراء المزيد من الأبحاث وفقاً للحاجة أو الحالة القائمة، مثل الحاجة إلى بيانات مصنَّفة حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي والمناطق الجغرافية والدخل الفردي والعائلي وغيرها، مما تراه ضرورياً لتحليل حالة الواقع بدقة وموضوعية، ولإعطاء صناع القرار وواضعي السياسة والشركاء الرئيسيين صورة واضحة ومفصلة تساعدهم على فهم قضايا الشباب وتسهل صياغة السياسة، ومن ثم تنفيذها.

[1] هنريتا أسود وآخرون، السياسة الوطنية للشباب، دليل مرجعي، الإسكوا 2013 ص35-36، على الرابط: https://bit.ly/30wBL63

[2] OECD. (2011). Aid Effectiveness 2005-10: Progress in Implementing the Paris Declaration. Chapter 2: Ownership of Development Policies and Strategies, pp. 29-38. http://www.oecd.org/dac/effectiveness/48726747.pdf

[3] Cristina Bacalso and others, Youth policies from around the world: International practices and country examples Youth Policy Working Paper, March 2016, p. 4. https://bit.ly/3HrpAbj

[4] Anthony Burrowes, Catalina Dumbravenu, toolkit on Quality Standards for Youth Policy, European Youth Forum, Bussels, Belgium, Brussels, 2016, pp. 8-10. https://www.youthforum.org/sites/default/files/publication-pdfs/Toolkit_Quality_Standards.pdf

[5] (الأمم المتحدة/ الإسكوا) مؤسسة التنمية الأسرية، مارس، 2009. اجتماع خبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج الشباب في عملية التنمية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، على الرابط: www.escwa.org.lb

وإلى جانب البحوث والدراسات ينبغي الاستناد أيضاً إلى أدلة قياس محددة "قاعدة أدلة" تعد من خلال البحوث والمسوحات الميدانية الشاملة ليس لتحديد الاحتياجات الفعلية للشباب فقط، وإنما للرصد والمتابعة والتقييم، وتضم قاعدة الأدلة المتعلقة بصنع السياسة أنواعاً مختلفة منها[1]:

- أدلة وصفية تحليلية مصدرها الدراسات والبيانات التوضيحية حول طبيعة وحجم وديناميكية السكان، ومشكلاتهم وأنشطتهم الاجتماعية.
- أدلة لاستنباط مواقف الشباب وقيمهم، ومصدرها البحوث النوعية والمسوحات الاجتماعية.
- أدلة تقوم على إجراء دراسات منفردة ودراسات تجريبية ودراسات حالة توفر دليلاً قيِّماً لسياسة معينة.
- أدلة استعراض ممنهج تقوم على إجراء دراسات تحليلية محددة ووضع منهجيات قائمة على القاعدة الكمية.
- أدلة التأثير: وتكون معنية بقياس مدى التأثير الذي حققته السياسة الوطنية.
- أدلة التنفيذ: وتهتم بقياس مدى فعالية تنفيذ وإنجاز السياسة الوطنية والبرامج والمشروعات المرتبطة بها. وهي تتطلب بيانات نوعية عالية الجودة تستخدم المقابلات المتعمقة، ومجموعات التركيز، والأساليب الاستشارية الأخرى، وأساليب المراقبة والمسوحات الاجتماعية.

وتشير الأبحاث والتجارب إلى أن السياسة الوطنية المستندة إلى "قاعدة أدلة" كأساس تؤدي إلى تعزيز الشفافية ليس في مراحل صياغتها وتنفيذها وتقييمها فقط، وإنما في مدى تحديد مستوى النجاح الذي تحققه بصورة جلية وواضحة للجميع أيضاً [2].

وبصفة عامة، من المهم أن تعتمد الجهة المنوط بها وضع السياسة الوطنية للشباب على مصدرين أساسيين للمعلومات:

- الدراسات والأبحاث السابقة: وهذا يشمل أهم الدراسات والبحوث التي تمت على الشباب في الدول الأخرى.
- الدراسات الميدانية: وذلك للتعرف على احتياجات فئة الشباب بشكل مفصل وشامل، وكذلك التعرف على قدراتهم وأحلامهم المستقبلية.

وتعتبر الدراسة الميدانية مهمة جداً لتطوير سياسة وطنية للشباب؛ لأنها تحقق هدفين: الأول، التعرف على اتجاهات الشباب وأفكارهم باستخدام منهج المشاركة في تطوير سياسة وطنية خاصة بهم وتنفيذها، وذلك عن طريق قياس أفكارهم في شأن:

- ما يجب أن تحتويه سياسة الشباب الوطنية؟
- من يجب أن يُعد سياسة الشباب الوطنية؟
- كيف يتم تطوير سياسة الشباب الوطنية؟
- كيف يتم تنفيذ سياسة الشباب الوطنية؟
- كيف يتم متابعة سياسة الشباب الوطنية وتقييمها؟

أما الهدف الثاني فيتمثل في التعرف على اتجاهات الهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالشباب حول تطوير وتنفيذ سياسة وطنية للشباب وكيفية مشاركتهم ومتابعتهم وتقييمهم لها.

[1] هنريتا أسود وآخرون، السياسة الوطنية للشباب، دليل مرجعي، الإسكوا 2013 ص32-33، على الرابط:
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/reference_manual_for_national_youth_policy.pdf

[2] هنريتا أسود وآخرون، المرجع السابق، ص31، على الرابط:
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/reference_manual_for_national_youth_policy.pdf

وأخيراً، فإن الهدف الأساسي من عملية جمع البيانات والإجراءات الخاصة بها هو تحليل الواقع ومعرفة نقاط القوة والضعف والتحديات والفرص كي تتم صياغة وتنفيذ سياسة وطنية للشباب قائمة على الاحتياجات الفعلية[1]؛ إلا أنه يمكن استخدام هذه البيانات لمتابعة وتقييم تطبيق السياسة فيما بعد أيضاً، فعلى سبيل المثال في فرنسا قامت المؤسسة القومية للشباب بالتعاون مع وزارة التعليم بإنشاء ما يسمى "بارومتر الشباب" "Youth Barometer" مستخدمة البيانات الناتجة عن الأبحاث في الإعلان عن التقدم الناتج عن خطط العمل[2].

8. وجود بيئة مواتية للسياسات الشبابية "التحفيز"

يتمثل المعيار الثامن لـ "السياسة الوطنية للشباب" في وجود بيئة مواتية تتضمن رأياً عاماً مؤيداً وقوانين مساندة للسياسات الشبابية وهو ما يعرف بـ "التحفيز"؛ فلا يمكن نجاح أي سياسة وطنية للشباب من دون وجود هذه البيئة، وهو ما يتأتى من خلال خطة تحفيز مصاحبة لعملية صياغة السياسة الوطنية وتنفيذها. والتحفيز هو عملية يقوم بها فرد أو مجموعة تهدف عادة إلى التأثير في السياسة العامة، أو السلوكيات أو مفاهيم أو قرارات معينة داخل نظم سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسساتية وعائلية وغيرها، وتُعنى عملية التحفيز بتحديد المشكلة وطرح الحلول المناسبة لها[3].

ويقوم بعملية التحفيز ذوو القدرة على إحداث التغيير في السياسات والرأي العام، من المسؤولين في الحكومة الوطنية أو المحلية، أو رجال الدين وأعضاء المجالس المحلية، أو رجال وسيدات الأعمال، أو المشاهير والإعلاميين، وغيرهم[4]. وتهدف عملية التحفيز إلى الوصول لواضعي السياسات وإقناعهم بقضية الشباب ودعمها، وطرح الخطوات المطلوبة منهم لإظهار هذا الدعم من خلال وضع سياسات مواتية قد تؤثر في سلوك الملايين من الشباب وظروفهم؛ لذلك يجب على القائمين على عملية التحفيز والمخططين له، قبل القيام بأي اقتراح لمشروع سياسة أو طرح بدائل لما هو قائم أو لما يسعون إلى إقامته، أن يتحلوا بمعرفة دقيقة وخبرة معمقة عمّا يلي[5]:

- المعاهدات والإعلانات والسياسات الدولية ذات الصلة.
- القوانين والتشريعات والسياسات الوطنية ذات الصلة.
- عملية وضع السياسة في دولتهم وكيفية صياغتها وتنفيذها، بما فيها القواعد والإجراءات الرسمية.
- تحديد المشاركين الرئيسيين، من سياسيين وقادة الرأي والدين والشباب والمجتمع المدني ومؤسسات (عامة وخاصة (ومنظمات وجمعيات أهلية، والإعلام بشكل خاص، علاوة على المجموعات المناصرة، ومعرفة علاقات توازن القوى بين هذه المجموعات ونطاق أدوارهم بحسب نفوذهم وقوة التأثير لديهم.
- تحديد المستهدفين، حيث يجب على المحفزين استهداف كل فروع الدولة التنفيذية كالوزارات، والتشريعية كالبرلمان، والقضائية والمصالح الحكومية والمسؤولين المحليين، وحتى في بعض الحالات الشرطة و/أو الأجهزة الأمنية.
- معرفة كيف ومتى ومِن أين تبدأ عملية التحفيز والمنهجيات المتبعة لتحقيق أكبر أثر ممكن للجهود المتضافرة.

[1] WF, (Dec, 2006). Define Situation Analysis. Resources for Implementing the WWF Project & Programme Standards. Panda.org online publication. https://bit.ly/3klFTXa

[2] http://www.injep.fr/boutique/rapport-detude-en-ligne/barometre-djepva-sur-la-jeunesse-2017/500.html

[3] International Alliance. Advocacy in Action: A Toolkit for NGOs and CBOs Responding to HIV/AIDS. Online publication. www.aidsalliance.org/publicationsdetails.aspx?id=142

[4] USAID / LGU Unit, (2005). Advocacy Trainer's Manual. Deliverable No. 6, p 15. USAID online publication. http://erc.msh.org/LEAD_CD/N_Advocacy_Behavior_Change/Advocacy_Trainers_Manual.pdf

[5] International Alliance. Advocacy in Action: A Toolkit for NGOs and CBOs Responding to HIV/AIDS. Online publication.http://www.aidsalliance.org/publicationsdetails.aspx?id=142

9. إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي

المعيار التاسع لـ "السياسة الوطنية للشباب" هو إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي، ويعني مفهوم الدمج أن يتمتع كل فرد في المجتمع بحقوق ومسؤوليات ويضطلع فيه بدور فاعل[1].

ومن المهم ألا توضع السياسة الوطنية للشباب بمعزل عن القضايا الرئيسية ذات الأولوية للحكومة والمجتمع والشباب، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، والحدّ من وطأة الفقر، والنهوض بالعمل، والإصلاح التعليمي والصحي والخدماتي وغيرها[2]، وينبغي لعملية السياسة الوطنية أن تشجع مشاركة الشباب في مراحلها كلها وعلى المستويات جميعها، في تحديد تلك القضايا وأولوياتها واتخاذ القرارات بشأنها بما يضع الشباب كشريك ومستهدف من السياسات والخطط الوطنية كلها[3]، وهذا ما يسمى بإدماج قضايا الشباب لكي تصبح جزءاً لا يتجزأ من برامج العمل الوطنية.

ويجب أن تتعدى مرحلة إدماج قضايا الشباب مجرد تلقي الخدمات أو التخطيط لها إلى مرحلة المشاركة على أعلى المستويات في اتخاذ القرارات على مستوى الدولة بما فيها وجود وزراء وبرلمانيين من الشباب[4]، وتمثل خبرة دولة الإمارات العربية المتحدة مثالاً مهماً في هذا المضمار، حيث حرصت على تشكيل هياكل مؤسسية تعمل على الارتقاء بواقع الشباب وعلى إدماجهم في مختلف المجالات بما في ذلك مراكز صنع القرار.

أما إدماج النوع الاجتماعي[1] فهو عملية تقييم الآثار المترتبة على المرأة والرجل، والناتجة عن أي إجراء يُعتزم اتخاذه بشأنهما، بما في ذلك التشريع أو وضع السياسات أو البرامج على جميع المستويات. وتمثل عملية إدماج النوع الاجتماعي استراتيجية لجعل الشباب من الجنسين وتجاربهم جزءاً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج عبر القطاعات وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جميعها، حتى يتسنى للشابات والشبان أن يكونوا على قدم المساواة في الحصول على فرص التعليم والعمل والصحة، والوصول إلى المعلومات والخدمات وغيرها[2]، ومن شبه المستحيل إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي في السياسة الوطنية للشباب في ظل غياب المشاركة الفاعلة للشباب من الجنسين، وخاصة على مستوى صنع القرار، وتشير الاستنتاجات إلى أن تعزيز مشاركة الشباب من الجنسين أساسية وحيوية لعملية الإدماج وبالتالي إنجاح السياسة الوطنية[3]. ولتحقيق هذا الإدماج ينبغي للدول التركيز على جانبين[4]:

- الأول يتعلق بتعزيز القدرات الذاتية للشباب على المشاركة باعتبارهم مستفيدين وشركاء وقادة.
- الثاني يتعلق بالبُعد المؤسساتي التنموي للحكومة والشركاء الرئيسيين في ضمان مشاركة الشباب فعلياً ومنهجياً.

[1] هنريتا أسود وآخرون، السياسة الوطنية للشباب، دليل مرجعي، الإسكوا 2013، ص 99-102. https://bit.ly/3CnKK6f

[2] UNDP Evaluation Office, (January 2006), Evaluation of Gender Mainstreaming in UNDP. New York, USA http://www.undp.org/evaluation/documents/eo_gendermainstreaming.pdf

[3] Finn Yrjar DenstadYouth Policy Manual How to develop a national youth strategy 2009Council of Europe, Strasbourg Cedex, p. 41-51, https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47261809/YP_Manual_pub.pdf/7b17e1e6-e8b6-4041-902e-3b3ad0973c45

[4] Youth Stocktaking Report https://www.oecd.org/gov/youth-stocktaking-report.pdf

وسنستعرض أدناه عدداً من الأدوات المستعملة في العديد من الدول التي تملك سياسات وطنية للشباب، والتي حرصت على تطبيق توجيهات برنامج العمل العالمي للشباب فيما يتعلق بإدماج الشباب والنوع الاجتماعي من خلال المشاركة الفاعلة. ويجدر التأكيد على أهمية شمولية هذه الأدوات لتضمن مشاركة عادلة للجنسين وللشباب الأكثر تهميشاً، وتضمن كذلك "توزيعاً جغرافياً عادلاً[1]"، وهي كما يلي[2]:

- التدريب على أنشطة وبرامج توفير المهارات اللازمة للمشاركة في الحياة العامة.
- إنشاء مراكز للشباب توفر المعلومات والاستشارات لمساعدتهم على المشاركة في الأنشطة وفي حياة مجتمعاتهم.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ترويج أنشطة الشباب ومساهماتهم في وسائل الإعلام.
- دعم مشاركة الشباب في العمل التطوعي والتزامهم بقضايا مجتمعاتهم المحلية.
- دعم المشروعات والمبادرات الشبابية.
- تشجيع الأندية والجمعيات الشبابية والنسائية.

ولضمان المشاركة الشبابية في السياسة الوطنية، ينبغي على الجهات المسؤولة أن تتخذ بشكل منهجي، الخطوات الأساسية لإدماج الشباب، من الجنسين، في جميع المراحل المتعلقة بهذه السياسة، بدءاً من الصياغة ومروراً بالتنفيذ ووصولاً إلى التقييم، وعلى المستويات كلها بداية من إتاحة المعلومات وإبداء الرأي، ومروراً بالمشاركة في التنفيذ، ووصولاً إلى التخطيط وصناعة القرار[3]، وسنتناول هذه الخطوات بالتفصيل في الفصل الخامس من الدراسة.

من التهميش إلى الإدماج المُجدي[4]

تُوثّق دراسة أممية تجارب الإقصاء المُعاشة التي يصفها الشباب من جميع أنحاء العالم بكونها شكلاً من أشكال العنف البنيوي والنفسي المتجذّر عميقاً في حالة انعدام الثقة المتبادلة بين الشباب وحكوماتهم ونُظُمِهِم المتعددة الأطراف، ويتجلّى هذا الإقصاء وتصدي الشباب له في الجوانب الأساسية التالية:

- الإدماج السياسي - تبيَّن أنَّ الإدماج السياسي المُجدي يشكّل مطلباً رئيسياً من مطالب الشباب، واعتُبِر أن الإقصاء السياسي هو أساس أشكال الإقصاء الأخرى جميعاً.
- الإدماج الاقتصادي - أشار الشباب بوضوح إلى انعدام ثقتهم في الأنظمة الاقتصادية التي تستبعد تعدادهم ضمن أصحاب المصلحة، والتي تعكس مستويات متنامية من عدم المساواة، وبالنسبة إلى كثير من الشباب، يتعلق الإدماج الاقتصادي في المقام الأول بإتاحة السبل العادلة إلى فُرص العمل المُجدية والتي يُعوّل عليها. ومع ذلك، لابُد من فهم الإدماج الاقتصادي للشباب بوصفه أحد مكوّنات الواقع الأوسع والأعقد، بما يذهب في النقاش إلى ما يتجاوز مجرّد الحديث عن الوظائف إلى حديثٍ يضع في الاعتبار حصّتهم في الاقتصاد الأوسع وعمليات التنمية الأشمل.
- التعليم - ينظر الشباب الذين يعيشون في أنحاء نائية من العالم وحتى مَن يُشاركون في الشبكات العابرة للوطنية، إلى التعليم بكونه حتمياً في بناء السلام ومنع النزاع العنيف. وهو وسيلةٌ للتصدي للإقصاء المُمنهَج للشباب أيضاً. وسواء وردَ ذِكره كموضوع للتظلّم والإحباط، أو وردَ بوصفه تجربة للتماسك الاجتماعي والانتماء أو التصدُّع والإقصاء، فقد برز التعليم على نحو شامل بوصفه مسألة أساسية في تحقيق السلام والأمن.

[1] Youth Policy Manual-The council of Europe, 2020, p. 73, https://bit.ly/3CjKlli

[2] Mainstreaming Youth In Sustainable, 2019. https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/44958/1/FOCUSIssue2Apr-Jun2019.pdf

[3] Finn Yrjar DenstadYouth Policy Manual How to develop a national youth strategy 2009Council of Europe, Strasbourg Cedex, pp. 41-51, https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47261809/YP_Manual_pub.pdf/7b17e1e6-e8b6-4041-902e-3b3ad0973c45

[4] دراسة مرحلية مستقلة حول الشباب والسلام والأمن، على الرابط: www.youth4peace.info/ProgressStudy; www.unfpa.org/youth-peace-security

10. تخصيص ميزانية كافية ومستدامة

المعيار العاشر لـ "السياسة الوطنية للشباب" هو توفير ميزانية كافية ومستدامة[1] لتمويل عملية صياغة السياسة الوطنية وتطبيق المشروعات والأنشطة ذات الصلة[2] على أن تغطي هذه الميزانية البنود التالية:

- تخصيص ميزانية خاصة للجهة الحكومية القائدة لعملية السياسة، وزارة كانت أو هيئة أو مجلساً أعلى، وهي ميزانية تغطي تكلفة الأنشطة في جميع مراحلها.
- تخصيص ميزانية تتوزع على الجهات المشاركة المسؤولة. وقد تتكون من مخصصات بعضها تابع للوزارات أو الهيئات الحكومية المشاركة ولكن على الجهة القائدة أن تنسّقها بشكل جيد وفعال.
- توفير ميزانية لتفعيل مساهمة الجمعيات أو الهيئات الشبابية غير الحكومية، في تطوير المبادرات الشبابية، وفي ديمومة قطاع المنظمات غير الحكومية، وهي ممارسة متبعة في العديد من الدول الأوروبية[3].
- توفير منح للجمعيات والهيئات الشبابية غير الحكومية، لتنفيذ الأنشطة المدرجة في خطة عمل استراتيجية السياسة الوطنية، ولتتمكن من القيام بمهام إدارية عامة تتعلق بالمشروعات المدرجة في السياسة الوطنية، مثل الاجتماعات التنظيمية، والتواصل مع الأعضاء، والتدريب الإداري وغيرها من الأنشطة[4]، وفي كل ما سبق يجب أن تراعي تلك الميزانية المرصودة احتياجات النوع الاجتماعي بشكل متوازن[5].

11. حوكمة السياسة الوطنية للشباب

يتمثل المعيار الحادي عشر لـ "السياسة الوطنية للشباب" في عنصر الحوكمة، أي مدى حوكمة هذه السياسة. وتعرف الحوكمة من منظور التنمية الإنسانية بأنها "الحكم الذي يعزّز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة بالنسبة إلى أكثر أفراد المجتمع فقراً"[6].

أما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) فتعرّف الحوكمة بأنها تصميم الهياكل الإدارية واتباع نظم العمل والقواعد والإجراءات والضوابط التي تضمن تحقيق الشفافية والمساءلة وحكم القانون والمساواة والدمج والتمكين والمشاركة، فيما تحدد أدبيات المكتب الإنمائي للأمم المتحدة خصائص عدة للحوكمة الجيدة، وهي: الكفاءة، والتضمين، والمساواة، والمحاسبة، والشفافية، والمشاركة، والفعالية، وحكم القانون[7].

[1] Anthony Burrowes, Catalina Dumbravenu, toolkit on Quality Standards for Youth Policy, European Youth Forum, Belgium, Brussels, 2016, pp. 21-24. https://www.youthforum.org/sites/default/files/publication-pdfs/Toolkit_Quality_Standards.pdf

[2] UNFPA. Financial Resource Flows for Population Activities. A tool for policy-makers. http://www.unfpa.

[3] الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 1996، 81(A/RES/50 /)، برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، على الرابط: http://www.un.org/documents/ga/res/50/a50r081.htm

[4] Youth Policy Manual-The Council of Europe, 2020, p. 19, https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47261623/Youth-Policy-Manual-2020-draft-for-consultation.pdf/f14eefb9-0d1f-7d35-68d7-3ea2cf0c4746

[5] UNFPA. Gender Responsive Budgeting and Women's Reproductive Rights: A Resource Pack. Guide for National Policy and Programmes. http://www.unfpa.org/public/publications/pid/371

[6] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000.

[7] فريد أنطون، دليل الشباب والدولة، اليونيسف مكتب القاهرة - المجلس القومي للشباب 2016.

ولكي تتبنّى السياسة الوطنية للشباب هذه الخصائص هناك معايير إضافية تتعلق بها؛ وهي على النحو التالي[1]:

أ) معايير خاصة بالكفاءة، وتشمل مجموعة من العناصر ومن أهمها ما يلي:

- أن تستجيب أنظمة الحوكمة (الهياكل الإدارية ونظم العمل والقواعد والضوابط المتبعة) لاحتياجات الشباب، وذلك مثلاً من خلال: دراسة وتحليل واقع الشباب اعتماداً على معلومات دقيقة، والربط بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي بما يساعد على الوصول إلى فئات الشباب الصعب الوصول إليها، وطرح مزيد من المرونة لتبنّي أو استبعاد برامج شبابية عند اللزوم.
- أن تشجع أنظمة الحوكمة السياسة الوطنية للشباب على اقتراح حلول مبتكرة، وذلك مثلاً من خلال طرح الاستدامة أو المهارات المشاريعية و/أو الكفاءات الأساسية.
- أن تقوم أنظمة الحوكمة بتعبئة آليات المصادر التمويلية والتمويل الفعال على مستويات السياسة الوطنية كافة.
- أن تساعد أنظمة الحوكمة في تحسين المعايير المهنية والتطوير المهني لكل العاملين على السياسة الوطنية.
- أن تتبنّى نظم الحوكمة آليات رسمية للمراجعة المنتظمة للسياسة.
- أن تدعم حوكمة السياسة الوطنية للشباب تحقيق الأهداف التنموية الوطنية وطائفة من السياسات الأوسع على المستوى الوطني.

ب) معايير المشاركة والتنسيق، وتشمل مجموعة من العناصر الرئيسية؛ ومنها:

- أن يشارك الشباب في مراحل السياسة الوطنية كافة على قدم وساق مع كل المشاركين الآخرين.
- أن تشارك المجموعات المناسبة من الشباب من الجنسين والجهات الأخرى بشكل تعاوني في مراحل دورة السياسة الوطنية كافة بآليات تضمن أن تجعل من عملية السياسة الوطنية عملية حوار دائم وتفاعل إيجابي.
- أن يكون هناك تنسيق أفقي، بحيث تشارك الهيئات الحكومية المختلفة، كالوزارات والمجالس القومية المتخصصة، بشكل نشط ومسؤول.
- أن يكون هناك تنسيق رأسي، بحيث تشارك المستويات المختلفة للحكم كـ)المستوى الوطني/المحلي) بشكل نشط، وفي هذا الإطار يجب أن تضمن نظم الحوكمة ما يلي:

- أن تشمل المحليات صياغة السياسة على المستوى الوطني والتخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي والوطني عند الحاجة.
- لا مركزية الإدارة مع إعطاء صلاحيات وسلطات إدارية ومالية للمحليات، وتدريبها بالقدر الذي يضمن لها النجاح في عملها.
- أن تعمل آليات المشاركة المنسقة كـ(الحوار الاجتماعي والتشاور والهيئات الاستشارية) على تمكين الشباب، ومختلف الجهات الأخرى، من المشاركة في مراحل السياسة الوطنية عند النقاط الرئيسية.
- أن يعمل مختلف الأطراف، على المستويات الرأسية والأفقية، في شراكات لتشكيل لجان العمل المشتركة مثل التحفيز والمتابعة وغيرهما.

[1] المعايير المذكورة أعلاه هي ملخص من المصادر التالية:

- Cristina Bacalso and others, Youth policies from around the world: International practices and country examples Youth Policy Working Paper, March 2016, p. III. https://bit.ly/3owGYCG
- Adina Marina erbanans others, Insights Into Youth Policy Governance, Council of Europe and European Commission, Strasbourg Cedex, 2020, p. 27, https://bit.ly/3kL80oP
- Anthony Burrowes, Catalina Dumbravenu, toolkit on Quality Standards for Youth Policy, European Youth Forum, Bussels, Belgium, Brussels, 2016, p. 5, https://www.youthforum.org/sites/default/files/publication-pdfs/Toolkit_Quality_Standards.pdf

ج) المعايير الخاصة بالمساواة والتضمين،

وتتمثل في أن تدعم أنظمة الحوكمة عملية صياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسة الوطنية للشباب في تحقيق المساواة الاجتماعية، وذلك مثلاً من خلال مشاركة واستهداف الشباب من الجنسين وفئات أوسع من الشباب دون تهميش أو استبعاد[1].

د) المعايير الخاصة بالمساءلة (المحاسبة)، وتشمل مجموعة من العناصر من أهمها:

- أن تلتزم ممارسات الحوكمة بالمعايير واللوائح والإجراءات بالمساءلة والمحاسبة وأن يتم الاتفاق عليها من قِبل جميع الجهات المشاركة في السياسة الوطنية.
- أن يتم تعريف جميع المشاركين في السياسة الوطنية بمسؤولياتهم وأدوارهم ووظائفهم بوضوح.
- أن يقوم صنّاع القرار بتقييم مساهمات وتوصيات جميع الجهات المشاركة في السياسة الوطنية.

ه) المعايير الخاصة بالشفافية، وتشمل مجموعة من العناصر؛ أهمها:

- أن تتسم دورة السياسة الوطنية للشباب بأنها عملية مفتوحة تسمح لجميع الجهات المعنية بالمشاركة دون استبعاد أي جهة.
- أن يتم تنسيق الحوار السياسي ودعمه من خلال المستندات والتقارير والإرشادات.. إلخ.
- أن تباشر آليات رسمية وغير رسمية التشارك في معلومات العمل، بحيث يتم استخدام المعلومات بصورة دورية من جانب جميع الجهات المشاركة في السياسة الوطنية للشباب.

و) المعايير القانونية، وتشمل مجموعة من العناصر؛ أهمها:

- يجب أن يشارك في اتخاذ القرار بوضع سياسة وطنية، الهيئات التشريعية، سواء في مناقشة ومتابعة هذه السياسة أو سن القوانين اللازمة لتفعيلها أو مساءلة الحكومة دورياً بخصوصها.
- أن تكون اللوائح التنظيمية (القوانين، والتوصيات، والآراء، واتفاقيات التعاون.. إلخ) معروفة للمشاركين وتُستخدم وتطبق عند كل مرحلة ومستوى في دورة السياسات.

رابعاً: التحديات الأكثر شيوعاً التي تواجه سياسات الشباب الوطنية

في ختام الحديث عن معايير "السياسة الوطنية للشباب"، من المهم الحديث عن أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة، ومن أهمها[2]:

- التداخل بين الوزارات/المنظمات وسياسة الشباب من جهة ونقص التعاون بين هذه الجهات من جهة أخرى.
- التحديات المالية، حيث يفضل كثير من الحكومات تمويل الأندية الرياضية والمهرجانات عن الدراسات والأبحاث والبرامج الشبابية.
- مركزية إدارة العملية وتنفيذها وقصور إشراك المحليات.
- ضعف القدرات المؤسساتية (المهارات، الموارد، الدعم السياسي، الدعم القانوني) للجهات المشاركة في السياسة.

[1] Youth Policy Manual-The council of Europe 2020, p. 73, https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47261623/Youth-Policy-Manual-2020-draft-for-consultation.pdf/f14eefb9-0d1f-7d35-68d7-3ea2cf0c4746

[2] عن سياسة الشباب - هنا والآن!، 4 سبتمبر 2005 - الإسكندرية - مصر.
Youth Policy Essentials, The Council Of Europe And Youth Policy, Strasburg, Cedex 2019, pp. 23-22, https://bit.ly/3qInmhG
هنريتا أسود وآخرون، السياسة الوطنية للشباب، دليل مرجعي، الإسكوا 2013، ص87-92.

- معالجة بعض مشكلات الشباب بشكل جزئي بدلاً من تبنّي سياسة وطنية شاملة؛ ما يؤدي إلى وجود برامج وأنشطة مبعثرة وغير متسقة بعضها مع بعض وذات تأثير ضعيف في مجتمع الشباب.
- التشاور الشكلي مع أصحاب الشأن من الشباب ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص عوضاً عن الشراكة الأصيلة.
- ضعف قدرات الجهات المحلية على المشاركة الفعالة والتنفيذ، خصوصاً في التعامل مع الشباب وعدم توافر الصلاحيات الكافية لهم.
- ضعف إمكانيات المجتمع المدني وضعف عملية التنسيق بين مؤسساته.
- غياب الإرادة السياسية والرؤية وضعف توجه التشريعات والسياسات للتعامل مع مشكلات وإمكانيات الشباب على أسس ونهج عبر قطاعي في إطار السياسة الوطنية للشباب وتعميمها في خطط التنمية العامة.
- غياب تطبيق إطار مفاهيمي وخطة متابعة لتصميم وتنفيذ وتقييم سياسة وطنية متكاملة للشباب تعتمد على مختلف السياسات القطاعية التابعة للمؤسسات الوطنية والمحلية، فضلاً عن منظمات الشباب غير الحكومية على المستويات جميعها.
- ضعف مشاركة الشباب ومنظماتهم غير الحكومية، في عملية صياغة الرؤية والاستراتيجيات، وفي خطط تنفيذ وتقييم السياسة الوطنية المتكاملة للشباب.
- نقص فرص التدريب للكوادر الوطنية في الوزارات المعنية بالشباب والمنظمات ذات الصلة، لتعزيز القدرات على تصميم وتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية للشباب.
- وجود مشكلات في تحديد الشباب ومجموعاتهم الفرعية واحتياجاتهم وتطلعاتهم، وكذلك في التمييز بين الأطفال والشباب في هذا الشأن.
- عدم وجود منهجية لاستعراض المشكلات الوطنية واحتياجات الشباب مستندة إلى قاعدة بيانات ومؤشرات قطاعية وعبر قطاعية شاملة.
- ضعف الربط بين قضايا الشباب وأولوياتهم في إطار عملية السياسة الوطنية، مثل التعليم والعمل والصحة، فضلاً عن الحد من الفقر، والتكامل الاجتماعي، وبناء المواطنة.
- غياب خطة عمل زمنية لتنفيذ السياسة الوطنية، تتضمن مراحل مرتبطة زمنياً تمكن الشباب من المشاركة في جوانب هذه السياسة جميعها.
- غياب المعرفة في نماذج أفضل الممارسات من أجل إشراك الشباب في جميع جوانب عملية السياسة، وكذلك الإجراءات الرامية إلى تعزيز مشاركتهم.

https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/reference_manual_for_national_youth_policy.pdf

خاتمة

إن السياسة الوطنية للشباب، حتى تكون فعالة وتحقق النتائج المرجوة، يُنتظر منها أن تراعي مجموعة من المعايير التي تم اعتمادها على مستوى دولي؛ فقد أظهرت معظم الدراسات التي تناولت التجارب الناجحة في تنفيذ سياسات الشباب الوطنية أهمية مثل هذه المعايير، ولاسيما التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة المتدخلة في الشباب، حيث يتوجب أن تتحمل كل جهة / وزارة مسؤولية ليس المشاركة في صياغة السياسة فقط، وإنما أيضاً تحقيق أهدافها، وأن يسهم كل قطاع بدروه المسؤول عنه.

وهناك ضرورة أيضاً لمشاركة فعلية للشباب في كل المراحل؛ فهم الفئة المستهدفة، ومن الطبيعي أن تتاح لهم الفرصة، بل وينبغي أن يُمكّنوا من التعبير عن آرائهم لضمان نجاعة الخدمات المقدمة لهم، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الوطنية للشباب. وهذا بالطبع يتطلب من الحكومات أن تكون منفتحة على إجراء مشاورات واسعة مع الشباب، والحصول على تغذية راجعة منهم، بهدف التطوير والتحسين، ففي الدول التي حققت نجاحات وأصبحت نموذجاً في هذا المجال يتم التعامل مع الشباب كفاعلين وشركاء على قدم المساواة مع الحكومات في تنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بهم، وفقاً لنظام أو استراتيجية تشاركية. ولإنجاح مبدأ المشاركة؛ لابد من إيجاد أجهزة استشارية أو تمثيلية للشباب، تتوافر لها الإمكانات المادية والبشرية، وتُمكنهم من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات بشأن قضايا وسياسات تخصهم بالأساس. ولا شك أيضاً في أن نجاح السياسات الوطنية رهين بوجود آليات فعالة لتقييم التقدم اعتماداً على مؤشرات واضحة ومحددة. ومن المهم فوق هذا مراعاة المعايير الأخرى التي تضمن التواصل بين جميع الفاعلين في السياسات الموجهة للشباب، بالإضافة على مبادئ الحكومة الرشيدة، ولاسيما الشفافية.

التوصيات

1. إجراء حوارات مجتمعية على كل المستويات وفق أجندة حكومية واضحة المعالم ومحددة الأهداف، ويفترض أن تتمحور حول توعية المجتمع، ولاسيما الأسر، بأهمية دعم الشباب والمساهمة في تعزيز قدراتهم وثقتهم بأنفسهم.

2. إنشاء أو تخصيص جهة أو مؤسسة حكومية مستقلة لتولي مسؤولية إعداد السياسة الوطنية للشباب، ومباشرة تطبيقها وتطويرها وتحديثها، بحيث تتمتع بصلاحيات واضحة ومحددة وكافية للقيام بعملها، بما فيها القدرة على التنسيق مع الجهات والمؤسسات الأخرى المعنية بالشباب بسهولة ويسر.

3. إشراك الشباب من مختلف الأعمار في عملية التحضير والإعداد للسياسة الوطنية للشباب، بحيث يكونوا شركاء حقيقيين ليس فقط في النقاشات أو تقديم الأفكار وإنما أيضاً في عمليات الصياغة والتطبيق والمتابعة والتنفيذ؛ لكونهم المعنيين بهذه السياسة أصلاً، وهذا بالطبع يتطلب تعزيز القدرات الذاتية للشباب وتأهيليهم حتى تكون مشاركتهم فعالة.

4. تخصيص موازنة كافية، ليس فقط لوزارة الشباب أو المؤسسة المعنية بمسألة السياسة الوطنية للشباب، وإنما أيضاً للمؤسسات أو الاتحادات أو المبادرات الشبابية الأخرى، بما فيها الفردية أو المجتمعية وغير الحكومية، مع ضمان متابعة محددة لعمليات الصرف والإنفاق بما ينسجم مع الأهداف التي تم توفير الدعم المالي لها.

الفصل الرابع

أفضل الممارسات الدولية في مجال السياسات العامة ونظم حوكمة قطاع الشباب

ملخص تنفيذي

- نشط كثير من دول العالم في تبني سياسات وطنية للشباب على جميع المستويات، تستهدف تمكينهم وتعزيز مساهمتهم في مسيرة التقدم والتنمية، من خلال الاستفادة التامة من قدراتهم المتنوعة.
- تعتبر فنلندا من الدول المميزة في مجال السياسات الوطنية للشباب في الاتحاد الأوروبي؛ وتتميز تجربتها في مجال المتابعة والتقييم باعتمادها على الشباب وليس فقط على الجهة الحكومية المعنية بالشباب.
- تمتلك جنوب أفريقيا سجلاً حافلاً في مجال السياسة الوطنية للشباب يرجع إلى عام 1997 حين تم صياغة السياسة الوطنية للشباب لعام 2000؛ ومن مميزات تجربتها، البناء على الخبرات السابقة، وانعكاس تأثير الخبرة التاريخية على صياغة السياسة الوطنية، وهو ما برز في الإبقاء على السن المرتفعة لتعريف الشباب بسبب الاختلالات التاريخية، والتأكيد على أهمية عنصر المتابعة والتقييم، ومواكبة التطورات العالمية من خلال التأكيد على تطوير "السياسة" في ظل متطلبات التطورات التكنولوجية المتلاحقة.
- تتميز التجربة اليابانية في مجال الشباب بعدد من الأمور أهمها؛ دورية القيام باستطلاعات ومسوح رأي عن أوضاع النشء والشباب، وتوسيع نطاق معالجة مشاكل النشء والشباب، وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى.
- تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية ثاني دولة عربية قامت بوضع سياسة وطنية للشباب بعد مملكة البحرين في عام 2004، وتتميز تجربتها بإدخال المتغيرات الجديدة في العمل الشبابي في وثيقة السياسة، وتحديد مشروعات رئيسية يتم تنفيذها في إطار خطة عمل الاستراتيجية.
- تتميز التجربة الإماراتية في مجال الشباب بالتكامل والشمولية، سواء على مستوى السياسات أو البرامج أو البنية المؤسسية المسؤولة عن تنفيذها، حيث يتم دمج الشباب في منظومة القيادة، والحوكمة الرشيدة.
- في ضوء التجارب السابقة ينبغي مراعاة أن هناك اختلافاً في تأثير السياق المحيط، وأن فاعلية السياسات الوطنية تتوقف على التنفيذ.
- يتضح من تحليل الخبرات الدولية والعربية في مجال السياسات الوطنية للشباب وجود عدة دروس يمكن الاستفادة منها، وأهم هذه الدروس ما يلي:
  - وجود إرادة سياسية تضمن تطبيق هذه السياسة فور إقرارها.
  - أهمية تكامل هذه السياسات مع غيرها من السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تنفذها الدولة في المجالات الأخرى.
  - أن تكون هذه السياسات جزءاً من المنظومة العامة لرؤية الدولة لذاتها في إطار استراتيجيتها الوطنية.
  - أهمية أن تراعي السياسة خصوصية المجتمعات المحلية التي يتم تنفيذها فيها.
  - أهمية مواكبة هذه السياسات للتطورات الناشئة، سواء على مستوى العالم أو الإقليم.
  - النظر إلى السياسة الوطنية باعتبارها مشروعاً مستقلاً ومتكاملاً.
  - الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة في مرحلتي الصياغة والتنفيذ.
  - الاسترشاد بالخبرات المقارنة في صياغة السياسة الوطنية.
  - ضمان مشاركة الشباب في كافة مراحل السياسة.

مقدمة

نشط الكثير من دول العالم في تبني سياسات وطنية للشباب تستهدف تمكين هذه الشريحة المجتمعية على جميع المستويات، بهدف تمكينهم وتعزيز مساهمتهم في مسيرة التقدم والتنمية، من خلال الاستفادة التامة من قدراته المتنوعة. وهناك العديد من الأمثلة لهذه الدول التي استطاعت أن تضع سياسات وطنية فاعلة وأن تنفذها بكفاءة على أرض الواقع؛ مثل فنلندا وكندا واليابان وأيرلندا وجنوب أفريقيا وغيرهم الكثير.

وقد انتبهت الدول العربية مع مطلع الألفية الجديدة أيضاً لأهمية وجود سياسات وطنية للشباب، حيث كانت مملكة البحرين أولى هذه الدول التي تطلق سياسة وطنية بالمعنى المتعارف عليه عام 2004. وعقب ذلك تسارعت وتيرة حماس وزارات الشباب والرياضة والأحزاب الحاكمة في الدول العربية في إصدار سياسات مماثلة؛ ففي مصر، طرحت لجنة الشباب بأمانة السياسات بالحزب الوطني الحاكم وثيقة السياسة القومية للشباب عام 2004، وأطلق الأردن استراتيجيته الوطنية الأولى عام 2005، وقامت وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية في تونس بإصدار وثيقة السياسة الوطنية للشباب في 2006 [1]، وأعلن اليمن في العام نفسه "الاستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب 2006-2015"[2].

وقد استمر اهتمام الدول العربية بإصدار سياسات وطنية للشباب، حيث أقر مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية في يناير 2013 الاستراتيجية الوطنية للشباب في المملكة، والتي تضمنت الموافقة على إنشاء مجلس أعلى للشباب يتولى الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة خططها وتنسيق الجهود والبرامج بين القطاعات المختلفة، ورغم أن عضوية اللجنة الفنية الاستشارية التي صاغت الاستراتيجية اقتصرت على الوزارات والأجهزة الحكومية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إلا أنها مثلت خطوة إيجابية نحو تطوير سياسات الشباب في المملكة في ذلك الوقت[3].

وقد اختلفت كفاءة هذه السياسات وفاعليتها بين العديد من دول العالم؛ بسبب ظروف السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تعمل به، وضعف كفاءة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والأهلية المسؤولة عن تنفيذها، ونتيجة لتباين نسبة الشباب إلى إجمالي عدد السكان في المكون الديمغرافي للدول بين دول تشهد طفرة شبابية Youth Bulge وبين دول تتسم بالشيخوخة في تكوينها الديمغرافي؛ ويجدر هنا التمييز بين هذه السياسات وبين غيرها من السياسات أو الاستراتيجيات التي تصدرها الهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية بسياسات الشباب بصورة منفردة، ودون أن تنطبق عليها الشروط الفنية اللازمة لإصدار السياسات الوطنية للشباب حتى وإن تضمن اسمها مسمى "الوطنية" أو "القومية".

ويتكون هذا الفصل من جزأين: الأول يتناول وضع السياسات الوطنية حول العالم ودراسة عدد من هذه السياسات لدى بعض الدول، والثاني يسلط الضوء على أهم الدروس المستفادة.

[1] شخصت الوثيقة واقع الشباب التونسي، وناقشت حقوقه في المشاركة والحوار، والتشغيل، والمعرفة، والتغطية الصحية والاجتماعية والبيئة السليمة والعناية بشباب الهجرة، والحداثة الرقمية، والترفيه والاستمتاع بالوقت الحر، والحق في الرياضة والتربية البدنية، كما حددت سبعة تحديات تواجه هؤلاء الشباب؛ هي: ترسيخ عقلية المبادرة والاندماج المهني، والترقية الصحية والاجتماعية للشباب، والترفيه والرياضة والاستمتاع بالوقت الحر، والتنمية المستديمة، والهوية وإشكاليات الثقافة، ورهانات المعرفة، ومحو الأمية الرقمية. انظر السياسة الوطنية للشباب (تونس: وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية، طبعة ثانية، أكتوبر 2006).

[2] استهدفت الاستراتيجية في اليمن الأطفال والشباب أقل من 24 سنة، والذين بلغت نسبتهم 76% من إجمالي عدد السكان في عام 2006.

[3] موافقة مجلس الشورى السعودي على الاستراتيجية الوطنية للشباب، وزارة الاقتصاد والتخطيط، متاح على الرابط: http://www.mep.gov.sa/central/pls/apex/f?p=2001:1

أولاً: وضع السياسات الوطنية حول العالم

وفقاً لآخر تحديث نشره الموقع الإلكتروني لمختبرات سياسة الشباب Youth Policy Labs في يونيو 2021؛ وهو مركز فكر افتراضي متخصص في تطوير سياسات الشباب تم إنشاؤه عام 2010، وهو تابع لإحدى المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من برلين مقراً لها[1]، وقد غطى 187 دولة في العالم، فإنه يوجد 131 دولة لديها سياسة وطنية للشباب، و89 دولة من دون سياسة، و27 دولة لديها مشروع سياسة، و20 دولة الموقف فيها غير واضح. ورغم أن هذا التصنيف يعتبر الأقرب للواقع، فإنه قد يشوبه بعض مظاهر عدم الدقة خاصة فيما يتعلق بإغفال أو بطء عملية التحديث المستمر لوضع السياسات.

إزاء هذا الوضع، تم الاعتماد على الرجوع إلى وثائق السياسات الوطنية للشباب أو مشروعاتها في الدول التي تم رصدها، وذلك من خلال المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية المعنية بالشباب فيها أو بالاعتماد على التقارير والأخبار الصحفية المنشورة عنها على محركات البحث العالمية. وقد استُند في اختيار الدول، محل الدراسة، إلى حداثة اعتمادها لسياسات وطنية للشباب، ومراعاة تمثيلها لأقاليم العالم المختلفة، كما روعي أن تتضمن العينة عدداً من الدول العربية لاعتبارات الخصوصية الثقافية والحضارية.

1. فنلندا

تعتبر فنلندا من الدول المميزة في مجال السياسات الوطنية للشباب في الاتحاد الأوروبي؛ فمن عام 2007 وهي لديها "برنامج عمل لسياسة الأطفال والشباب" تشرف على تنفيذه وزارة التعليم والثقافة بالتنسيق مع الوزارات الأخرى. وتمت مراجعة هذا البرنامج وتحديثه للفترات 2007-2011، و2012-2015 [2]، واعتمد في صياغته - أي البرنامج - على قانون الشباب الصادر عام 2006. وقد تم عام 2017 تغيير مسمى هذا البرنامج ليصبح "البرنامج الوطني لسياسة وعمل الشباب" الذي غطى في نسخته الأولى الفترة الزمنية 2017-2019، وفي نسخته الثانية الفترة 2020-2023. وقد استند هذان البرنامجان إلى قانون الشباب الذي دخل حيز النفاذ في يناير 2017، وعلى المرسوم الحكومي المُكمل حول سياسة وعمل الشباب رقم 211 لسنة 2017، والذي دخل حيز النفاذ في 13 إبريل من العام نفسه[3].

ورغم تعريف قانون الشباب لعام 2016 بأن الشباب هم في الشريحة العمرية أقل من 29 سنة (مادة 3)[4]، والذين بلغ عددهم 1.8 مليون شخص في 2018 بما يمثل 32% من إجمالي عدد السكان، إلا أن البرنامج الوطني استهدف التركيز على الشباب في الشريحة العمرية 25-12 سنة. كما حدد البرنامج ثلاثة أهداف رئيسية لعمله، هي: توفير المتطلبات الأساسية للشباب للعمل بسلاسة في حياتهم اليومية (تقليل الاستبعاد الاجتماعي)، وتوفير الوسائل والمهارات لمشاركة الشباب وممارسة التأثير، وتعزيز ثقة الشباب في المجتمع (تعزيز عدم التمييز والأمن). واحتوى كل هدف رئيسي على مجموعة من الأهداف الفرعية والإجراءات التنفيذية واجبة الاتباع مع تحديد الفئة المستهدفة، والوزارة المنسقة، والوزارات الشريكة، ومؤشرات الأداء.

[1] لمزيد من التفاصيل حول التعريف بالمركز وأهدافه ونشأته وأبرز الدراسات والبحوث المنشورة فيه، انظر: https://www.youthpolicy.org/about/

[2] في عام 2015 تم تمديد هذا البرنامج ليغطي عام 2016.

[3] EACEA National Policies Platform: Youthwiki, Finland, European Commission. Accessible at: https://bit.ly/32caeqX

[4] Government proposal for a new Youth Act 2016. Accessible at: https://bit.ly/3Hzngiy

وقد اشتمل، على سبيل المثال، الهدف الأول على ثمانية أهداف فرعية، هي: تأمين ضمان حصول الشباب على التعليم والعمل، وتحديد احتياجاته من الخدمات والمزايا وأخذها في الاعتبار عند إصلاح الضمان الاجتماعي، ودعم الصحة العقلية له، وتطوير الرعاية اللاحقة للشباب الذين كانوا عملاء لخدمات رعاية الطفل لضمان الدعم الكافي والمناسب في رحلتهم إلى مرحلة البلوغ، بالإضافة إلى تعزيز التعاون المتعدد المهن وخاصة عمل الشباب في التعليم العام والتعليم والتدريب المهني، وتحسين قدراتهم على العيش المستقل وخفض حالات التشرد، فضلاً عن إتاحة فرص مشاركة هذه الشريحة في هوايات تستمتع بها، والسيطرة على الشؤون المالية الخاصة بها من خلال التوجيه المالي الاستباقي.

وشمل الهدف الثاني ثلاثة أهداف فرعية؛ هي: تطوير الأدوات التي من شأنها تسهيل المشاركة المدنية للشباب، وتعزيز تعليم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المدارس والمؤسسات التعليمية، والإصغاء لأصوات هذه الفئة في النقاش حول تغير المناخ. كما شمل الهدف الثالث أربعة أهداف فرعية؛ هي: تحسين المهارات الشخصية والتفاعلية لدى الشباب والتدخل لمواجهة التنمر، وتحديد الهياكل التمييزية وزيادة قدرتهم على اتخاذ إجراءات في المواقف التي يتعرضون فيها للتمييز، وتعزيز التعاون المهني المتعدد الذي يهدف إلى تحسين رفاهية الشباب الذين ينخرطون في نشاط إجرامي باعتباره أحد أعراض مشاكلهم ومنع جنوح الأحداث، وتنسيق طرق منع التعرض للأطفال والشباب على وسائل التواصل الاجتماعي (grooming).

وبالإضافة إلى الجزء الخاص بالأهداف والتدابير، خصص البرنامج الوطني جزءاً خاصاً بالأهداف التي تسعى فنلندا إلى تحقيقها على المستوى الدولي من خلال التعاون الأوروبي في مجال الشباب. كما أفرد جزءاً آخر للتمويل والتحويلات الحكومية المخصصة لتنفيذ أهداف البرنامج، خاصة تلك الموجهة لمراكز الخبرة الوطنية في العمل الشبابي، والتي تعتبر أداة لتطوير السياسات والخدمات المقدمة للشباب بحيث تستجيب أنشطتها لاحتياجاتهم الحالية. وتقوم هذه المراكز بتحسين سياسات وأنشطة هذه الشريحة على المستوى المحلي، خاصة في المدارس والمؤسسات التعليمية، ورسم صورة عامة عن أوضاع المنظمات العاملة في المجال الشبابي وتأثيرها وكيفية دعمها، وتعزيز الاندماج الاجتماعي وممارسة الشباب للتأثير في مجتمعاتهم المحلية، ودعم فئات الشباب المستهدفة خاصة على ساحات الفضاء الإلكتروني Digital youth work.

وحرصت فنلندا على اتباع نهج تشاوري في صياغة "البرنامج الوطني لسياسة وعمل الشباب"، وهو ما انعكس في إجراء مقابلات مع الشباب أثناء عملية صياغة هذا البرنامج، وإجراء دراسة استقصائية خاصة بهم، وإتاحة الفرصة لهم لكتابة البيانات والتعليق على مسودة ذلك البرنامج عبر الإنترنت. وقد بلغ عدد الشباب الذين تم استشارتهم أكثر من 2000 شاب مثلوا مختلف المنظمات والجمعيات والجهات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بالشباب[1].

وتتميز التجربة الفنلندية في مجال المتابعة والتقويم باعتمادها على الشباب وليس فقط على تقييم الجهة الحكومية المعنية بالشباب، حيث يعتمد البرنامج الوطني في عملية متابعته وتقويمه على مجلس الدولة للشباب المعروف سابقاً باسم المجلس الاستشاري لشؤون الشباب، وذلك بموجب القانون، فقد أوجب المرسوم الحكومي رقم 211 لسنة 2017 على المجلس "مرة واحدة خلال كل ولاية حكومية، إعداد تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الوطني للشباب وسياسة الشباب وتقديم مقترحات له حسب الحاجة"، وأن يأخذ في الاعتبار عند إجراء ذلك التقييم حساب اعتمادات الميزانية المخصصة لتعزيز النمو والظروف المعيشية للشباب.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن هذا المجلس معين من قبل الحكومة ويعمل تحت رعاية وزارة التربية والتعليم والثقافة. ويختص وفقاً للقانون بـ 1) معالجة القضايا ذات الأهمية الأساسية وبعيدة المدى بالنسبة للشباب وتقييم تأثير التدابير التي اتخذتها الحكومة المركزية على الشباب والخدمات والأنشطة المخصصة لهم. 2) تقديم مبادرات ومقترحات لتطوير سياسة الشباب. 3) توليد بيانات محدثة عن الشباب وظروفهم المعيشية. 4) إصدار بيان لوزارة التربية والثقافة حول الموضوعات التي سيتم التطرق إليها في برنامج عمل وسياسة الشباب الوطني. 5) رصد التطورات والتعاون الدولي في مجال الشباب. وشملت عضويته في دورة 2019-2023 رئيساً ونائبي رئيس بالإضافة إلى 15 عضواً، وهو الحد الأقصى الذي نص عليه المرسوم الحكومي حول سياسة وعمل الشباب رقم 211 لسنة 2017[1].

[1] The National youth work and youth policy programme 2020-2023, Ministry of Education and Culture, 2020, April. Accessible at: https://bit.ly/3FqEFry

[2] وفقاً للمادة 3 من المرسوم، يتم التعيين في المجلس من خلال الحكومة الفنلندية، وبعد إجراء تشاور مع الأحزاب العاملة في مجال الشباب. ويجب أن يتمتعوا بالخبرة في العمل الشبابي والسياسة الشبابية والأنشطة الشبابية. ويجب أن يضم التمثيل أعضاء من جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان. وتعين وزارة التربية والتعليم والثقافة الأعضاء في حال خلوّ مناصبهم خلال فترة عمل المجلس.

2. كندا[1]

تعتبر كندا من الدول التي أطلقت سياساتها الوطنية حديثاً في مجال الشباب بهدف تحقيق رؤية الحكومة في "تجهيز الشباب للعيش بصحة جيدة ومُرضية، والشعور بالتمكين لخلق تغيير إيجابي لأنفسهم ومجتمعاتهم والعالم"، وإدراكاً لأهمية السياسة الوطنية في إعداد "الاقتصاد الكندي بشكل أفضل". ففي عام 2018، أطلقت الحكومة المحادثات الوطنية حول سياسة الشباب، وذلك بمشاركة 5 آلاف شاب وشابة نتج عن إسهامهم 10 آلاف استجابة فردية و68 استجابة من المنظمات والهيئات العاملة بمجال الشباب، خاصة على المستوى المحلي، وتميزت هذه المحادثات باتساعها بحيث شملت المشاركة عبر الإنترنت، وموائد مستديرة شخصية، واستضافة مناقشاتهم الخاصة، وتقديم أفكارهم إلى الحكومة، وبتنوعها إذ شملت شباباً بهويات ومرجعيات وثقافات وسمات اقتصادية ولغوية مختلفة.

وسعت السياسة الوطنية للشباب في كندا إلى تحقيق هدفين: أولهما، خلق فرص ذات مغزى لسماع أصوات الشباب، وثانيهما، توفير دعم يلبي احتياجاتهم المتلاحقة، من خلال الاستناد إلى ثلاثة مبادئ أساسية: هي: حق الشباب في الاستماع إليهم باحترام، وإتاحة وصولهم إلى الفرص المتساوية والدعم المقدم، وإدراك أن وصولهم إلى تحقيق ما يتوقعونه سيعود بالفائدة على المجتمع ككل.

وقد توجهت "السياسة" للشباب في الشريحة العمرية 15-29 سنة، والذين يبلغ عددهم ثلث إجمالي عدد السكان في كندا، وشملت مجالاتها التي تم اعتمادها - بناء على نتائج المحادثات الوطنية - ستة مجالات ذات أولوية؛ هي: القيادة والتأثير، والصحة والعافية، والابتكار والمهارات والتعلم، والتوظيف، والحقيقة والمصالحة، والبيئة والعمل المناخي.

ويلاحظ أنه في كل مجال، لم يتم تحديد أهداف وإجراءات واضحة للتنفيذ، وتم الاكتفاء بالمبادئ الكلية المنظمة لكل هدف، وإيراد دليل على اهتمام الحكومة بتنفيذ هذا الهدف؛ ففي مجال القيادة والتأثير، تم الإشارة إلى إنشاء هيئة الخدمة الشبابية Canada Youth Service لمساعدة الشباب على اكتساب مهارات حياتية والمساهمة في رد الجميل لمجتمعاتهم باعتباره مثالاً على كيفية دعم الحكومة لتطوير القادة الشباب. كما تم، في مجال التوظيف، الاستشهاد بالبرنامج الفيدرالي لخبرة عمل الطلاب The Federal Student Work Experience Program (FSWEP)، والذي يقوم بتسكين الشباب في الوظائف التي تتطلب إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية مع التركيز على الشباب الأصليين والفتيات والشباب ذوي الإعاقة.

وتتميز الخبرة الكندية في مجال الشباب بأمرين: الأول، مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمع، وإفراد السياسة جزءاً خاصاً للشباب من السكان الأصليين باعتبارهم من أسرع الفئات الديمغرافية نمواً، والاعتراف بمعاناتهم من مشاكل الوصول إلى الشرب النظيف والماء والغذاء بأسعار معقولة، والسكن الملائم أو جودة الصحة وخدمات التعليم. وأكدت السياسة على حقوقهم في الوصول المستدام إلى الفرص الثقافية والحساسة، وذلك بما يبرز الحقوق والمبادئ التي نص عليها إعلان الأمم المتحدة في شأن حقوق الشعوب الأصلية، وتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة الكندية.

والأمر الثاني، حرص السياسة في الجزء الأخير المعنون بـ "التقدم للإمام" على الإشارة إلى مجموعة الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها خلال فترة تنفيذ السياسة، وأهمها قيام الحكومة ابتداءً من عام 2020 بإصدار تقرير كل أربع سنوات يسلط الضوء على وضع الشباب في الدولة وجهود ومبادرات الحكومة في تمكينهم، ويشمل التقرير الإشارة إلى أوضاع الشباب من السكان الأصليين والفجوة بينهم وبين الشباب غير الأصليين؛ وأيضاً التعهد بضمان تمثيل الشباب عبر نطاق المنظمات الفيدرالية من خلال مواصلة زيادة تمثيل الشباب في التعيينات الحكومية Governor in Council Appointments (GIN)، وضم شباب إلى عضوية مجالس إدارات 75% من مؤسسات الإنتاج - شركات تملكها الحكومة وتعمل بأسلوب القطاع الخاص - في غضون الخمس السنوات المقبلة.

[1] Canada's Youth Policy, April, 15, 2020. Accessible at: https://www.canada.ca/en/youth/programs/policy.html

3. جنوب أفريقيا

تمتلك جنوب أفريقيا سجلاً حافلاً في مجال السياسة الوطنية للشباب يرجع إلى عام 1997 حين تم صياغة السياسة الوطنية للشباب لعام 2000؛ ورغم أن هذه السياسة لم تدخل حيز النفاذ، إلا أنها مثلت إطاراً استرشادياً لقطاع الشباب وقتها، وارتكز عليها إطار السياسة الوطنية لتنمية الشباب 2002-2007 [1]؛ ولهذا تعتبر السياسة الوطنية التي غطت الفترة 2009-2014 هي أول سياسة وطنية يتم اعتمادها وتطبيقها، وتلتها وثيقة السياسة الثانية للفترة 2015-2020، ثم الوثيقة الثالثة المطبقة حالياً، والتي تغطي الفترة 2020-2030 [2].

تستهدف السياسة الوطنية للشباب ضمن الشريحة العمرية 14-35 سنة الذين مثلوا نحو ثلث عدد السكان في 2020، تحقيق رؤية الوصول إلى "تنمية متكاملة وشاملة ومستدامة، واعية بالاختلالات التاريخية، والحقائق الحالية، والتباينات في بناء قدرات الشباب حتى يتمكنوا بدورهم من المساهمة في بناء حياة أفضل للجميع"، وذلك من خلال تحقيق عدة أهداف؛ هي: دمج تنمية الشباب في صلب السياسات والبرامج والميزانية الوطنية؛ تسريع وصول الشباب إلى الفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات الجودة؛ تحسين التماسك والوصول إلى مقدمي خدمات تنمية الشباب؛ تسهيل انتقال الشباب السلس نحو الاستقلال؛ غرس ثقافة حب الوطن بين الشباب وتعزيزها؛ دعم مؤسسات تنمية الشباب في تقديم حزم خدمات منسقة؛ التعاون مع الشباب في بناء جنوب أفريقيا وأفريقيا وعالم أفضل.

كما حددت "السياسة" 12 مبدأً حاكماً لتحقيق الرؤية والرسالة والأهداف؛ هي: الإتاحة، والتنمية المستدامة القائمة على الأصول، والاستجابة للنوع، والكلية، والتكامل، وعدم التمييز، والمشاركة والدمج، والتعويض، والمرونة، والتماسك الاجتماعي، والشفافية، والاعتماد على خدمة/إسهام الشباب.

وهناك ثمانية تحديات رئيسية تواجه الشباب الجنوب الأفريقي؛ وهي: وجود معدلات انخفاض عالية وانتقال منخفض من المدرسة إلى العمل؛ وانخفاض مستوى المهارات وعدم تطابقها؛ وتوطن البطالة الهيكلية بين الشباب وانخفاض روح ريادية الأعمال؛ والعوائد السيئة للصحة النفسية والعقلية؛ وحالة الصناعات الثقافية والإبداعية غير المأهولة؛ وتآكل النسيج الاجتماعي والمواطنة النشطة؛ وعدم وجود موارد كافية لتنمية الشباب؛ وضعف التنسيق بين الخدمات المقدمة له. واستناداً إلى التحديات السابقة؛ حددت السياسة الوطنية خمس أولويات للعمل؛ هي: جودة التعليم والمهارات والفرص الثانية؛ والتحول الاقتصادي وريادة الأعمال وخلق الوظيفة؛ ودعم الصحة الجسدية والعقلية؛ والتماسك الاجتماعي وبناء الأمة؛ وآلية فعالة ومستجيبة لتنمية الشباب. وبداخل كل مجال، حددت عدداً من التدخلات المستهدفة.

ومن خلال تحليل تطور السياسة الوطنية للشباب في جنوب أفريقيا، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأمور التي تتميز بها، وهي:

أ. الأخذ في الاعتبار تأثيرات جائحة كورونا، وذلك كما برز في إشارة وزيرة الرئاسة للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة خلال تقديمها لوثيقة السياسة الوطنية للشباب 2020-2030، إلى أن مراجعة «السياسة» تمت في ظروف فيروس كورونا، التي فرضت واقعاً معقداً على صنع القرار، خاصة في مجال تخفيض خط الأساس الذي تنطلق منه هذه السياسة، وما فرضته من أهمية تحصين المجتمع والكتلة الشابة من التأثيرات السلبية للتحديات الاقتصادية والأمراض التي تواجههم، والتي - وإن كانت موجودة قبل الجائحة - إلا أنها تفاقمت بعدها، خاصة فيما يتعلق بتعطيل التعليم والعزلة الاجتماعية والقلق إلى جانب الانخفاض العام في الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية والجنسية، وعدم وجود وظائف للشباب الباحث عنها ومعاناة أصحاب الأعمال الشباب، وذلك بسبب اعتبارات الإغلاق.

[1] National Youth Policy 2009-2014, p.5. Available at: https://www.youthpolicy.org/national/South_Africa_2009_National_Youth_Policy.pdf

[2] National Youth Policy 2020-2030, Department of Women, Youth and Persons with Disabilities, Republic of South Africa. Available at: NYPDraft-2030-28-July-2020.pdf (women.gov.za)

ب. البناء على الخبرات السابقة بهدف تحسين وتطوير التدخلات المُدرجة بـ"السياسة"، ويتضح ذلك من خلال تخصيص جزء خاص يتناول التقدم المحرز في تنفيذ أولويات عمل السياسات السابقة، وملاحظة تطابق أولويات العمل المنصوص عليها في آخر سياسة شبابية مع الأولويات التي ركزت عليها الوثائق السابقة للسياسات الوطنية للشباب من حيث المضمون حتى مع اختلاف الترتيب وتغير بعض المسميات؛ ففي وثيقة 2009-2014، تمثلت التدخلات في: التعليم، والمشاركة الاقتصادية، والصحة والرفاهية، والتماسك الاجتماعي والمشاركة المدنية، والخدمة الوطنية للشباب. وفي وثيقة 2015-2020، احتل هدف المشاركة الاقتصادية والتحول الأولوية الأولى تلاه هدف التعليم والمهارات والفرص في الأولوية الثانية، ثم هدف الرعاية الصحية، ثم التدخلان الأخيران كما هما[1].

ت. انعكاس تأثير الخبرة التاريخية على صياغة السياسة الوطنية وهو ما برز في الإبقاء على السن المرتفعة لتعريف الشباب بسبب الاختلالات التاريخية[2]، وفي إشارة أكثر من جزء من «السياسة» إلى تأثيرات هذه الخبرة على تباطؤ النمو الاقتصادي وتدني الأوضاع المعيشية التي يواجهها الشباب، وفي الإبقاء على التدخل الخاص بالتماسك الاجتماعي وبناء الأمة، وهو الأمر الذي استمر منذ السياسة الوطنية لعام 2004.

ث. التأكيد على أهمية عنصر المتابعة والتقويم من خلال تخصيص جزء مستقل له في نهاية «السياسة الوطنية»، والعمل على تطوير إطار منظم لتلك العملية خلال أربعة شهور من تاريخ الموافقة عليها. ويعتمد ذلك الإطار على مجموعة من المؤشرات المرتفعة المستوى التي تقيس إسهامات الجهات المنفذة على مستوى الدولة كلها من خلال إدارة/ هيئة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يتفق مع إطار سياسة التقييم الوطني الذي وضعته الحكومة.

ج. مواكبة التطورات العالمية من خلال التأكيد على تطوير «السياسة» في ظل متطلبات التطورات التكنولوجية المتلاحقة، والتوصية بتدخلات تضمن تعزيز أهمية وصول الشباب إلى البيانات المجانية أو ميسورة التكلفة، وإيصال البنية التحتية إلى أوسع نطاق من المناطق المحرومة ومعظمها من المناطق الريفية، ودعم وصول الشباب إلى المعلومات ووسائل الاتصال، وذلك ضمن الأولوية الرابعة الخاصة بالتماسك الاجتماعي وبناء الأمة.

4. اليابان

أصدرت اليابان سياستها الوطنية لتنمية الشباب في ديسمبر 2008. وبعدها بعامين، استبدلت هذه السياسة بـ "رؤية النشء والشباب لعام 2010"، والتي استندت إلى نص المادة (8 أ) من قانون تعزيز تنمية ودعم الأطفال والشباب (القانون رقم 71 لسنة 2009) الذي سنه البرلمان في 2009، ودخل حيز النفاذ في إبريل 2010 [3]. ويُشرف على تنفيذ هذه الرؤية - وقت كتابة هذا الدراسة[4]- وعلى سياسات وبرامج الشباب في اليابان مكتب رئيس الوزراء مباشرة، وذلك من خلال المدير العام لسياسات المجتمع المتماسك الذي تشمل أولى مهامه "التنشئة السليمة للشباب، بما في ذلك تعزيز التبادل الدولي للشباب"[5].

استهدفت "الرؤية" النشء والشباب في الشريحة العمرية أقل من 30 سنة. وحددت خمسة مبادئ رئيسية لعملها، هي: احترام المصالح الفضلى للأطفال والشباب (اتساقاً مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل)، والشراكة بين الأطفال والشباب وكبار السن، وتقديم الدعم للأطفال والشباب ليثبتوا أنفسهم ويصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع، وتنفيذ الدعم الشامل وفقاً لحالة كل طفل على حدة أو شاب على مستويات متعددة عبر المجتمع بأسره، وإعادة النظر في كيف ينبغي أن يكون الراشدون في المجتمع.

[1] National Youth Policy 2020, Available at: https://static.pmg.org.za/170607NYP_2020.pdf

[2] حرصت الوثيقة على الإشارة إلى أن ذلك السن يتماشى مع سن الشباب المنصوص عليه في ميثاق الشباب الأفريقي، وهو 51-53 سنة.

[3] Vision for Children and Young People, Headquarters for Promotion of Development and Support for Children and Young People, July 2010. Available at: Japan_2010_Youth_Policy_Vision.pdf (youthpolicy.org)

[4] أشرف على تنفيذ السياسة الوطنية في 2008 مقر تنمية الشباب بمجلس الوزراء الياباني Headquarters for Youth Development، وعلى رؤية النشء والشباب وقت إصدارها في 2010 مقر تعزيز التنمية ودعم النشء والشباب Headquarters for Promotion of Development and Support for Children and Young People

[5] Policies on Cohesive Society, Cabinet Office. Available at: Policies on Cohesive Society - Cabinet Office Home Page (cao.go.jp)

وفي ضوء هذه المبادئ، حُددت ثلاث أولويات للعمل؛ هي: مساعدة الأطفال والشباب على تعلم كيفية عيش حياة نشطة وسعيدة، ودعم الأطفال والشباب وأسرهم الذين يواجهون الصعوبات، وتطوير داعمين مختلفين لتنفيذ الإجراءات على المستوى المحلي.

وبناء على هذه الأولويات والأهداف، استهدفت "الرؤية" تنفيذ مجموعة متكاملة من الإجراءات على المستويين المركزي والمحلي؛ منها على سبيل المثال: المهارات الحياتية الأساسية للشباب، ودعم برامج التربية المدنية، وتحسين أنظمة الاستشارة لضمان صحة الشباب وسلامتهم، وتشجيع الاستقلال المهني والتوظيف. وأوضحت الرؤية أنه سيتم مراجعتها كل خمس سنوات.

وتتميز التجربة اليابانية في مجال الشباب بعدد من الأمور هي:

أ. **التزام مجلس الوزراء بتقديم تقرير دوري عن وضع الأطفال والشباب وحالة تنفيذ تدابير التنمية والدعم للأطفال والشباب التي قامت بها الحكومة إلى الجمعية الوطنية (البرلمان الياباني) مرة كل سنة،** وذلك وفقاً للمادة 6 من القانون رقم 71 لسنة 2009. ويُشار إلى هذا التقرير باسم "الكتاب/ الورقة البيضاء حول النشء والشباب". وقد تم خلال الفترة من إصدار رؤية النشء والشباب في 2010 وحتى عام 2020، إصدار عدد (11) تقريراً وفقاً للقانون.

ب. **دورية القيام باستطلاعات ومسوح رأي عن أوضاع النشء والشباب** في الدولة كان آخرها المسح الذي أجراه مكتب رئيس مجلس الوزراء خلال الفترة نوفمبر - ديسمبر 2019 على عينة من 10 آلاف طفل وشاب في الشريحة العمرية 19-13 سنة، وغطى سبعة مجالات، هي: النظرة إلى الحياة/الإنجاز، والصعوبات التي يواجهها الأطفال والشباب، والعلاقة مع الآخرين، ووكالات الدعم، والأنشطة مع الآخرين خارج المدرسة ومكان العمل، والمشاركة الاجتماعية، والرؤية المستقبلية[1].

وشملت السنوات السابقة مسوحاً ركزت على عدد مختلف من القضايا حيث ركز مسح 2019 على سبيل المثال على مقارنة المواقف الخاصة بشباب اليابان وعدد من الدول الأجنبية تجاه قضايا النظرة إلى الحياة، والأمة والمجتمع، والمجتمع المحلي، والعمل التطوعي، والوظيفة، والمدرسة، والأسرة، وذلك بهدف التعرف بدقة على خصائص ومشاكل الشباب الياباني. وشملت هذه الدول كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، والسويد[2].

ج. **توسيع نطاق معالجة مشاكل النشء والشباب الذين يعانون صعوبات الحياة** لتشمل أيضاً تحسين أوضاع أسرهم.

د. **تميز الممارسة على المستوى الدولي،** وذلك من خلال البرنامجين اللذين ينفذهما مكتب مجلس الوزراء، وهما: إرسال الشباب اليابانيين ودعوة الشباب الأجانب إلى اليابان باستخدام الطائرات، والتبادل المتعدد الجنسيات باستخدام السفن، وأبرزها سفينة شباب العالم، وسفينة جنوب شرق آسيا واليابان للشباب. وبعد انتهاء برامج التبادل، ينضم الشباب الياباني إلى جمعية الخريجين والمنظمة الدولية لتبادل الشباب في اليابان، وينضم الشباب الأجنبي إلى روابط خريجي هذه البرامج القائمة في دولهم، والتي تتم بتنسيق مع السفارات اليابانية حول العالم[3].

غير أنه مع هذا، فإن اليابان تفتقد إلى مجالس وطنية للشباب، وعادة ما يشارك الشباب في المجتمع المدني حسب القطاع؛ ومن أبرز الشبكات الشبابية القطاعية رابطة الشباب الياباني للبيئة، وشبكة شباب الآسيان في اليابان[4].

[1] White Paper on Children and Young People 2020, Cabinet Office, Government of Japan, July 2020. Available at: White Paper on Children and Young People2020 <Summary> (cao.go.jp)

[2] White Paper on Children and Young People 2019, Cabinet Office, Government of Japan, June 2019. Available at: White Paper on Children and Young People 2019(Summary) (cao.go.jp)

[3] International Youth Exchange Programs, Cabinet Office. Available at: International Youth Exchange Programs - Cabinet Office Home Page (cao.go.jp)

[4] Factsheet: Japan. Available at: Japan | Factsheets | Youthpolicy.org

5. أيرلندا[1]

أطلقت أيرلندا استراتيجيتها الوطنية في المُدة 2015-2020 للشباب في الشريحة العمرية 10-24 سنة. وارتكزت هذه السياسة على "إطار السياسة الوطنية للأطفال والشباب 2014-2020: عوائد أفضل ونتائج أكثر إشراقاً" للشريحة العمرية أقل من 25 سنة، والذي يعتبر الإطار الأوسع والأشمل المنظم لسياسة النشء والشباب في الدولة، وهي تُكمل الاستراتيجية الوطنية لمشاركة الأطفال والشباب في صنع القرار 2015-2020.

هدفت الاستراتيجية إلى "تمكين جميع الشباب من تحقيق أقصى إمكاناتهم من خلال احترام حقوقهم وسماع أصواتهم مع حمايتهم ودعمهم أثناء انتقالهم من الطفولة إلى سن الرشد"، وذلك من خلال العمل على تحقيق خمسة مخرجات رئيسية، هي: سلامة عقلية وجسدية نشطة وصحية، وتحقيق الإمكانات الكاملة في جميع مجالات التعلم والتنمية، وتحقيق الأمن والحماية من الأذى، وتوفير الأمن الاقتصادي والفرص، وضمان الاتصال والإسهام والمشاركة. وذلك بواقع هدفين لكل مُخرج من المخرجات المستهدفة.

فعلى سبيل المثال، تضمن المخرج الأول الخاص بالسلامة العقلية والجسدية النشطة والصحية هدفين هما: تمتع الشباب بأسلوب حياة صحي، ولاسيما فيما يتعلق بصحتهم الجسدية والعقلية والجنسية ورفاههم، واستفادة الشباب من المشاركة في الأنشطة الترفيهية والفرص الثقافية، بما في ذلك العمل الشبابي والفنون والرياضة. وتضمن المخرج الثالث الخاص بالأمن والحماية من الأذى هدف دعم الشباب، وخاصة الضعفاء والمهمشين منهم؛ ليشعروا بالأمان في المنزل والمدرسة، وفي مجتمعاتهم وعبر الإنترنت، وتمكينهم من التحدث علانية عند الشعور بعدم الأمان أو الضعف، والهدف الآخر هو توفير أماكن ومساحات آمنة للشباب على نحو يمكنهم من الاختلاط وتنمية أنفسهم.

ولتحقيق هذه المخرجات والأهداف، حددت وثيقة الاستراتيجية أكثر من 50 أولوية عمل خلال الفترة 2015-2017؛ منها تعزيز خدمات الصحة النفسية للشباب عبر الإنترنت والمضمونة الجودة بين الشباب وداخل أماكن العمل الشبابي والتعليم، وتطوير سياسة وخطة عمل وطنية لمعالجة قضية السمنة بين الشباب، وتطوير نظام وطني للاعتراف بالتعليم الرسمي وغير الرسمي بما يتماشى مع توصية مجلس الاتحاد الأوروبي لعام 2012 باعتماد التعليم غير الرسمي والرسمي، وتعزيز مبادرات ريادة الأعمال الشبابية في المدارس وفي بيئة العمل الشبابي ودعمها.

وقد استندت استراتيجية أيرلندا في صياغتها على عملية تشاور وطني شارك فيها خلال الفترة ديسمبر 2014 - مارس 2015 أكثر من 4600 شخص، منهم 4 آلاف شاب وفتاة دون سن الخامسة والعشرين، وعلى آراء الشباب في المشاورات السابقة، والتي تم تضمين نتائجها في عدد من التقارير التي أصدرتها الحكومة، ولعل أبرزها التشاور الوطني في عام 2011، والذي شارك فيه حوالي 67 ألف شاب وفتاة، وتم نشر نتائجه في نوفمبر 2012 [2]. كما أن هذه المشاورات لم تقتصر على الشباب من خلال استطلاع الرأي عبر الإنترنت، بل شملت أيضاً مسح آراء العاملين مع الشباب بشكل منفصل.

وتتميز تجربة أيرلندا في مجال صياغة السياسة الوطنية بطابعها المؤسسي، واعتمادها على المنظمات الشبابية سواء في عملية الصياغة أو المتابعة والتقويم. فقد أسندت عملية وضع السياسة، بالتعاون مع الشركاء خلال الفترة 2013-2014، إلى اللجنة الاستشارية الوطنية للعمل الشبابي. وبعد هذا شكلت الوزارة مجموعة عمل الاستراتيجية الوطنية للشباب لتطوير عمل اللجنة السابقة، وتم دعم عمل المجموعة من قبل مجموعة استشارية شكّلها مجلس الشباب الوطني في أيرلندا الذي يضم في عضويته حوالي 18 منظمة شبابية تطوعية.

وهذه الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها تم إسنادها إلى هيئة/إدارة النشء وشؤون الشباب[3]، والتي شكلت فريقاً قائداً لتنفيذ الاستراتيجية من الإدارة والخبراء المعنيين يكون من ضمن مهامه إصدار تقرير سنوي عن التقدم في تنفيذ الاستراتيجية، والقيام بمهمة التقييم في نصف مدة تطبيق الاستراتيجية، أي في عام 2017.

[1] National Youth Strategy 2015-2020, Department of Children and Youth Affairs, Ireland, 2015. Available at: https://www.youthdeved.ie/wp-content/uploads/2019/04/20151008NatYouthStrat2015to2020.pdf

[2] Report of The National Policy Framework for Children and Young People 2014-2020, Department of Children, Equality, Disability, Integration and Youth , published on 16 April 2014. Available at: https://www.gov.ie/en/publication/63a1ff-report-of-the-national-policy-framework-for-children-young-people-20/

[3] تغير مسمى هذه الهيئة في أيرلندا في أكتوبر 0202 ليصبح هيئة النشء والمساواة والإعاقة والاندماج والشباب، ويشرف عليها وزير ويعاونه وزير دولة.

6. المملكة الأردنية الهاشمية

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية ثاني دولة عربية قامت بوضع سياسة وطنية للشباب بعد مملكة البحرين في عام 2004، إذ أطلقت استراتيجيتها الأولى للفترة من 2009-2009، وذلك بعد تنظيم لقاءات وحملات استماع شارك فيها 90481 شاباً وفتاة، وانعقدت لقاءات مع المسؤولين عن المؤسسات الشبابية فيها، وشملت الاستراتيجية تسعة مجالات، هي: المشاركة، والحقوق المدنية والمواطنة، والأنشطة الترويجية ووقت الفراغ، والثقافة والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات، والعولمة، والتعليم والتدريب، والعمل، والصحة والبيئة[1].

وكسابقتها، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للشباب للفترة 2019-2025 [2] في منهجيتها على آراء الشباب من خلال نتائج الدراسة المسحية لواقع الشباب في المملكة واحتياجاتهم، والتي شارك فيها 60 ألف شاب وفتاة في 2017، وعلى نتائج استطلاع الرأي والمجموعات البؤرية التي قامت بها وزارة الشباب في العام نفسه، والتي تم مراجعتها لأغراض وضع الاستراتيجية من خلال التواصل مع الشباب عبر مختلف الأدوات التقنية، وجلسات العصف الذهني المركزة، وكذلك على نتائج لقاءات العاملين والخبراء والقيادات الشبابية.

وعددت الوثيقة المدخلات التي اعتمدت عليها في صياغتها، والتي اتسمت بالشمولية والتكامل، بحيث شملت بالإضافة لآراء الشباب التوجيهات الملَكية، وخطط الدولة وبرامجها؛ مثل وثيقة الأردن 2025 ووثيقة سياسات الفرصة السكانية المحدثة لعام 2017، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018، والاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة التي أصدرتها وزارات الدولة المختلفة أو التي غطت موضوعات قطاعية مثل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2011-2020 واستراتيجية الحد من الفقر 2013-2020، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016-2025. علاوة على مخرجات الاستراتيجية الوطنية السابقة، ونتائج الدراسة التقييمية للاستراتيجية الأولى 2004-2009، والتجارب الريادية في مجال الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للشباب، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للعملية الشبابية باستخدام أسلوب التحليل الرباعي، والتغذية الراجعة من الجهات المعنية.

في هذا الإطار، استهدفت الاستراتيجية الشباب في الشريحة العمرية 12-30 سنة بهدف الوصول إلى رؤية "شباب أردني الهوية والانتماء عالمي التفكير"، وتحقيق الهدف الوطني المتعلق بـ "بناء جيل قادر على الإبداع والابتكار ذي إنتاجية مرتفعة"، وذلك من خلال سبعة محاور، هي: التعليم والتكنولوجيا، والمواطنة الفاعلة، والمشاركة والقيادة الفاعلة، والريادة والتمكين الاقتصادي، وسيادة القانون والحاكمية الرشيدة، والأمن والسلم المجتمعي، والصحة والنشاط البدني.

ويلاحظ من تحليل هذه المحاور أنها أعطت أولوية أولى لمحور التعليم والتكنولوجيا بدلاً من المشاركة والحقوق المدنية والمواطنة الذي ميز استراتيجيات العمل السابقة. ويأتي ذلك منسجماً مع الهدف الوطني العام الذي حددته الاستراتيجية، وذلك كما يتضح في الجدول رقم (1)، كما أنها حددت مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي يسعى كل محور إلى تحقيقها.

[1] الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2005-2009، المجلس الأعلى للشباب، متاح على الرابط: http://www.hcy.gov.jo/node/89

[2] الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2019-2025، وزارة الشباب والرياضة. متاح على الرابط: http://www.moy.gov.jo/?q=ar/node/2769

الجدول رقم (1)
محاور عمل الاستراتيجيات الوطنية للشباب 2005 - 2019

م	2009 - 2005	2015 - 2011 [1]	2025 - 2019
.1	المشاركة	الحقوق المدنية والمواطنة	التعليم والتكنولوجيا
.2	الحقوق المدنية والمواطنة	المشاركة المجتمعية	المواطنة الفاعلة
.3	الأنشطة الترويجية ووقت الفراغ	النموذج الأردني الخاص ببناء الشخصية الشبابية	المشاركة والقيادة الفاعلة
.4	الثقافة والإعلام	الأصالة والحداثة	الريادة والتمكين الاقتصادي
.5	تكنولوجيا المعلومات والعولمة	الحاكمية الرشيدة	سيادة القانون والحاكمية الرشيدة
.6	التعليم والتدريب	التنمية الشاملة المستدامة	الأمن والسلم المجتمعي
.7	العمل	التغيير الحقيقي ومحركات التغيير	الصحة والنشاط البدني
.8	الصحة	الأمن الناعم (الأمن الإنساني)	
.9	البيئة	الأمن الوطني والسلامة الوطنية	
.10		البيئة الآمنة	

وتتميز التجربة الأردنية في مجال الشباب بأربعة أمور أساسية:

- **الأول:** إدخال المتغيرات الجديدة في العمل الشبابي في وثيقة السياسة، فقد أضاف مشروع وثيقة 2011-2015 محورين للسياسة يتعلقان بالنموذج الأردني الخاص ببناء الشخصية الشبابية، والتغيير الحقيقي ومحركات التغيير. كما أبرزت أن "الأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة وتأثيرها على الشباب واتجاهاتهم"[2] تعتبر من ضمن التهديدات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019-2025.
- **والثاني:** تحديد مشروعات رئيسية يتم تنفيذها في إطار خطة عمل الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال، تضمن الهدف الأول الخاص بتطوير بيئة تعليمية علمية وتربوية آمنة وداعمة ومحفزة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات عدداً من المشروعات المقترحة؛ كالتي تمثلت في تطوير المناهج التعليمية والتربوية لتصبح أكثر تشاركية وإنتاجية ومواكبة للتطور التكنولوجي، وتحسين البيئة التعليمية والتربوية في المدارس والجامعات، وبناء قدرات معلمي وأساتذة الجامعات في مجال العمل الشبابي، وتطوير برامج مجتمعية تربط الشباب بالواقع الفعلي لمجتمعهم من خلال توظيف التكنولوجيا، وتعزيز مشاركة الشباب في النشاطات الصيفية في المدارس والجامعات وربطها بمنصات الأنشطة اللامنهجية بالدولة... إلخ. وتضمن كل مشروع الجهة المسؤولة عن التنفيذ، والشركاء، والفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ، ومؤشرات الأداء، ومعادلة قياس المؤشر، والمستهدف العام أو السنوي، والمخاطر المتعلقة بتنفيذ الهدف.
- **والثالث:** تحديد مصادر التمويل من خلال تحمّل كل جهة حكومية تكلفة تنفيذ الأهداف المتعلقة بها، وإعطاء وزارة الشباب والرياضة الدور الرئيسي في عملية متابعة وتقويم تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع الجهات المعنية، بحيث "تقوم كل جهة معنية بقياس مؤشرات الأداء كما هي محددة في الاستراتيجية وفق الآلية المعتمدة في وزارة الشباب للمتابعة والتقييم. كما تتولى كل جهة مسؤولة إعداد التقارير الدورية وتقديمها لوزارة الشباب، والتي تقوم بدورها بتجميع كافة التقارير من الجهات المنفذة وإعداد تقرير شامل للإنجاز ورفعه لرئاسة الوزراء للاطلاع عليه والتوجيه"[3].

[1] مشروع تطوير قطاع الشباب في الأردن، الاستراتيجية الوطنية للشباب/المرحلة الثانية 2011-2015- ملخص وثيقة الاستراتيجية، عمان، 30 ديسمبر 2010. ويبدو أن هذه الاستراتيجية لم تصدر أو يتم العمل بها، كما يتضح في عدم إشارة الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019-2025 لها.

[2] الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2019-2025، مرجع سابق، ص 25.

[3] المرجع السابق، ص 20.

- **والرابع:** التميز في مجال العمل الدولي المعنيّ بالشباب، ويتضح ذلك من خلال استضافة أكبر عدد من المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة مقارنة بالدول العربية الأخرى، مثل مصر وتونس، وفي تقديمها لقرار مجلس الأمن رقم 2250 لسنة 2015 حول "الشباب والأمن والسلم" والذي اعتمده المجلس في ديسمبر 2015، وأتى استكمالاً للجهود التي بدأها الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، خلال رئاسته جلسة النقاش المفتوحة في مجلس الأمن حول "دور الشباب في مجابهة التطرف العنيف وتعزيز السلام"[1]. كما قدمت المملكة الأردنية أول مبعوث للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب، وهو السيد/أحمد الهنداوي، وشغل منصبه خلال الفترة 2013-2017 [2]، وانتقل بعدها ليتولى منصب السكرتير العام لمنظمة الكشفية العالمية (مارس 2017 -...).

7. المغرب

يعتبر المغرب من الدول المتميزة في مجال السياسات الوطنية للشباب، حيث أصدر «الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030»[3]. وذلك بعد سلسلة من التطورات التي هدفت إلى تمكين الشباب وأهمها صدور دستور 2011، والذي أفرد مادة خاصة أوجبت على السلطات اتخاذ التدابير اللازمة تجاه توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة والاجتماعية، وتيسير وصولهم إلى مجالات الثقافة والعلم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، وإنشاء مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي (الفصل 33)، وقد تم النص على مهام هذا المجلس في الفصل 170 من الدستور[4]. وكذلك نص القانون التنظيمي لمجلس النواب الصادر عام 2011 على تخصيص 30 مقعداً من الشباب الذكور ممن لا يزيد سنهم على أربعين سنة وقت الاقتراع (المادة 23)[5].

وعزز ذلك إشارة خطاب الملك محمد السادس إلى الشعب في 20 أغسطس 2012، والذي أوضح أنه «يجب التعامل مع الشباب كطاقة مفعلة للتنمية، وهو ما يقتضي بلورة استراتيجية شاملة، وذلك باعتماد سياسة تجمع، بشكل متناغم ومنسجم، مختلف هذه الخدمات»، وتم تنظيم الحوار الوطني للشباب في شهر سبتمبر من العام نفسه، والذي شارك فيه 27 ألف شاب وشابة.

وتستهدف الاستراتيجية الشباب في الشريحة العمرية 15-29 سنة، والذين بلغ عددهم في عام 2015 حوالي 30% من إجمالي عدد السكان مع توسيع نطاق عمل الاستراتيجية ليتجاوز هذا السن في أوساط الفئات المحرومة من الشباب حتى «يتسنى لهم الاستفادة من السياسات المندمجة ويتم إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي».

كما تهدف الاستراتيجية إلى ضمان استثمارات نوعية في الشباب المغربي «على غرار الاستثمارات في الطفولة»، وتوفير الخطوط العريضة والتوجهات الاستراتيجية لمجموع الفاعلين العموميين في مجال النهوض بالشباب، وضمان تناسق العمل الحكومي الذي يستهدف الشباب، وإتمام الاستراتيجيات والمخططات القطاعية، وذلك كله من خلال خمسة محاور أساسية؛ هي: الرفع من الفرص الاقتصادية المتاحة للشباب ومن قابليتهم للتشغيل، وتطوير ولوجهم إلى الخدمات الأساسية وتحسين جودتها وتقليص الفوارق الجغرافية، وتشجيع مشاركتهم الفاعلة في الحياة الاجتماعية والمدنية وفي صناعة القرار، وتقوية المقتضيات المؤسساتية المتعلقة بالتواصل والإعلام والتقييم والحوكمة.

[1] مجلس الأمن الدولي يعتمد قراراً تاريخياً حول الشباب والسلم والأمن بطلب من الأردن، أخبار الأمم المتحدة، 9 ديسمبر 2015، متاح على الرابط: مجلس الأمن الدولي يعتمد قراراً تاريخيا حول الشباب والسلم والأمن بطلب من الأردن | أخبار الأمم المتحدة (un.org)

[2] احمد الهنداوي يتحدث عن تعيينه مبعوثاً للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب، برنامج حلوة يا دنيا - الأردن، 5 إبريل 2014. متاح على الرابط: احمد الهنداوي يتحدث عن تعيينه مبعوثًا للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب YouTube

[3] انظر نص الاستراتيجية على الرابط: http://delegation.mjs.gov.ma/tarfaya/images/pdf/stratgie.pdf

[4] دستور المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، مديرية المطبعة الرسمية، 2011. متاح على الرابط: http://www.sgg.gov.ma/Portals/1/lois/constitution_2011_Ar.pdf

[5] قانون تنظيمي رقم 27.11 يتعلق بمجلس النواب المغربي، الجريدة الرسمية المغربية، عدد 5987، 19 ذو القعدة 1432 (17 أكتوبر 2011). تغيرت هذه المادة في تعديلات القانون في 2016 لتنص على أن تكون هذه المقاعد مخصصة للشباب من الجنسين.

وفي مجال الجدول الزمني لإدخال هذه المحاور حيز التنفيذ، حددت الاستراتيجية 62 إجراءً ذا أولوية للتحقيق في عام 2020، و75 إجراءً تكميلياً حتى 2030، وأوردت الاستراتيجية ملحقاً خاصاً بذلك الغرض (هو الملحق رقم 3).

وبالإضافة إلى المجالات التقليدية لسياسات الشباب، **تميز المغرب في عمله الشبابي بالحرص على تفعيل دور الشباب في الممارسة السياسية.** واتضح ذلك من خلال القانون التنظيمي للأحزاب في المغرب وتعديلاته خلال الفترة 2011 2021-، والذي أبقى في آخر تعديل له في مايو 2021 في المادة 26 على أنه "يعمل كل حزب سياسي على توسيع وتعميم مشاركة النساء والشباب في التنمية السياسية للبلاد. كما يتعين على كل حزب سياسي أن يحدد في نظامه الأساسي نسبة الشباب الواجب إشراكها في الأجهزة المسيرة للحزب"[1]. وتزامن هذا مع استحداث اللائحة الوطنية الخاصة بالشباب في 2011، والتي خصصت 30 مقعداً للشباب تحت سن 40 سنة في البرلمان من أصل 395 عضواً ينتخبون بالاقتراع العام المباشر عن طريق الاقتراع باللائحة قبل أن يتم إلغاؤها بموجب تعديلات القانون التنظيمي لمجلس النواب في 2021 بعد حالة جدل بين المؤيدين والمعارضين لوجودها[2].

8. دولة الإمارات العربية المتحدة

قامت حكومة دولة الإمارات في أكتوبر 2016 بإطلاق الأجندة الوطنية للشباب[3] بهدف خلق "جيل من الشباب المنتج يتمتع بروح المبادرة والريادة ويجسدون القيم الإماراتية". وحددت الأجندة خمسة أهداف رئيسية تسعى لتحقيقها خلال فترة خمس سنوات، هي: شباب مشارك ومُمَكن يساهم بفاعلية في وضع برامج العمل المحلية والعالمية، وشباب وطني متمسك بالقيم يجسد الهوية والثقافة الوطنية، وشباب منتج وريادي يحقق كامل إمكانياته، وشباب مسؤول ومستقر يخطط للمستقبل، وشباب يتمتع بالصحة وآمن يدافع عن وطنه. وبداخل كل هدف رئيسي مجموعة من الأولويات الفرعية.

واستندت الأجندة في صياغتها إلى تحليل المراحل العمرية للشباب في الشريحة العمرية 15-35 سنة، والتي تتمثل أبرز تحولاتها الرئيسية في: التعليم، والعمل، واتباع نمط حياة صحيّ وآمن، والبدء في تكوين أسرة، وممارسة المواطنة والعمل الوطني. وكذلك تم الربط بين الأجندة ورؤية الإمارات 2021، والأجندة الوطنية للدولة، والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة. وكسائر وثائق السياسات الوطنية للشباب، اتبعت الأجندة نهجاً تشاركياً في صياغتها حيث اعتمدت على آراء الشباب سواء من خلال الحلقات الشبابية، أو مجالس الشباب المحلية، أو استطلاع رأي الشباب، أو مشاركاتهم على شبكات التواصل الاجتماعي من خلال الحوار الوطني حول الشباب الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

واعتمد هذا النهج التشاركي على تاريخ متأصل في الحالة الإماراتية بشأن مشاركة الشباب في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للشباب؛ ففي عام 2010 نصت الاستراتيجية الوطنية للشباب التي أطلقتها وزارة الثقافة وتنمية المجتمع على اختيار مجموعة من المتطوعين الشباب لتكوين نواة شبابية يطلق عليها "سفراء الاستراتيجية"، يبلغ عددها 100 متطوع، تمثلت مهمتهم في المشاركة بالأفكار وطرح تصوراتهم في إطار بلورة خطة الاستراتيجية وتنفيذها، إضافة لترجمتها إلى مشاريع ريادية يطلق عليها "مشاريع اهتمامات الشباب"، وقام السفراء بوضع الخطط وتنفيذها وتقييمها، لتنطلق من المجتمع نفسه وتلبي احتياجات الشباب وقتها[4].

[1] انظر: الأحزاب السياسية - القانون التنظيمي، وزارة العدل، المملكة المغربية، صيغة محينة بتاريخ 17 مايو 2021.

[2] ارتكزت أسانيد المؤيدين وغالبيتهم من المنتمين للشبيبات الحزبية/ أمانات الشباب على أن اللائحة مكنت الشباب من الحصول على عضوية مجلس النواب بعد أن كان يتم تهميشهم من جانب الأحزاب السياسية، في حين جاءت غالبية الانتقادات من عدم وضوح المعايير الخاصة بعملية اختيار الأحزاب لهؤلاء الشباب، ومن اقتراح بعض الشباب في عام 2016 أهمية منع كل من دخل البرلمان عن طريق اللائحة من الترشح مرة ثانية. انظر في عملية الجدل:
- تمثيل الشباب في البرلمان المغربي: نقاش مستمر في أفق «انتخابات تشرين»، موقع جريدة الحياة اللندنية، 28 مارس 2016.
- إلغاء لائحة الشباب الانتخابية يثير الجدل في المغرب، الإندبندنت العربية، 5 فبراير 2021.
- إلغاء لائحة الشباب الانتخابية يثير الجدل في المغرب | إندبندنت عربية (independentarabia.com)

[3] أجندة الشباب، المؤسسة الاتحادية للشباب. متاح على الرابط: https://agenda.youth.gov.ae/#agenda-development

[4] يوسف ورداني، سياسات إدماج الشباب في الوطن العربي. رؤية وتقييم (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2016)، ص 37.

وبالإضافة إلى الأجندة الوطنية للشباب، أطلقت المؤسسة الاتحادية للشباب استراتيجية خاصة بها للفترة 2020-2025 تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية؛ هي: بناء الشخصية، وتطوير البيئة الحاضنة، وتعزيز المشاركة، وذلك على نحو يتسق مع خبرات عدد كبير من الدول العربية التي يوجد لوزاراتها ومؤسساتها الوطنية سياسات واستراتيجيات منظمة لعملها.

وتتميز التجربة الإماراتية في مجال الشباب بالتكامل والشمولية، سواء على مستوى السياسات أو البرامج أو البنية المؤسسية المسؤولة عن تنفيذها، وذلك كما يلي:

1. **اهتمام القيادة السياسية:** برز هذا في حرص كل من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، على تطوير الأطر المؤسسية والتنفيذية الخاصة بالعمل الشبابي وضمان تمثيل الشباب في المؤسسات ولقاء الشباب والتواصل الدائم معهم. واتضح هذا المعنى الأخير بجلاء في الخلوة الشبابية التي حضرها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لمدة يومين في سبتمبر 2016 للحوار مع الشباب والمسؤولين والنقاش حول قضايا الشباب وكيفية تمكينهم في الدولة، موضحاً وقتها على شبكة تويتر أن "أغلبية شعبنا هم من فئة الشباب، والاهتمام بهم اهتمام بمستقبلنا، وتنميتهم تنمية لدولتنا، نحن دولة شابة ونفخر بشبابنا»، وهي تصريحات تكمل ما قاله سموه في مناسبات سابقة من أن "الحكومات لا تستطيع بناء تنمية راسخة لشعوبها من دون شراكة حقيقية مع شبابها[1].

2. **دمج الشباب في منظومة القيادة:** تم في 10 فبراير 2016 تعيين معالي شما المزروعي وزيرة دولة لشؤون الشباب عن عمر 22 سنة، وبلغ متوسط عمر الوزراء الجدد في هذه الحكومة التي عُرفت بحكومة المستقبل 38 عاماً[2]. وفي يونيو 2019، صدر قرار مجلس الوزراء بتعزيز مشاركة شباب وشابات الدولة في مجالس الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية بما لا يقل عن عضو واحد، وممن لا تتجاوز أعمارهم الـ 30 عاماً، ولمدة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات[3].

3. **المؤسساتية والحوكمة الرشيدة:** اعتمد مجلس الوزراء في فبراير 2016 إنشاء مجلس شباب الإمارات ليعمل "كجهة استشارية للحكومة في الموضوعات التي تخص الشباب"؛ وذلك لكونه حلقة وصل بين الشباب وبين صناع القرار، وجهة لرفع التوصيات للحكومة لرسم السياسات والاستراتيجيات التي تسهم في حل قضايا الشباب.

وفي 2017، استحدثت الحكومة آلية **مجالس الشباب** لضمان تمثيل وجهات نظر الشباب وتلبية احتياجاتهم في مراحل صناعة القرارات الحكومية وتطوير المشروعات الخاصة بهم، وبلغ عددها أربعة مجالس بالإضافة إلى مجلس شباب الإمارات؛ وهي: مجالس الشباب المحلية (7 مجالس على مستوى الإمارات السبع)، ومجالس الشباب الوزارية (8 وزارات[4])، ومجالس الشباب المؤسسية في القطاعين الخاص والعام (81 مجلساً)، ومجالس الشباب العالمية (مجلسان في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة).

[1] محمد بن راشد يطلق حواراً وطنياً حول تمكين الشباب"، موقع البيان الإماراتي. 28 سبتمبر 2016: http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2016-09-28-1.2723678

[2] دولة الإمارات العربية المتحدة وتمكين الشباب. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 17 ديسمبر 2019. https://bit.ly/3uM7zyi

[3] مجلس الوزراء يعتمد قرار إشراك الشباب في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات الحكومية، جريدة الاتحاد الإماراتية، 12 يونيو 2019.

[4] بالرغم من إشارة صفحة المؤسسة الاتحادية إلى وجود سبعة مجالس شبابية في وزارات الداخلية، والموارد البشرية والتوطين، والصحة ووقاية المجتمع، والتربية والتعليم، والخارجية والتعاون الدولي، وتطوير البنية التحتية، ووزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني، ووزارة العدل، فإن عدد هذه المراكز قد زاد إلى تسعة بعد إعلان وزارة الدفاع في سبتمبر 2020 عن إنشاء مجلس شباب وزارة الدفاع"، بالتنسيق والتعاون مع وزارة الثقافة والشباب. انظر: الإمارات نموذج ملهم في التمكين الشامل للشباب. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 4 أكتوبر 2020. https://bit.ly/3FoZxAd

وفي 2018، وبهدف تنسيق حركة الشباب بين المستويين المركزي والمحلي، وضمان التنسيق في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات والأنشطة بين مجالس الشباب المحلية وبين خطة الدولة المركزية في مجال الشباب تحت شعار "بمجهود الشباب، ومن أجل الشباب، وبمشاركة الشباب"، استحدثت الحكومة المؤسسة الاتحادية للشباب. وبعدها بعامين، وتحديداً في التعديل الوزاري لمجلس الوزراء في 2020، تم دمج قطاع الشباب مع وزارة الثقافة، وتغيير مسمى الوزارة لتكون وزارة الثقافة والشباب، وعكس ذلك اهتماماً أكبر بقضايا الشباب على صعيد الدولة[1].

4. **شمول المبادرات والبرامج** التي أطلقتها المؤسسة الاتحادية للشباب، وأبرزها على الصعيد المؤسسي مراكز الشباب - Hub-Youth، والتي تستهدف الشباب في الشريحة العمرية 15-35 سنة[2]، ومبادرة مجالس الشباب، ومركز الشباب العربي، والمختبر التفاعلي للشباب. وعلى صعيد برامج الحلقات الشبابية، تم إطلاق مبادرة الأكاديمية الصيفية لشباب الإمارات، والمدرسة المهنية لشباب الإمارات، والمبادرة العالمية لشباب الإمارات، وحملة فخر، و100 مُوجِّه، وعلامة بمجهود الشباب، والبرنامج الوطني لقيم شباب الإمارات، ومناظرات الشباب.

9. مصر

تمثلت التجربة الأولى لوجود وثيقة خاصة بالشباب في مصر بالسياسة القومية للشباب التي طرحها الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم عام 2004، بهدف التنسيق بين الفاعلين المختلفين في العمل الشبابي، وقيام الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بتحويل الأهداف والاستراتيجيات الواردة فيها إلى خطط عمل وبرامج تنفيذية . لكن هذه الوثيقة لم تكن "سياسة وطنية" على غرار السياسات القومية للمرأة والطفل التي أطلقت في هذه المرحلة أو على غرار السياسات الوطنية للشباب في بعض الدول العربية الأخرى، كالمملكة الأردنية ومملكة البحرين.

وفي خطوة لاحقة وبالتحديد في يوليو عام 2018، تم الإعلان عن إطلاق سياسة وطنية للشباب في مصر، حيث أعلن رئيس مجلس الوزراء خلال إلقائه بيان الحكومة آنذاك "إطلاق سياسة وطنية للشباب والرياضة تشارك فيها كل فئات المجتمع"، وذلك ضمن المحور الرابع الخاص ببناء الإنسان المصري ، وفي هذا الإطار أطلقت وزارة الشباب والرياضة الحوار حول الاستراتيجية الوطنية المصرية للشباب والنشء للفترة 2021-2026 [3].

ويتضح من تحليل منهجية إعداد مسودة الاستراتيجية التي تم توزيعها على المشاركين في جلسات الحوار التي أجرتها الوزارة مع ممثلي الفئات الشبابية والأجهزة الحكومية حتى يونيو 2021 عدد من الأمور؛ ومنها:

أ. اتباع المسودة أسلوباً تشاورياً في صياغتها من خلال عقد 17 ورشة عمل وجلسة استماع في مختلف محافظات الجمهورية إلى جانب عدد من ورش العمل مع الفئات النوعية للشباب، وتوزيع استبيان قام بملئه ما يزيد على 10 آلاف شاب وفتاة، وتضمن 50 سؤالاً محدداً بالإضافة إلى إتاحة تلقي عدد من التعليقات والآراء.

ب. الاعتماد على رصد ومسح 16 استراتيجية وطنية قطاعية أطلقتها باقي وزارات الدولة، وتمس في عملها فئة الشباب؛ أبرزها الاستراتيجية القومية للسكان 2015-2030، والخطة الاستراتيجية للحد من الزواج المبكر 2015-2020، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2015-2020، والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2030.

[1] زايد وضعهم على قمة أولوياته.. وثقة القيادة أوصلتهم إلى المريخ. 50 عاماً من تمكين الشباب أفرزت كوادر إماراتية أسست لإنجازات نوعية، صحيفة البيان الإماراتية، 19 يوليو 2021. https://bit.ly/3muSLAo

[2] تم افتتاح أول مركز شباب في دبي 2017 بهدف ربط الشباب بمجالات تهتم بتوفير الوظائف والنمو الاقتصادي، والتعليم والتعلم مدى الحياة، والابتكار وريادة الأعمال، التوجيه والشراكات، والصحة والسلامة الجسمانية، ووفقاً للمنشور على موقع المؤسسة الاتحادية في يوليو 2021، فإنه يوجد بالدولة 13 مركزاً للشباب.

[3] انظر منهجية إعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية للشباب والنشء، مسودة وثيقة تم توزيعها في ورشة العمل التي نظمتها وزارة الشباب والرياضة المصرية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بعنوان "الاجتماع الفني الأول لممثلي الوزارات والجهات الحكومية والعامة لإعداد وصياغة الاستراتيجية الوطنية المصرية للشباب والنشء"، الخميس 10 يونيو 2021، القاهرة، المركز الأوليمبي بالمعادي.

ج. الاعتماد على تحليل وضع الدولة في المؤشرات والتقارير الدولية ذات الصلة المباشرة بالشباب والنشء؛ مثل تقرير تنمية الشباب العالمي الصادر عن منظمة الكومنولث، كل خمس سنوات (نسخة 2016)[1]، ومؤشر الشباب العالمي الذي يصدره منتدى مسك العالمي (نسخة 2018)، ومؤشر رفاه الشباب الذي يصدر عن المؤسسة الدولية للشباب كل ثلاثة أعوام (نسخة 2017)، ومؤشر تقدم الشباب الذي تصدره شركة Deloitte بالشراكة مع المنتدى الأوروبي للشباب. كما اعتمدت على عدد من المؤشرات والتقارير الدولية ذات الصلة غير المباشرة بالشباب والنشء؛ مثل مؤشرات التنمية البشرية، والتنافسية العالمية، والمؤشر العالمي لريادة الأعمال، ومؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر رأس المال البشري، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال. أضف إلى هذا عدداً من التوجهات العالمية والإقليمية؛ مثل نتائج استطلاع رأي الشباب العربي في نسخته الحادية عشرة 2019.

د. تحليل عدد من الاستراتيجيات العربية والدولية في قطاع الشباب، وشمل ذلك استراتيجيات دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ومملكة الأردن.

هـ. التحليل الرباعي لأوضاع قطاع الشباب والنشء (الفرص والتهديدات وعوامل القوة والضعف)، وتحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفقاً لمعطيات الشباب والنشء PESTEL Analysis، وتحليل البيئة العامة للدولة المصرية.

و. تحديد مرجعيات ومنطلقات صياغة الاستراتيجية في عدد من الوثائق الوطنية أبرزها: الدستور، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وخطاب التكليف الرئاسي للحكومة، وبرنامج عمل الحكومة 2018-2022، والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة والمتقاطعة. وكذلك في عدد من الوثائق والمرجعيات الدولية والإقليمية أبرزها: أهداف التنمية المستدامة 2030، واستراتيجية الأمم المتحدة للشباب، وقرار مجلس الأمن رقم 2250 حول الشباب والسلم والأمن الدوليين، وأجندة أفريقيا 2063، وميثاق الشباب الأفريقي، والاستراتيجيات والسياسات الشبابية العربية والدولية.

وبناء على هذه المنهجية، والتي تشابهت إلى حد كبير مع المنهجية التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الوطنية للشباب في المملكة الأردنية 2019-2025، استهدفت الاستراتيجية المصرية الشباب والنشء في الشريحة العمرية 5-40 سنة، وحددت عدداً من السمات النفسية والسلوكية الخاصة بكل مرحلة، وذلك لتحقيق رؤية الوصول إلى "شباب ونشء مصري يتمتع بنمط حياة سليم ويفتخر بالانتماء للوطن، وقادر على الابتكار والمنافسة عالمياً والمشاركة في التنمية المستدامة"، من خلال ثمانية محاور للعمل؛ هي: المهارات الحياتية والمستقبلية والتكنولوجية، والثقافة والترفيه والإبداع الفني، والصحة واللياقة البدنية وممارسة الرياضة، والمشاركة في الاقتصاد وريادة الأعمال، والعمل التطوعي وتنمية المجتمع والحفاظ على البيئة، والمتطلبات الأساسية للمعيشة، والمواطنة والمشاركة السياسية، وحوكمة قطاع الشباب والرقمنة والإحصائيات الشبابية.

وأفردت الاستراتيجية لكل محور خطة عمل خاصة به موضحاً بها اسم المشروع/المبادرة، ووصفه المختصر، وحالة المشروع (قائم أو مستحدث)، ودورية التنفيذ (محدد أو مستمر)، ومؤشر قياس الأداء، والوضع الراهن من حيث إدراجه في الخطة التنفيذية لوزارة الشباب والرياضة للمشروعات القائمة، والمستهدف موزعاً حسب السنوات، والجهة المسؤولة عن التنفيذ، والجهات الأخرى المشاركة فيه.

[1] أصدرت منظمة الكومنولث في أغسطس 2021 نسخة التقرير لعام 2020. التقرير متاح على:
https://thecommonwealth.org/media/news/new-global-youth-development-index-shows-improvement-state-young-people

واستندت مسودة الاستراتيجية المُشار إليها إلى تجربة متميزة في تمكين الشباب على أكثر من مستوى؛ فعلى مستوى الاهتمام الرئاسي، خصص الرئيس عبدالفتاح السيسي عام 2016 عاماً للشباب، وشارك في المؤتمرات الوطنية للشباب (7 مؤتمرات) التي تم عقدها في أكثر من محافظة؛ مثل: جنوب سيناء (شرم الشيخ)، والقاهرة وأسوان والإسماعيلية، والإسكندرية، وبحضور عدد كبير من قيادات الدولة على المستويين التنفيذي والتشريعي، وأطلق البرنامج الرئاسي لتدريب الشباب على القيادة في ديسمبر عام 2015 الذي تخرج فيه حتى يوليو 2021 عدد 1500 شاب وشابة تم الدفع بعدد منهم في مناصب نواب المحافظين وفي المكاتب الفنية للوزراء والمسؤولين.

وعلى مستوى العمل المؤسسي، صدر القرار الجمهوري بإنشاء الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب على غرار المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة في أغسطس 2017 بهدف "تحقيق متطلبات التنمية البشرية للكوادر الشبابية بكافة قطاعات الدولة، والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم"، وضمت أربعة برامج رئاسية لتأهيل الشباب، هي: البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة (PLP)، والبرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الأفريقي للقيادة (APLP)، والبرنامج الرئاسي لتأهيل المتفوقين للقيادة، والبرنامج الرئاسي لتأهيل التنفيذيين للقيادة[1].

وقد مثلت الأكاديمية إطاراً مؤسسياً لتصعيد عدد من الكوادر الشابة لتولي المناصب التنفيذية في الوزارات والهيئات القضائية. كما تم تدشين ورعاية عدد من الأطر المؤسسية المجتمعية لتمكين الشباب؛ مثل تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين التي تأسست في 12 يونيو 2018 ونجحت في الدفع بعدد من أعضائها لعضوية مجلس النواب والشيوخ[2]، وكذلك تدشين اتحاد شباب الجمهورية الجديدة أثناء حضور الرئيس عبدالفتاح السيسي للمؤتمر الأول للمشروع القومي "حياة كريمة" باستاد القاهرة في يوليو 2021 بهدف تحقيق عدة أهداف أبرزها "دعم الحراك المجتمعي الشبابي من خلال توظيف القوى الشبابية في عمل مؤسسي منظم"، و"توسيع نطاق الشراكات مع كافة الجهات الحكومية والخاصة لدعم وتمكين الكوادر الشبابية ذات الخبرات العلمية"[3].

وأدت هذه الجهود إلى زيادة الدفع بعدد من الشباب لتولي المناصب العامة. تمثل ذلك في تعيين 11 نائباً شاباً تحت 40 سنة في مناصب نواب المحافظين منهم 6 نواب من تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، وفي تعيين شبكة كبيرة من معاوني ومساعدي الوزراء من الشباب بلغ عددهم في منتصف عام 2018 ما يقرب من 50 مساعداً ومعاوناً، وصاحب ذلك زيادة تمثيل الشباب في المجالس التشريعية، فبلغ عدد النواب الشباب في مجلس النواب لعام 2015 عدد 59 نائباً تحت سن 35 سنة، وفي مجلس النواب لعام 2020 عدد 137 نائباً تحت أربعين سنة منهم 19 في الشريحة العمرية 25-30 سنة[4]. وما زال الشباب في انتظار تحقيق النص الدستوري في المادة 180 بتخصيص 25% من عضوية المجالس المحلية للشباب في الشريحة العمرية 21-35 سنة، ويقدر عدد مقاعد الشباب بنحو 13 ألف مقعد فضلاً عن 25% من المقاعد للنساء والفتيات.

وعلى مستوى العمل الدولي، تم إطلاق منتدى شباب العالم في نوفمبر 2017، وتم تنفيذ ثلاث نسخ منه خلال الفترة 2017-2019 بحضور ما يقرب من 3 آلاف شاب من مختلف دول العالم في كل منتدى، وذلك للنقاش والحوار حول القضايا التي تهم الشباب على المستويين الإقليمي والدولي. وتم اعتماد المنتدى في فبراير 2021 من لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة كمنصة دولية لمناقشة قضايا الشباب[5].

[1] المدرسة الرئاسية للقيادة، الأكاديمية الوطنية للتدريب. متاح على الرابط: National Training Academy (nta.eg)

[2] يوسف ورداني، المبادرات الرسمية كآلية لإدماج الشباب في العمل العام، الملف المصري دورية شهرية صادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 57، مايو 2019، ص ص 23-29.

[3] اتحاد شباب الجمهورية الجديدة، متاح على الرابط: اتحاد شباب الجمهورية الجديدة (nregypt.com)

[4] مقابلة ميدانية مع الخبير البرلماني د. عبد الناصر قنديل - مدير المجموعة المصرية للدراسات البرلمانية، الأربعاء 28 يوليو 2021.

[5] الأمم المتحدة تشيد بإسهامات منتدى شباب العالم بمصر في حل القضايا الإقليمية والدولية، الموقع الإلكتروني لليوم السابع، 18 فبراير 2021. متاح على الرابط: الأمم المتحدة تشيد بإسهامات منتدى شباب العالم بمصر في حل القضايا الإقليمية والدولية - اليوم السابع (youm7.com)

10. مملكة البحرين

تعتبر مملكة البحرين أول دولة عربية تفرد ميثاق عمل وطني للشباب مع مطلع الألفية الجديدة في فبراير 2001، عملاً بنص المادة الخامسة من الدستور التي نصت على دور الدولة في رعاية فئة الشباب. وهي أول دولة عربية تضع استراتيجية وطنية للشباب في 2004 تغطي الفترة 2005-2009، وشارك في المناقشات حولها ما يقرب من 16 ألف شاب وشابة في الشريحة العمرية 15-30، أي بما يعادل 8.9% من السكان الشباب، وذلك في إطار ما عُرف بحملة "صوت الشباب".

فعلى الصعيد المؤسسي، تم تعيين الشيخ ناصر بن حمد ممثل الملك للأعمال الخيرية وشؤون الشباب في مايو 2014 (في عمر 23 سنة)1، وتعيين وزير خاص بشؤون الشباب والرياضة في 2015.

وعلى صعيد السياسات[2]، أطلقت الحكومة البرنامج الوطني لتطوير قطاع الشباب والرياضة "استجابة" في مارس 2018 بهدف "إيجاد منهج مبتكر في تحرير قطاع الشباب والرياضة من البيروقراطية وتذليل العقبات والنهوض بالقطاع وفتح الأبواب والفرص أمام الجميع للمشاركة، وتحويل قطاع الشباب والرياضة ليكون نموذجاً للعمل المؤسسي الحكومي بالإضافة إلى العمل المشترك مع الوزارات والجهات الحكومية في كل ما يتعلق بأمور الشباب والرياضة، ومشاركة القطاع الخاص، والتحول من وحدات تشغيلية إلى جهات رقابية وتنظيمية"، وذلك من خلال ست أولويات ترتكز على إحساس الشباب بالأمن والاستقرار، وأنهم مسموع لهم في المجتمع، وأنهم مرغوبون ومدعومون منه وموثوق بهم فيه، وإحساسهم بالأمل.

ومن أبرز المبادرات المطبقة في إطار البرنامج توسيع فئة الشباب المستفيدين من الخدمات والبرامج والأنشطة التي تقدمها الوزارة في يناير 2019 ليشمل النشء والشباب في الشريحة العمرية 0-35 سنة بدلاً من 15-29 سنة[3]، ومدينة الشباب 2030، ومنصة تواصل، وهيئة تمكين لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج فرص لتدريب الشباب في الشركات والمؤسسات، وتطوير المراكز الشبابية النموذجية "مراكز تمكين الشباب"[4].

وفي ختام هذا الجزء يمكن الإشارة إلى ملحوظتين مهمتين ينبغي أخذهما في الاعتبار عند وضع سياسة وطنية للشباب وهما ما يلي:

1. اختلاف تأثير السياق المحيط:

يختلف وضع السياسة الوطنية للشباب باختلاف السياق المحيط بها، وهو ما يتضح بجلاء عند مقارنة خبرات الدول العربية بغيرها من الدول في أوروبا؛ فبالنظر إلى الطبيعة الفيدرالية/الاتحادية لعدد من الدول الأوروبية، فإنه لا توجد بها سياسات وطنية للشباب بالمعنى الحرفي للمفهوم، وغالباً ما يتم تنظيم أوضاع الشباب من خلال الولايات الفيدرالية مثلما هو الحال في النمسا التي تقع مسؤولية تشجيع الشباب وعمله خارج قطاع المدارس على عاتق الولايات الفيدرالية في المقام الأول، وذلك من خلال إدارات الشباب في حكومات المقاطعات[5]، وكذلك في إنجلترا التي لا يوجد فيها سياسة وطنية مكتوبة[6]، وذلك على عكس الدول العربية التي يوجد في معظمها وزارات مركزية معنية بالتعامل مع فئة الشباب.

[1] تغير الاسم فيما بعد ليصبح مستشار الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب.

[2] يجدر الإشارة إلى أن رؤية البحرين 2030 لم تُشر إلى الشباب إلا مرة واحدة في المقدمة عند الحاجة إلى إصلاحات متكاملة تغير من شكل النموذج الاقتصادي الحالي. وذلك بالإشارة إلى "نظام التعليم مازال غير قادر على تزويد الشباب بالمهارات والمعارف المناسبة للنجاح في سوق العمل في المملكة".

[3] تعديل سن الشباب يعزز التنمية، جريدة البلاد البحرينية، 3 يناير 2019. متاح على الرابط: جريدة البلاد | تعديل سن الشباب يعزز التنمية (albiladpress.com)

[4] المؤيد: تلبية أولويات الشباب البحريني تشكل مصدراً مهماً لتمكين القيادات الشبابية، وكالة أنباء البحرين، 12 أغسطس 2020.

[5] سياسة الشباب في النمسا - منصة السياسات الوطنية " EACEA". متاح على: https://national-policies.eacea.ec.europa.eu/youthwiki/chapters/austria/overview

[6] على خلاف إنجلترا، طورت ويلز وإسكتلندا "استراتيجية العمل الوطنية للشباب -2014 2019"، وطورت أيرلندا الشمالية سياستها تحت مسمى "أولويات من أجل الشباب".

ويتضح تأثير البيئة المحيطة عند تحليل وثائق السياسات الوطنية، إذ يلاحظ أن عدداً كبيراً من الدول النامية ينحو إلى رفع الحد الأقصى لسن الشباب المستهدف بتنفيذ الاستراتيجية على نحو يمكن من الوصول إلى فئات أوسع، ويتضح ذلك على سبيل المثال في حالات المغرب (29 سنة)، ولبنان (29 سنة) ومملكة البحرين (30 سنة)، والمملكة الأردنية (30 سنة)، وجنوب أفريقيا (35 سنة)، ودولة الإمارات (35 سنة)، وأفغانستان (35 سنة)، ومصر (40 سنة)، وذلك على خلاف إنجلترا (19 سنة)، وأستراليا (24 سنة)، وأيرلندا (24 سنة)، والنمسا (24 سنة)، وفنلندا (25 سنة)، وكندا (25 سنة).

ولا يبرز اختلاف تأثير البيئة المحيطة بشكل كبير عند تحليل مجالات/ أولويات العمل، فهناك شبه اتفاق على أولوية قضايا التعليم والابتكار، والتوظيف، والقيادة والمشاركة، والصحة العقلية والبدنية، وتحسين الآليات المؤسسية للعمل مع الشباب. وأضاف بعض الدول مجالات أخرى تتماشي مع نطاق اهتمامها مثل كندا التي خصصت أحد محاور سياستها للبيئة والعمل المناخي، وجنوب أفريقيا التي ركزت على التماسك الاجتماعي وبناء الأمة.

2.توقف فاعلية السياسات الوطنية على التنفيذ

تتوقف فاعلية السياسات الوطنية للشباب على دخولها حيز التنفيذ الفعلي، وعلى تخصيص الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحويلها إلى خطط وبرامج عمل ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، وليس فقط على صدور وثائق رسمية من الدولة بشأنها، أو استنادها إلى قوانين لم تحظ بالحوار المجتمعي والتوافق بين مختلف فئات الشباب.

ثانياً: الدروس المستفادة

يتضح من تحليل الخبرات الدولية والعربية في مجال السياسات الوطنية للشباب وجود عدة دروس مقترحة يمكن الاستفادة منها لصياغة سياسة وطنية وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، بما يسمح بأن تؤدي الغرض الذي وضعت من أجله، وأهم هذه الدروس ما يلي:

1. وجود الإرادة السياسية التي تضمن تطبيق هذه السياسة فور إقرارها، وبحيث تتحول من مجرد نصوص صمّاء إلى واقع حياتي مَعيش يظهر في تحسين واقع الشباب ومستقبلهم. ويظهر هذا بصورة واضحة في إعلانها بواسطة رئيس الدولة أو في وجوده، أو بتضمينها في بيان الحكومة الذي تلقيه أمام البرلمان، وفي تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها، وذلك بما يضمن التنسيق المستمر بين الفاعلين المختلفين في كافة مراحل السياسة، خاصة بالنظر إلى الطبيعة البينية للسياسات الشبابية، وتداخل الاختصاصات بين القائمين على تنفيذها على المستويين الوطني والمحلي كما في حالة كندا وعدد من الدول الأوروبية.
2. أهمية تكامل هذه السياسات مع غيرها من السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تنفذها الدولة في المجالات الأخرى خاصة تلك المرتبطة بالتعليم والابتكار والتوظيف وضمان المساواة بين النوع الاجتماعي، وذلك على النحو الذي برز في خبرات الأردن ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة (سياسة توعية الشباب على أساسيات بناء المسكن على سبيل المثال[1]).

ويرصد عدد لافت من الخبراء المعنيين بقضايا الشباب في الدول العربية أن نجاح سياسات إدماج الشباب لا يرتبط فقط بالمؤسسات المعنية بصورة مباشرة بمجال الشباب، وإنما تلعب المؤسسات الأخرى أدواراً مؤثرة،

أضف إلى هذا محدودية نجاح المؤسسات المالية والائتمانية في جذب قطاعات واسعة من الشباب للحصول على قروض ميسرة منها بسبب عدم إمكانية وفائهم بالأصول التي تطلبها خاصة في بداية عملهم، وعدم قيام القطاع غير الرسمي بتنمية رأس المال البشري العامل فيه بسبب أن شركاته غير رسمية ولا تهتم بسمعتها ولا تريد إنفاق مال في تلك العملية.

[1] هي سياسة اعتمدها مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة في أواخر مايو 2020. وتتضمن إلزام كافة الشباب المتقدمين بطلبات دعم سكني من برامج الإسكان الاتحادية والمحلية في الدولة بإكمال دورة عن أساسيات بناء المسكن كشرط رئيسي من متطلبات الدعم السكني.

3. أن تكون هذه السياسات جزءاً من المنظومة العامة لرؤية الدولة لذاتها في إطار استراتيجيتها الوطنية مثل رؤية الإمارات 2021 أو مئوية الإمارات 2071، أو رؤية مصر 2030، أو الاستراتيجيات الدولية والإقليمية التي ترتبط بها، سواء في إطار الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية التي تشارك في عضويتها. ويتضح ذلك في عدد من السياسات الوطنية للشباب في الدول الأوروبية التي أبرزت أهمية التعاون الأوروبي في مجال الشباب كما برز في حالة فنلندا، وفي حالة أيرلندا التي ربطت بين بعض أولويات العمل التي تسعى لتحقيقها وبين التوصيات الصادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي، وفي مسودة الاستراتيجية الوطنية للشباب والنشء في مصر في الجزء الخاص بمرجعيات ومنطلقات الاستراتيجية.

4. أهمية أن تراعي السياسة خصوصية المجتمعات المحلية التي يتم تنفيذها فيها؛ ومن ذلك نص سياسة الشباب في كندا على أهمية كفالة حقوق الشباب من السكان الأصليين باعتبارهم من أسرع الفئات الديمغرافية نمواً، ولمعاناتهم السابقة من مظاهر التهميش وضعف الخدمات المقدمة إليهم، وإفراد السياسة الوطنية للشباب في جنوب أفريقيا 2020-2030 محوراً مستقلاً للتماسك الاجتماعي وبناء الأمة في إطار الاختلالات التاريخية التي يعانيها شباب الدولة، خاصة بعد انتهاء نظام الحكم العنصري.

   وبرز الحرص على عنصر الخصوصية في حالة الأردن؛ فأفرد مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2011-2015 مكانة متقدمة للنموذج الأردني الخاص ببناء الشخصية الشبابية، وللتغيير الحقيقي ومحركات التغيير. كذلك وضع الأردن مجال المواطنة الفاعلة والحقوق المدنية في أولوية متقدمة تتراوح بين المركزين الأول والثاني في استراتيجياتها الوطنية خلال الفترة 2005-2019، وذلك بما يتماشى مع تركيبة الهيكل الديمغرافي في المجتمع.

5. أهمية مواكبة هذه السياسات للتطورات الناشئة، سواء على مستوى العالم أو الإقليم. ويتضح ذلك في السياسة الوطنية للشباب في جنوب أفريقيا، والتي أكدت على ظروف وضعها في إطار جائحة كورونا وتأثيرات ذلك على الشباب، وأهمية مواجهة متطلبات التطورات التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم في الوقت الحالي.

6. النظر إلى السياسة الوطنية باعتبارها مشروعاً مستقلاً ومتكاملاً ينبغي أن يتوافر له مدير مشروع، وفريق عمل، وهيكلية إدارية تضمن انسيابية العمل وضمان التنسيق في كافة المراحل، وذلك بالإضافة إلى فريق استشاري شبابي يعكس رؤية الشباب للقضايا التي تمسهم. وتشير الخبرات الإقليمية والدولية المقارنة إلى أنه عادة ما يتبع هذا الفريق الجهة الحكومية المعنية بالشباب في الدولة أو قد يكون على مستوى أعلى في حالة عدم وجود كيان حكومي معني بالشباب كما يبرز في تجربة مكتب رئيس مجلس الوزراء في اليابان. وفي هذا الصدد، تتميز التجربة المصرية في صياغة مسودة الاستراتيجية الوطنية الحالية للشباب والنشء بتعيين مدير مشروع شاب لها، ووجود فريق استشاري من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بوصفها الجهة الأكاديمية المسؤولة عن صياغتها.

7. الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة في مرحلتي الصياغة والتنفيذ، ويبرز ذلك في عدد كبير من الدول محل الدراسة، وعادة ما تتم هذه الشراكات في الدول النامية مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، كما في حالة استراتيجية دولة البحرين 2004، أو مع صندوق الأمم المتحدة للسكان منفرداً كما في حالتي جنوب أفريقيا ومصر، أو بالتعاون مع اليونيسف كما برز في الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن 2005-2009 وفي مشروع استراتيجية 2011-2015. ويلاحظ حرص استراتيجية الأردن 2019-2025 على تضمين كافة مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية بالشباب في الشراكة الدولية للاستراتيجية.

8. الاسترشاد بالخبرات المقارنة في صياغة السياسة الوطنية، وكذلك بمقولات وآراء الشباب المشاركين في المشاورات حولها، وعرض نماذج مميزة لبعض السياسات التي تم تنفيذها بالفعل في بعض مجالات عمل السياسة في الفترات السابقة.

9. ضمان مشاركة الشباب في كافة مراحل السياسة، كما يتضح مثلاً في أدوار منتدى الشباب حول السياسات الشبابية في لبنان[1]، ومجالس الشباب في الإمارات، ومجلس الشباب الوطني في أيرلندا، وألا يقتصر ذلك فقط على مرحلة الصياغة والتشاور الوطني حول مكوناتها، بحيث يكون للشباب والمنظمات الشبابية المستقلة وهيئات المجتمع المدني ذات الصلة بقضايا الشباب دور أيضاً في عملية التنفيذ والمتابعة والتقويم. ويتضح ذلك الدور الأخير بصورة واضحة في حالة مجلس الدولة للشباب في فنلندا، والذي أعطاه القانون اختصاصاً وجوبياً بإعداد تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الوطني للشباب وسياسة الشباب مرة واحدة خلال كل ولاية حكومية.

   فمن المهم على الجهة المسؤولة عن إصدار السياسة الوطنية استطلاع رأي العاملين مع الشباب في أثناء عملية التشاور الوطني حول السياسة بوصفهم الأكثر تعاملاً واحتكاكاً مع فئات الشباب، كما برز في حالة أيرلندا والأردن، والعمل على إصدار دليل مبسط حول العوائد المترتبة عن تطبيق هذه السياسة على جميع فئات الشباب، وبلغة مبسطة تتلاءم مع احتياجات كل شريحة منهم.

[1] تقدم المنتدى بعد إقرار وثيقة السياسة الشبابية في 2012 بخمسة مشاريع قوانين. عقدت لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب اجتماعاً لمناقشتها في 12 فبراير 2013، وهي: مسودة مشروع يرمي إلى استحداث مكتب للتنمية الجامعية في الجامعة اللبنانية، ومسودة اقتراح يرمي إلى تعديل المواد 1 و8 و16 و17 من قانون تنظيم وزارة الشباب والرياضة رقم 629 الصادر في 20 نوفمبر 2004، ومسودة مشروع المدينة السكنية للشباب، ومسودة مشروع تعديل القانون الخاص بتخفيض سن الترشح، بالإضافة الى مسودة اقتراح قانون زيادة الضرائب على التبغ. وحدد المنتدى على موقعه الإلكتروني أسباب اقتراح هذه المشروعات. وشارك المنتدى في مارس من العام نفسه مع الأمانة العامة لمجلس النواب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ندوة بعنوان "دور مجلس النواب في تطبيق السياسة الشبابية" ناقشت كيفية تحويل التوصيات التي تضمنتها وثيقة السياسة الشبابية إلى قوانين وبرامج عمل.

خاتمة

في ضوء هذا العرض لعدد من الخبرات الدولية والإقليمية للاستراتيجيات/ السياسات الوطنية للشباب، فإنه من المهم الإشارة إلى أهمية الاستثمار في المكون الشبابي في الدول العربية التي تتسم بوجود طفرة شبابية في أعمار سكانها. ولكي تتحقق أكبر استفادة من هذا المكون الشبابي، فإن الأمر يتطلب وجود استراتيجيات أو سياسات تتعلق بتنظيم العمل في مجال الشباب بين المؤسسات المختلفة، كما يتطلب خططاً تنفيذية محددة الأهداف والآليات والمؤشرات وآليات المتابعة والتقويم ومصادر التمويل اللازم، وإرادة سياسية متصلة لوضع هذه الاستراتيجيات والخطط حيز التنفيذ بمشاركة الشباب على مختلف توجهاتهم وآرائهم في جميع مراحل صياغة السياسة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، وألا يقتصر ذلك النشاط على المستوى الوطني بل يتعداه نحو بلورة أجندة شبابية نشطة على المستويين الإقليمي والدولي بفعل التداخل والتشابك والذي يصل إلى حد التماهي بين شريحة الشباب على مستوى العالم.

التوصيات

يمكن في هذا الصدد تقديم بعض التوصيات المستقاة من خبرات هذه الدول التي تم استعراضها في هذه الفصل وذلك على النحو التالي:

- أهمية العمل من أجل تنفيذ السياسة الوطنية للشباب على أرض الواقع، من خلال تخصيص الموارد اللازمة لتحويل ما تتضمنه من خطط إلى برامج عمل حقيقية يستفيد منها الشباب، وعدم الاكتفاء بصدور والوثائق أو القوانين التي ربما لم تحظ بالحوار المجتمعي والتوافق بين مختلف فئات الشباب.

- الاعتماد في وضع ومتابعة السياسة الوطنية للشباب وتقييمها على الشباب أنفسهم وليس على الجهات الحكومية المعنية، حيث يمكن تشكيل مجلس تكون عضويته من الشباب، ليتولى إعداد تقييم التقدم المحرز في تنفيذ السياسة الوطنية وتقديم مقترحات بشأنها حسب الحاجة، على أن يتبع هذا المجلس الجهة الحكومية المعنية بالشباب في الدولة أو قد يكون على مستوى أعلى - مثل رئاسة الدولة أو رئاسة الحكومة - في حالة عدم وجود كيان حكومي معني.

- إطلاق تقرير دوري كل عام أو عامين أو 4 أعوام، يسلط الضوء على وضع الشباب في الدولة والجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تمكين هذه الشريحة المجتمعية.

- ضم شاب - على الأقل- إلى عضوية مجالس إدارات مؤسسات الإنتاج الحكومية، وكذلك تشجيع القطاع الخاص على اتباع النهج ذاته بما يساعد في إعداد كوادر قادرة على تحمل المسؤولية.

- إجراء استطلاعات رأي ومسوح ميدانية دورية عن أوضاع والشباب، وذلك بغرض التعرف المستمر على أوضاع هذه الشريحة المجتمعية والوقوف عليها من خلال الشباب أنفسهم.

- الأخذ في الاعتبار دائماً أن تشمل السياسة الوطنية للشباب المستجدات الدولية والإقليمية، بما يجعلها قادرة على التعامل مع أي تداعيات يمكن أن تترتب على هذه المستجدات على الشباب وواقعهم وأحوالهم.

- من المهم أن تتكامل السياسة الوطنية للشباب مع غيرها من الاستراتيجيات التي تنفذها الدولة في المجالات الأخرى خاصة تلك المرتبطة بالتعليم والابتكار والتوظيف وضمان المساواة بين النوع الاجتماعي وغيرها. بالإضافة إلى أهمية العمل على حل مختلف مشكلات الشباب التي قد يواجهونها في المجالات الأخرى، سواء مجال التعليم من خلال رفع كفاءة العملية التعليمية، ومجال العمل من خلال توفير فرص عمل مناسبة وجيدة لهم، وغيرها.

- التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة بالشباب عند وضع هذه السياسة، بحيث يتم الاسترشاد بما تضعه هذه من المؤسسات من نظم في مجال السياسة الوطنية للشباب، وهو ما يضمن الاتساق مع المعايير الدولية المطلوبة.

الفصل الخامس

نحو دليل عربي لتطوير "السياسات الوطنية للشباب"

ملخص تنفيذي

- الخطوة الأولى بعد أن تأخذ الحكومة القرار بتطوير "سياسات وطنية للشباب" هي توفير التزام سياسي على أعلى مستوى، وتكليف هيئة حكومية ذات صلاحيات وسلطات وقدرات كافية لتنسيق هذه العملية، والإشراف عليها، مع تبني مبادئ مشاركة الشبان والشابات في كل مراحل عملية الصياغة، وإقامة شراكة قوية بين أصحاب الشأن الرئيسيين، وتوفير مستوى كافٍ من الموارد.
- لضمان شراكة فاعلة ومتوازنة ينبغي أن تتحلى عملية تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة بالمبادئ السبعة التالية: التكامل، والشفافية، والتكيف، والمصداقية، والصرامة، والفاعلية مع سهولة التطبيق، والإفادة.
- لا توجد "صيغة موحدة" لبنود السياسة الوطنية للشباب، إذ لكل دولة خصوصيتها، وعليها أن تحدد الشكل والمضمون المناسبين، ورغم ذلك توجد بعض المبادئ العامة، وهناك العديد من السياسات الوطنية للشباب المستكملة في مناطق الإسكوا وأفريقيا وأوروبا، التي تحمل عناصر عدة مشتركة منها.

- القيام بعملية المقارنة على المستويين الوطني والمحلي يساعد بشكل فاعل على التعرف على الممارسات الفضلى سواء الوطنية أو المحلية، وتعميمها أو على الأقل إبقاء الجهود في المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف.
- خطة التحفيز تبدأ مع أول يوم لبدء العمل على تطوير السياسات الوطنية للشباب، ولا تنتهي إلا بتحقيق كامل أهداف السياسة، ويتطلب التحفيز المعرفة بطرق اتخاذ القرارات بتطوير سياسة على المستوى الوطني، وطرق اتخاذ القرارات بالهيئات المشاركة والهيئات ذات العلاقة بالسياسة.
- التنفيذ هو المرحلة التي تُترجم فيها السياسة المختارة إلى عمل، وأول متطلبات هذه المرحلة هو إظهار واضح للالتزام من جانب الحكومة للمؤسسات والمنظمات المسؤولة إزاء اعتماد هذه السياسة وتنفيذها، كما سيتطلب الانخراط الفعال من جانب تلك المنظمات، ولاسيما الشباب من جميع قطاعات المجتمع.
- حتى يمكن تقدير مدى تحقيق السياسة الوطنية لأهدافها وتقويم المسار كلما دعت الحاجة، يجب أن تتضمن السياسة نصاً يتعلق بالمتابعة والتقييم، والمعايير والمؤشرات، وأن تشمل خطة العمل التنفيذية الإجراءات الخاصة بذلك.
- المتابعة عملية منظمة ومستمرة وفقاً لخطة موضوعة موضح بها الأهداف المراد تحقيقها، مع مراجعتها بصفة دورية للتأكد من أن التنفيذ يتم في الإطار الصحيح. ومؤشرات المتابعة هي: مؤشرات مرتبطة بالمخرجات والأنشطة، وأخرى لجمع البيانات بصفة دورية لضمان تنفيذ المشروع.
- التقييم عملية جمع المعلومات وتحليلها بشكل مرحلي ومنظم لتحديد مدى تحقيق البرامج والأنشطة المطبقة للرؤية والأهداف، كماً ونوعاً، وأثرها في مجتمع الشباب عمليّاً؛ أي يتم وفق إجراءات منظمة.
- تستهدف عمليّتا المتابعة والتقييم الكثير من الشباب، سواء باللقاءات أو الاجتماعات أو الاستبيانات وخلافه، وبالتالي من الضروري أن تتبع القواعد الأخلاقية ومنها: صياغة أدوات وآليات جمع المعلومات بلغة مفهومة وصديقة للشباب، واحترام خصوصية الأفراد، والحفاظ على سرية المعلومات، ونقل آراء الشباب بأمانة وبالعبارات التي يستخدمونها.

مقدمة

يركز هذا الفصل على تمكين الشباب وصنّاع السياسات من تطوير "سياسة وطنية للشباب" بدولهم؛ وسيتم تناول عملية التطوير هذه في مرحلتين: الأولى، مرحلة بلورة السياسة وصياغتها. والثانية، مرحلة تفعيل السياسة، حيث سيراعى في المرحلتين المعايير الأممية التي تم شرحها في الفصل الثالث.

المرحلة الأولى: مرحلة بلورة "السياسات الوطنية للشباب" وصياغتها

وهي المرحلة التي تبدأ باتخاذ قرار بتطوير سياسة وطنية للشباب وتنتهي بتطوير وثيقة "السياسات الوطنية"، مطابقة للمعايير المحددة (والتي تم ذكرها في الفصل الثالث) ومعتمدة ومصدقة من الجهات التشريعية والتنفيذية الوطنية وتحتوي على العناصر الخمسة التالية[1]:

1. التغطية: المنطقة الجغرافية والفئات الاجتماعية والمجالات التي تغطيها السياسة الوطنية.
2. القدرة: الأدوار والعلاقات بين الحكومة ومنظمات الشباب غير الحكومية.
3. الكفاءة: ما يتعلق بالتدريب والتأهيل.
4. التعاون والتنسيق والتكامل بين الوطني والمحلي، والوزارات والقطاعات المعنية.
5. التكلفة: الموارد المالية والبشرية والوقت اللازم.

قبل البدء في تناول خطوات هذه المرحلة لا بد من التنويه أنه برغم أن الهدف النهائي من هذه الخطوات هو الوصول إلى وثيقة تلتف حولها مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية، فإن المسار في حد ذاته من خطوات وإجراءات وعلاقات ومناخ عمل وما يحكمها من قيم لا يقل أهمية عن الخروج بالوثيقة نفسها. فعلى سبيل المثال، مستوى المشاركة الذي سوف يتاح للشباب، وجسور الثقة التي سوف تقام بينهم وبين المؤسسات والخبرات والمهارات التي سيحصلون عليها من خلال عملهم على هذه الوثيقة، سيؤدي إلى تمكينهم كأفراد وفئة، وسينمي اعتزازهم وانتماءهم إلى وطنهم أيضاً [2]. ولا يمكن تحقيق ذلك دون "إطار قيمي" يلتزم به الجميع في مراحل وخطوات السياسة كلها. وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب دولية مهمة؛ حيث طورت أيرلندا- على سبيل المثال- إطاراً من القيم يحكم عملية السياسة من البداية حتى التقييم، وهو كما يلي[3]:

الشباب وأولياء أمورهم:

1. تثمين دور الشباب في مجتمع يدمج فئاته كلها.
2. الشباب هم الفاعل الأساسي في تحقيق نموهم العقلي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ضمن الخيارات المتاحة.
3. الوالدان والمربون يلعبون دوراً مهماً في تنمية الشباب وتقدمهم.

[1] فين يرجار دينستاد وروبرت تومسون وآخرون، كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب.. دليل منهجي لتطوير سياسات للشباب للدول العربية، مجلس أوروبا، ص16، على الرابط: https://bit.ly/3Drrar8

[2] فريد أنطون، دليل التعليم المدني، مصر، وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع مكتب اليونيسف مصر، 2016.

[3] National Youth Strategy 2015-2020 Department of Children and Youth Affairs (2015) Dublin p iv https://www.youth.ie/wp-content/uploads/2019/04/20151008NatYouthStrat2015to2020.pdf

العاملون مع الشباب سواء أكانوا مهنيين أم متطوعين:

1. يجب أن يحظوا بالاحترام ومن حقهم الحصول على الدعم للقيام بعملهم.
2. عليهم أن يبتغوا دائماً المصالح الفضلى للشباب.

الخدمات والبرامج:

1. يجب أن يتم تقديم الخدمات بالتعاون بين الوزارات لتقديم برامج متكاملة.
2. يجب أن تكون الخدمات التي سوف تقدم للشباب منفتحة ومتاحة وآمنة وذات جودة عالية.
3. يجب أن تعلن المعلومات الخاصة بالخدمات لكل المستهدفين بشفافية كاملة.
4. يجب أن يكون الالتزام بالمساواة والإنصاف في معايير حوكمة السياسة كلها.

أولاً: التحضيرات الرئيسية

تشمل توفير الدعم السياسي وتحديد الشركاء وأصحاب المصلحة وتشكيل لجان العمل وجمع البيانات وعقد اللقاء التشاوري الأول:

1. توفير الدعم السياسي

بعد أن تأخذ الحكومة القرار بتطوير "سياسات وطنية للشباب" فإن الخطوة الأولى في هذا الإطار هي توفير التزام سياسي على أعلى مستوى[1]، وتكليف هيئة حكومية ذات صلاحيات وسلطات وقدرات كافية لتنسيق هذه العملية، والإشراف عليها داخل الوزارات المعنية والهيئات الحكومية وغير الحكومية على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي، ذلك إلى جانب إعلان التزامها بـ[2]:

أ. تبني مبادئ مشاركة الشبان والشابات في مراحل عملية الصياغة جميعها.

ب. إقامة شراكة قوية بين أصحاب الشأن الرئيسيين.

ج. تعميم سياسات الشباب واقتران خطط العمل بالسياسة الوطنية للشباب.

د. توفير مستوى كافٍ من الموارد.

2. تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووضع إطار لمشاركتهم على المستويين الوطني والمحلي

تهدف هذه الخطوة إلى تعريف أصحاب الشأن/المصلحة، ومبادئ تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة، وتحليل أصحاب الشأن/المصلحة.

[1] فين يرجار دينستاد وروبرت تومسون وآخرون، كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب، مرجع سابق، ص 61.

[2] For more details See: Youth Policy Essentials, The Council Of Europe And Youth Policy, Strasburg, Cedex 2019 p 8 https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47261953/Youth+Policy+Essentials+-updated.pdf/92d6c20f-8cba-205f-0e53-14e16d69e561 The Council Of Europe And Youth Policy, Support, assistance and resources for youth policy development in Member States, Council of Europe, 2016, https://rm.coe.int/16806da341

أ. تعريف أصحاب الشأن/المصلحة[1]:

أصحاب الشأن/المصلحة هم جميع الأطراف التي يجب اعتبارها في نطاق تحقيق أهداف مشروع ما، أو أن مشاركتهم ودعمهم يعد حيوياً لنجاحه، وفي مقدمتهم هنا الشباب ومجموعاتهم (كموارد قيّمة وشركاء فعليين[2])، والمنظمات غير الحكومية المعنيّة، سواء الوطنية أو المحلية أو الإقليمية والهيئات الدولية ذات الصلة، والقطاع الخاص، ومنظمات الأمم المتحدة[3]، كما يؤكد ذلك برنامج العمل العالمي للشباب[4].

ب. مبادئ تحديد وإشراك أصحاب الشأن /المصلحة:

لضمان شراكة فاعلة ومتوازنة ينبغي أن تتحلى عملية تحديد وإشراك أصحاب الشأن/المصلحة بالمبادئ السبعة التالية[5]:

1. التكامل: أن تكون قادرة على دمج المساهمات المقدمة من مختلف المجموعات من مؤسسات حكومية إلى منظمات دولية وغير حكومية والمجتمع المحلي. هذا المبدأ يضمن التمثيل الشامل والعادل والمتكامل.

2. الشفافية: أن تكون واضحة وسهلة المتطلبات وينبغي أن تؤمّن حصول الجميع على المعلومات، وعند اتخاذ القرارات يجب الإعلان عن حيثياتها.

3. التكيف: أن تكون العملية مرنة، أي باستطاعتها التعامل مع مختلف أصحاب الشأن/ المصلحة بأساليب ومنهجيات متعددة وملائمة.

4. المصداقية: إشراك أصحاب المصلحة في التأثير على مسار عملية صنع القرار من أهم عوامل إضفاء المصداقية على العملية، كما أن تناولها من قِبل أشخاص ذوي مهنية وخبرة تقنية عالية يضمن الثقة بهذه العملية ومن يسيرها.

5. الصرامة: تطبيق أفضل الممارسات باستخدام منهجيات وتقنيات مناسبة لحجم المشروع أو المرحلة التي يتم فيها إشراك أصحاب المصلحة، على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بالتشاور معهم أو في عملية التوثيق.

6. الفاعلية مع سهولة التطبيق: أن تسفر الآليات والطرق المتبعة عن معلومات ومخرجات تساعد في حل المشكلات وتحظى بقبول وقدرة أصحاب الشأن/المصلحة على تنفيذها.

7. الإفادة: أن تساعد العملية على صنع القرار، مع مراعاة هموم جميع أصحاب الشأن/ المصلحة.

وتعتمد المشاركة من حيث الآليات والمستويات ونوعيات المشاركين على العوامل التالية:

1. طبيعة العمل المزمع إنجازه (وضع سياسة أو برنامج أو مشروع معين).

2. السياقان الوطني والمحلي، ومن هم أصحاب الشأن/المصلحة المتأثرون. وبناءً على ذلك، يجب تحديد ما يلي:
   - مدى اهتمام أصحاب الشأن/المصلحة وتأثيرهم الشخصي والتنظيمي.
   - القيادات الرئيسية الواجب إبلاغها، من قادة حكوميين ومحليين، والسلطات التنظيمية والمؤسسات العامة والخاصة، والقيادات الشبابية وغيرهم.
   - الفئات المهمشة والمهملة من أصحاب الشأن/المصلحة وكيفية الوصول لهم.

[1] Anna Savina, Complete Stakeholder Mapping Guide, Miro Blog, https://miro.com/blog/stakeholder-mapping, National Youth Strategy 2015-2020 Department of Children and Youth Affairs (2015) Dublin p. 49, https://bit.ly/3kK0hY2

[2] برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، على الرابط: https://undocs.org/ar/A/RES/50/81

[3] Youth Participation in Development: A Guide for Development Agencies and Policy Makers. Online publication, https://bit.ly/38dVWpk

[4] برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، على الرابط: https://undocs.org/ar/A/RES/50/81

[5] فين يرجار دينستاد وروبرت تومسون وآخرون، كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب، مرجع سابق، ص ص 63-64.

ج. تحليل أصحاب الشأن/المصلحة[1]:

يهدف تحليل أصحاب الشأن/المصلحة إلى معرفة طبيعة مؤسساتهم من حيث الموارد البشرية والمعلوماتية والتنظيمية والمادية وخبراتهم، ونوع العلاقات فيما بينهم والقضايا التي يهتمون بها والمصالح التي تربطهم. وهذا يسهّل تحديد مَن منهم يمكن إشراكه وفي ماذا؟ وعلى أي مستوى من المشاركة؟

كما يفيد هذا التحليل أيضاً في معرفة أي القطاعات أو المناطق التي تفتقر إلى العمل عليها؛ فمثلاً وجود نقص أو عدد قليل من الشركاء في منطقة جغرافية ما يعطي مؤشراً على الحاجة إلى معرفة سبب هذا النقص؛ هل هو عدم الحاجة أم عدم الاهتمام؟ وبالتالي يصبح العمل في هذه المنطقة أولوية، والشيء نفسه بخصوص قلة عدد الشركاء بقطاع عمل ما.[2]

> **ملحوظة:**
>
> قائمة أصحاب المصلحة مفتوحة؛ أي يمكن بانتهاء مهمة بعض الشركاء الخروج من القائمة و/أو انضمام شركاء جدد؛ وهنا يجدر الذكر أنه بعد عقد اللقاء التشاوري سيتم اكتشاف مجموعات من أصحاب المصلحة لم تكن معروفة من البداية؛ كذلك عند تنفيذ السياسات سيتم اكتشاف مجموعات أخرى معينة يمكنها المساهمة في العملية.

على أننا نهدف من تحديد أصحاب المصلحة تبنّي النهج التشاركي لصياغة السياسات: يُعنى النهج التشاركي بتسهيل إدماج الأفراد والجماعات في تصميم السياسات من خلال وسائل التشاور أو المشاركة من أجل تحقيق المساءلة والشفافية والمواطنة النشطة[3]. وفي هذا الإطار يشدد برنامج العمل العالمي للشباب على أن تكون مشاركة الشباب محورية في وضع السياسات المتعلقة بقضاياهم وكذلك في تنفيذ هذه السياسات ورصدها وتقييمها. وفي هذا الإطار يصبح النهج التشاركي عملية ضرورية وأساسية في تحقيق أولويات برنامج العمل العالمي ضمن السياق الوطني.

[1] Cross-Cutting Tool Stakeholder Analysis. Resources for Implementing the WWF - Standards, https://awssassets.panda.org/downloads/1_1_stakeholder_analysis_11_01_05.pdf

[2] Andreas Karsten, and others, Research Handbook,2015, A publication of Demokratie & Dialog e.V.p33-34 https://www.youthpolicy.org/pdfs/researchhandbook_v2.pdf

[3] فين يرجار دينستاد وروبرت تومسون وآخرون، كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب، مرجع سابق، ص 20.

الشكل التالي يمثل النموذج التشاركي لعمل السياسة:

النموذج التشاركي لعمل السياسة

3. تشكيل لجان العمل

أ. اللجنة التوجيهية:

بعد تحديد الجهة الحكومية المسؤولة مباشرة عن السياسة، يقوم مسؤول هذه الجهة باستشارة المجالس الوطنية ذات الصلة بالشباب ومؤسسات المجتمع المدني بتكوين لجنة توجيهية تحت قيادته مباشرة تتشكل من موظفين متخصصين رفيعي المستوى من هذه الهيئة وبعض الممثلين عن الشباب والمجتمع المدني ذات الصلة؛ وأحياناً ينضم إليها ممثل عن وزارة المالية، على أن تكون هذه اللجنة أولية يعاد تشكيلها بعد تحديد أصحاب الشأن في ضوء معايير واضحة؛ ويعين لها سكرتارية خاصة، وتختص اللجنة بالإشراف على[1]:

- عملية إشراك أصحاب الشأن والشباب والخبراء.
- تحديد الاحتياجات التدريبية واللوجستية للمشاركين ولكل مرحلة والعمل عليها.
- ضمان مراعاة المعايير الأممية في السياسة.
- الاطمئنان إلى مشاركة أعداد كافية وممثلة للشباب في جميع مراحل العملية ووضع الخطط اللازمة لذلك.
- مراحل ولجان السياسة.
- التنسيق للمؤتمرات العامة، وهي المتحدث الرسمي عن السياسة.
- اعتماد الميزانية.
- التواصل مع الهيئات الدولية والمانحة.

اللجنة التوجيهية:

- هي السلطة الأعلى في اتخاذ القرارات فيما يخص تطوير السياسة الوطنية.
- يجب أن يرأسها قائد الهيئة الحكومية المسؤولة عن السياسة.
- يجب أن تتألف من نحو 10 أشخاص، خمسة منهم ممثلو القطاع الحكومي من ذوي الخبرات العالية، وخمسة يمثلون الشباب والمؤسسات غير الحكومية، ويكرسون وقتهم للقيام بأدوارهم في تطوير السياسة، وخصوصاً لضمان مشاركة الشباب ومراعاة المعايير الدولية (انظر الفصل الثالث).

ب. لجنة عمل التنسيق بين الوزارات المعنية:

وتضم في عضويتها أحد أعضاء اللجنة التوجيهية، وتكون مهامها:

- المساهمة في مراحل السياسة كلها، وخصوصاً في تنفيذ الخطط القطاعية وعبر القطاعية، كلٌّ في مجال تخصصه.
- إدماج الشباب والنوع الاجتماعي في خطط عملها.
- دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل عملها، وكذلك في الخطط والأنشطة المنبثقة عن السياسة.
- المشاركة في تمويل الأنشطة، بما هو متاح لدى وزاراتها من ميزانيات.

ويتم تعيين منسق لهذه اللجنة يكون على علاقة تشاور مع اللجنة التوجيهية ويرفع تقارير دائمة لها.

ج. لجنة التحفيز:

يتم تشكيلها من مجموعة من الشباب وممثلين عن وسائل إعلام ومنظمات شبابية معنية، وتلعب الوزارة أو الهيئة المعنية عن السياسة الوطنية دوراً ريادياً بها[2]، وتقوم بالترويج لفعاليات السياسة ورسم خطة التحفيز لها (سيتم تناول الخطة بالتفصيل لاحقاً).

[1] فين يرجار دينستاد وروبرت تومسون وآخرون، كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب، مرجع سابق، ص 75.

[2] هنريتا أسود، وآخرون، السياسة الوطنية للشباب، مرجع سابق، ص 54.

4. جمع البيانات "فهم واقع الشباب"

تقوم اللجنة التوجيهية بتدبير لقاءات وندوات ومؤتمرات تحضرها مع بعض أصحاب المصلحة المذكورين أعلاه والشباب للاطلاع وتدارس المبادئ وعملية جمع البيانات الخاصة بقضايا الشباب، ومنها[1]:

أ. الاتفاقيات الدولية:

- إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.
- اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- برنامج العمل العالمي للشباب لسنة 2000 وما بعدها.
- قرارات "منظمة العمل الدولية" المتعلقة بالشباب.

ب. مراجعة الوثائق الوطنية ذات الصلة مثل:

- الدستور الوطني والقوانين والتشريعات والمراسيم التنفيذية المنبثقة منه، الخاصة بالشباب.
- الدراسات والوثائق والخطط والاستراتيجيات الوطنية السابقة إن وجدت.
- نتائج استطلاعات رأي الشباب السابقة.
- تقارير لقاءات العاملين والخبراء والقيادات الشبابية والاستفادة من نتائجها.
- نتائج مسح السكان والإحصاءات العامة وأي مسوح ذات صلة بالشباب.
- وثائق وطنية مهمة أخرى؛ مثل استراتيجية وزارة التربية والتعليم، واستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي، واستراتيجية وزارة العمل، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، واستراتيجية الحد من الفقر، والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

ج. دراسة وتحليل أفضل الممارسات العالمية في إعداد استراتيجيات وسياسات الشباب.

إن تصنيف البيانات والمعلومات التي ستنتج عن الاطلاع على هذه الوثائق سيعطي صورة أوضح لوضع الشباب.

[1] المرجع السابق، ص 126.

منهجية جمع البيانات وأساليبها:

هناك وسائل مختلفة لجمع البيانات، وفيما يلي مقترحات مقتبسة عنUSAID / Williamson:

1. نهج جمع البيانات الكمية:

- استخدام قاعدة البيانات - baseline data - من المسوحات الاستقصائية للأسر لتقدير حجم الفئة المستهدفة.
- الاطلاع على المسح السكاني للشباب وانتشارهم الجغرافي عن طريق خدمات نظام المعلومات الجغرافية.
- استخدام بيانات الإحصاء.
- استخدام قواعد بيانات المنظمات الدولية والوطنية لتقدير حجم فئة الشباب السكانية.
- استخدام قواعد بيانات المنظمات الدولية والوطنية لإحصاء التدخلات وموضوعات أخرى ذات علاقة.
- استخدام النمذجة الإلكترونية.
- إحصاء قائمة المنظمات الشبابية.
- إحصاء قائمة المنظمات المعنية والأسر ومجتمعات الشباب المهمشين وذوي الحاجات الخاصة، والمنتشرة جغرافياً.

2. نهج جمع البيانات النوعية:

- استعراض مستفيض للمؤلفات ذات الصلة بالشباب على صعيد الوطن أو دونه.
- مقابلات أو الاطلاع على تقارير مقابلات على المستوى الوطني والمحلي لممثلين من المؤسسات الرئيسية؛ مثل الحكومة والمنظمات والمجتمعات المحلية.
- مقابلات معمقة مع الشباب وممثليهم.
- مناقشات مجموعات التركيز مع بعض أعضاء المجتمع المحلي والعاملين في المنظمات غير الحكومية، والأهالي، والشباب، وكذلك عقد المؤتمرات العامة.

3. دراسات تضم الشباب غير المنخرطين في النظم الرسمية والاجتماعية) مثل الشباب المتسربين من المدارس، وغيرهم من الذين يحتمل ألا يكونوا ممثلين في الإحصاءات الرسمية).

الهدف من هذه الخطوة هو فهم واقع الشباب والفئات المستهدفة على الصعيدين الوطني والمحلي، وفي السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعبر القطاعات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص[1] كما هو وليس كما يتصوره المشاركون، فعملية تدارس البيانات وتحليلها مهمة لما يلي[2]:

1. وصف ظروف الشباب وأسرهم، ومجتمعاتهم؛ والتحديد الكمّي لحالة الشباب والمتغيرات المؤثرة في الأكثر عرضة من بينهم.
2. التحديد الكمي لآثار المشكلات وإبراز كيف يمكن تغيير طبيعتها وحجمها بفترة زمنية معينة.
3. تحديد الأدوار والبرامج ونطاق التغطية، والنهج المتبع للهيئات الحكومية والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الشبابية الموجودة حالياً أو التي من الممكن مشاركتها مستقبلياً مع الشباب.

[1] Andreas Karsten, and others, Research Handbook, 2015, A publication of Demokratie & Dialog e.V.p. 41, https://www.youthpolicy.org/pdfs/researchhandbook_v2.pdf

[2] Youth Policy Manual - The council of Europe 2020, p. 29, https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47261623/Youth-Policy-Manual-2020-draft-for-consultation.pdf/f14eefb9-0d1f-7d35-68d7-3ea2cf0c4746

4. ترتيب المشكلات المحددة بحسب الأولوية.
5. تحديد المناطق الجغرافية بحسب الأولوية.
6. تحديد استراتيجيات التعاون والعوامل التي تؤثر إيجابياً أو سلبياً في المشكلات.
7. وضع الأسس لاتخاذ القرارات بشأن تداخلات بديلة تهدف إلى التأثير في الحالة القائمة وتفعيل أكبر للسياسة والبرامج القائمة.
8. إرشاد صنّاع القرار والسياسات ومنفذيها إلى وضع رؤية موحدة وتوجه وطني استراتيجي قائم على المؤشرات ومستوحى من صميم الواقع العلمي لصياغة السياسات والبرامج الوطنية، إضافة إلى تنفيذ هذه الرؤية ورصدها.
9. تحديد مدى المشاركة الفاعلة للشباب ومجالسهم ومنظماتهم في مواجهة الوضع.

بعد تحديد الواقع وتوثيقه في تقرير، يكون على اللجنة التوجيهية والشركاء القيام بعمل "تحليل مقارن لعملية السياسات"؛ ومن أهم أهداف التحليل المقارن هو دراسة الخبرات الدولية الأخرى المكتسبة وتحليلها ومقارنتها للخروج بتوصيات عملية وقابلة للتطبيق من أجل تعميم الأسس لتحسين أداء عملية صنع السياسة وتنفيذها ورصدها وتقييمها[1]، وبنهاية هذه الخطوة تقوم اللجنة التوجيهية ببدء التحضيرات للقاء التشاوري الوطني الأول لعرض المخرجات ولتحديد الغايات وأولوياتها.

1. عقد اللقاء التشاوري الأول: بعد الاطلاع على البيانات التي تم جمعها وتدارسها يمكن للجنة التوجيهية وبمساعدة لجنة الوزارات وبعض الشباب من الجنسين الذين شاركوا في تدارس البيانات وهيئات المجتمع المدني رسم صورة عن واقع الشباب، والتحضير لمؤتمر تشاوري وطني، بمشاركة واسعة من أصحاب الشأن تُدعى له وسائل الإعلام والهيئات الدولية المعنية، ويكون تحت قيادة المسؤول الأول عن الهيئة الحكومية المسؤولة عن السياسة. ويمكن أن يمتد ليومي عمل أو ثلاثة أيام على أن يهدف إلى[2]:
   أ. أن يشعر المشاركون جميعاً، وخاصة الشباب، بملكية عملية السياسة وأنهم جزء مهم منها.
   ب. أن يعي المشاركون بصورة عامة وضع الشباب الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والمعيشي والسياسي؛ وذلك يساعد جميع المشاركين والمتخصصين على الإلمام بالواقع والتوصل إلى مفهوم مشترك لسياق السياسة الوطنية، بما في ذلك البيئية والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والنظم المؤسسية التي تؤثر في الفئة السكانية كمجموعة مستهدفة.
   ت. يتيح لكل أصحاب الشأن/المصلحة رؤية أوضح للقضايا القائمة، كما يقدم لهم لاحقاً فرصة أفضل لتطوير غايات ملائمة، وعرض الوضع في صورة "شجرة مشكلات" وإتاحة الفرص للمشاركين لتحويلها إلى "شجرة حلول" تساعد المشاركين كثيراً على تحديد الغايات.
   ث. تعريف المشاركين بمبادئ ومعايير وخطوات السياسة الوطنية وبعض الخبرات الدولية في هذا المضمار.
   ج. تكوين مجموعات العمل القطاعية (قطاعات: الصحة، والإعلام، والترفيه، والثقافة، ...إلخ)، التي ستستكمل وضع الأهداف والخطط القطاعية.
   ح. تكوين اللجان الاستشارية حسب الحاجة.
   خ. أن يكون هذا المؤتمر أول الحملات الإعلامية لدعم وترويج مشاركة الشباب ومساندة قضاياهم.

في نهاية اللقاء التشاوري سوف يكون لدينا مجموعة كبيرة من الحلول والاقتراحات والتوصيات والأهداف العامة في مجالات متعددة ومتداخلة ولفئات مستهدفة متنوعة من الشباب، تحتاج إلى تحديد الأولويات ثم صياغتها في صورة رؤية وغايات عامة وأهداف محددة ونتائج تحقيق هذه الأهداف.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير اجتماع فريق الخبراء لمناقشة دراسة تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة، ص 4، على الرابط: https://bit.ly/3cnqWoY

[2] Finn Yrjar Denstad, Youth Policy Manual How to develop a national youth strategy 2009, Council of Europe, Strasbourg Cedex, p. 83, https://bit.ly/3wSrJYA

ثانياً: الاتفاق على الأولويات والغايات والمجالات الاستراتيجية

تقوم كل من اللجنة التوجيهية بمشاركة بعض أصحاب الشأن ولجنة الوزارات والمجموعات القطاعية الوطنية والمحلية المشاركين في المرحلة الأولى بإعادة صياغة مخرجات اللقاء التشاوري وتوصياته (بالإضافة إلى البيانات التي تم جمعها في المرحلة التحضيرية الأولى) في صورة غايات السياسة ومجالاتها، ثم تنظم خطة تشاورات تهدف إلى نشر هذه المخرجات والاتفاق عليها خصوصاً من الشركاء المحليين والإعلام.

يحقق العمل انطلاقاً من هذه الأولويات الأهداف التالية:

1. تسمح برسم خطط عمل متكاملة من خلال استراتيجيات تستهدف تمكين الشباب وإدماجهم من أجل تحسين مستوى معيشتهم.
2. ضمان توافر الفرص بشكل متساو بين الشابات والشبان، والوصول إلى الاستخدام الأمثل لإمكانياتهم كأفراد أو كشركاء في عملية التنميّة.
3. تساعد على إحداث توازنات من شأنها أن تقلل من الإقصاء الاجتماعي للشباب من الجنسين، وخاصة ذوي الحاجات الخاصة والفئات الأكثر تهميشاً.
4. توفير إطار للسياسة والمبادئ التوجيهية للعمل الوطني والدعم الدولي من أجل تحسين واقع الشباب من الجنسين.
5. تمكين الشباب وإدماجهم وإشراكهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

في نهاية هذه الخطوة سوف تكون لدينا رؤية عامة ومجموعة غايات في مجالات (استراتيجيات) محددة ذات أولويات وطنية ولها مخرجات متسقة مع برنامج العمل العالمي، إلا أنها تصير فارغة من مضمونها إذا لم تتوافر لها أهداف محددة ذات إطار زمني معين[1].

ثالثاً: تحديد الأهداف والنتائج/ المخرجات والمؤشرات

تشكل اللجنة التوجيهية مجموعات عمل موضوعية Group Thematic Working حيث تتكون مجموعة واحدة لكل موضوع واحد من موضوعات الغايات التي تمت صياغتها. وتضم كل مجموعة عمل إلى، جانب العضو المختص بالموضوع، ممثلاً من اللجنة التوجيهية وممثلين من مؤسسات المجتمع المدني المعنية بهذا الموضوع، وشباباً من الجنسين، وبإشراف منسق خبير مختص بهذا الموضوع المحدد، ويتم تعيين منسق لكل مجموعة تكون إحدى مسؤولياته كتابة التقارير، وتقوم كل مجموعة بإتمام مهامها التي تنطوي على ما يلي[2]:

1. الإلمام بوضع الشباب بخصوص الغاية التي تتناولها:

- مراجعة البحوث والبيانات والإحصاءات وتقارير المشاورات ذات الصلة بالموضوع التي سوف تساعد في إجراء تحليل الواقع.
- أن يقدم ممثل "لجنة الوزارات" ويعرض جميع المواد والخطط والسياسات الوزارية ذات الصلة المتوافرة في الوزارات للمنسق المسؤول.
- يمكن للمجموعة في حالة الحاجة إلى مزيد من البيانات أو المعلومات المهمة أن تلجأ إلى اللجنة التوجيهية للقيام بعمل بحوث أو مسوح لازمة.

[1] Youth Policy Manual - The council of Europe 2020, p. 95, https://bit.ly/3HxJ26c

[2] Finn Yrjar Denstad, Youth Policy Manual.How to develop a national youth strategy 2009, Council of Europe, Strasbourg Cedex, pp. 83-85, https://bit.ly/3npQkR

- تحديد مواطن القوة ومواضع الضعف والفرص والتهديدات (SWOT) بخصوص موضوع الغاية: أي استكشاف التحديات الرئيسية التي تواجه الشباب والمؤسسات المتخصصة عند العمل على تحقيق هذه الغاية، ومعرفة أسبابها، والفرص المواتية، والمقايضات والحوافز على المستويين الوطني والمحلي الأكثر تأثراً، كما يجب أن تكون هذه عملية عبر قطاعية[1]. وتساعد هذه الطريقة في البناء على نقاط القوة واكتشاف فرص يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة لتحقيق الغاية ومعرفة التهديدات والعمل على تلافيها.

2. إعداد ملخص يجيب عن الأسئلة التالية:

- ما المشكلة؟ لماذا هناك مشكلة؟ ما الأسباب المحتملة للمشكلة؟ مَنْ الفئات المتأثرة بهذه المشكلة؟ ما عددها؟ أين توجد (توزيعها الجغرافي)؟ ما خصائصها؟ ما الاتجاهات؟ وما النتائج التي يمكن التنبؤ بها إذا لم يتم فعل أي إجراء؟ ما الحلول التي جُربت سابقاً؟ وما النتائج؟ وما الدروس المستفادة من الآخرين الذين عالجوا هذه المشكلة؟ ما العلاقة بين هذه المشكلة وسائر المشكلات التي تؤثر في الشباب؟
- ما واقع الفئات المتأثرة، خاصة المهمشة منها، شابات وشباناً، في القطاعات جميعها ذات الصلة والقطاعات الفرعية على الصعيدين الوطني والمحلي.
- ما الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الفئات؟

3. صياغة أهداف عامة لهذه الغاية

بحيث تحدَّد هذه الأهداف الخطوط العريضة للأولويات الوطنية للشباب التي ستعمل السياسة على تحقيقها، كما أن على الأهداف أن تحدد بوضوح خصوصية ما الذي سوف يُحقَّق، وكيف، ومتى، وعلى كل هدف أن[2]:

- يحدد المجموعة المستهدفة.
- يكون واقعياً ممكن التحقيق في إطار استراتيجيات السياسة.
- يوضع في ضوء أدلة محددة ويكون قابلاً للقياس.
- يكون مرتبطاً بمدة زمنية محددة.

وهنا يقتضي التنويه إلى أن عدد الأهداف العامة التي تهدف لتحقيق غاية من غايات السياسة يجب أن تكون بين 3 و 5 أهداف، تسهيلاً لعملية التطبيق وجعلها أكثر واقعية، وزيادة لفاعلية السياسة وحمايتها من التشتت[3]. على أن تتسم هذه الأهداف والمؤشرات ذات الصلة أيضاً، الكمية والنوعية، بالطابع عبر القطاعي؛ أي إن القضية الواحدة يتم تناولها بشكل شامل ومتكامل ومنسق من قِبل القطاعات المختلفة، مثل: الصحة، والتعليم، والعمالة، والعدل، والإعلام،... إلخ؛ أي ضمن أطر السياسات القطاعية ذات الصلة، بشرط ألا تتعارض مع إطار برنامج العمل العالمي للشباب. وهكذا فالنهج العبر قطاعي يربط مجموعة السياسات المختلفة لتعمل بشكل منسق تبعاً للرؤية العامة والغايات المحددة لها[4].

ثم يجب أن يُترجَم كل هدف من خلال عدد من النتائج/ المخرجات المرجوة والمنوطة به.

[1] Cristina Bacalso and others, Youth policies from around the world: International practices and country examples, Youth Policy Working Paper March 2016, p. 3, https://bit.ly/3oBydqY

[2] Anthony Burrowes, Catalina Dumbravenu, toolkit on Quality Standards for Youth Policy, European Youth Forum, Bussels, Belgium, 2016, p. 20, https://bit.ly/3FqZyTK

[3] Andreas Karsten, and others, Research Handbook, 2015, A publication of Demokratie & Dialog e.V.p. 14, https://www.youthpolicy.org/pdfs/researchhandbook_v2.pdf

[4] انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي الإسكوا، http://css.escwa.org.lb/sdd/1415/8a.pdf

النتائج/المخرجات: يجب أن تكون النتائج/المخرجات ملموسة وتشير بالتحديد إلى هدف واحد؛ فهي الأسباب الكامنة وراء تحقيق الهدف، وعادة ما تكون هناك نتائج عدة /مخرجات لكل هدف من الأهداف الموضوعة. وهذا يعني أن تحقيق تلك النتائج/المخرجات يزيد من إمكانية تحقيق الهدف، كما يجب التأكد من أن يكون كل مُخرج:

1. قابلاً للتحقيق تماماً في إطار استراتيجية السياسة.
2. مرتبطاً مباشرة بالهدف.
3. قد كُتب بصيغة الفعل الماضي، دلالة على أنه قد حقق الهدف.
4. وسيلة ضرورية لتحقيق الهدف.
5. ملموساً، وقد وضع بناء على قاعدة الأدلة والحقوق، وبالإمكان قياسه.

مثال يوضح علاقة الأهداف والنتائج/المخرجات[1].

الهدف: وضع نظام يضمن أن يتم التشاور من قِبل الحكومة مع منظمات الشباب غير الحكومية بشكل منتظم بشأن القضايا التي تؤثر في منظمات الشباب أنفسهم، فضلاً عن الشباب، في عملية وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسة الوطنية.

النتائج/المخرجات:

- أنشأت لجنة اختيار تمثل منظمات الشباب غير الحكومية، ومهمتها تقييم استمارات المشروعات المقدمة من قِبل منظمات الشباب غير الحكومية، ومن ثم القيام بعملية الاختيار. وسوف تمول هذه اللجنة من قِبل وزارة الشباب.
- قامت وزارة الشباب وبشكل منتظم بدعوة ممثلين عن المجلس الوطني للشباب لمناقشة قضايا السياسات ذات الصلة، وأخذ آراء المجلس في الاعتبار.
- نظمت وزارة الشباب المؤتمرات السنوية التي جمعت ممثلين عن قطاع الشباب والمنظمات غير الحكومية، ووضعت قضايا السياسة على جدول الأعمال.
- تم تأسيس برنامج مندوبي الشباب في وزارة الخارجية، الذي مكن مندوبين من الشباب كل عام كأعضاء كاملي العضوية في الوفد الوطني الذي يشارك في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولقياس نجاح كل من الغاية والأهداف والنتائج/المخرجات يجب وضع مؤشرات لها .

عند انتهاء هذه المجموعات من عملها يجب أن تُعطى اللجان الاستشارية الفرصة الكافية للاطلاع عليها لتقديم ملاحظاتها، ومن ثم يتم تسليم جميع التقارير، بما فيها الملاحظات، إلى اللجنة التوجيهية التي تقوم بمراجعتها في ضوء الرؤية والغايات والتأكد من اتساقها مع عمل المجموعات الأخرى.

[1] Finn Yrjar Denstad, Youth Policy Manual.How to develop a national youth strategy 2009,Council of Europe, Strasbourg Cedex, p. 93, https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47261809/YP_Manual_pub.pdf/7b17e1e6-e8b6-4041-902e-3b3ad0973c45

[2] أظهرت دراسة حول السياسات الوطنية في بعض الدول العربية أن عدم وضع المؤشرات يشكل أحد أهم العوائق أمام تنفيذ هذه السياسات، انظر:
Siyka Kovacheva, Boris Popivanov and Stanimir Kabaivanov, Youth Policy in Arab Mediterranean Countries in a Comparative Perspective, CIDOB, https://bit.ly/3sXWoBX

رابعاً: صياغة وثيقة السياسة

يتم تشكيل لجنة صياغة للسياسة تضم ممثلاً عن اللجنة التوجيهية ومنسقي مجموعات العمل الموضوعية ولجنة الوزارات وبعض أعضاء لجنة التحفيز والمستشار القانوني للسياسة أو للهيئة الحكومية المسؤولة عن السياسة تحت إشراف قائد الهيئة الحكومية المسؤولة عن السياسة لصياغة المسودة الأولى والتي سوف تحتوي على:

أ. الرؤية والغايات والأهداف والنتائج: الرؤية، وتمثل رؤية السياسة الوطنية للشباب[1]:

- نظرة الدولة الرسمية الحالية والمستقبلية للشباب وقضاياهم.
- دورهم في التنمية الوطنية.
- إطار العمل والحدود العامة والأولويات التي تمكّن راسمي السياسات والسياسيين والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والشباب من المشاركة.
- دعم سياسات تمكين الشباب تشريعياً ومادياً وبشرياً.
- توفير الآليات الممكنة لتنفيذ تلك السياسات ومتابعتها ورصدها، والمساءلة السياسية بشأنها.

ويتم صياغة رؤية السياسة في كلمات تعبر عن الصورة المثلى التي تريد السياسة أن يكون عليها وضع الشباب. أما عن الغايات فهي الأغراض الملموسة من السياسة، وهنا نقوم بوضع الاستراتيجيات ومجالات العمل وترتيبها حسب الأولويات، بحيث يكون لكل مجال غاية أو اثنتان، ثم لكل غرض بضعة أهداف تحققه.

ب. المنطلقات، ويُعنى بها[2]:

- تسليط الضوء على الخلفية الفكرية والواقعية للمشروعات والقضايا المطروحة (من المهم هنا الاستعانة بنتائج تحليل الواقع ونتائج الدراسات المقارنة ومواقف واتجاهات الشباب نحو هذه المشروعات والقضايا لتبرير تبنّيها في السياسة الوطنية).
- شرح الأسباب المنطقية أو المبادئ المستخدمة التي أدت إلى تبنّي هذه الاستراتيجيات والقضايا عن غيرها، وأسباب اتخاذ قرار أو اتخاذ إجراء خاص بها (قد يتم هنا استعراض البدائل التي كان من الممكن تناولها ثم الخيارات التي تم الاتفاق بشأنها وأسباب هذا الاتفاق).
- إبراز فوائد تحقيق الرؤية وتنفيذ مشروعاتها على شباب الوطن بأطيافه كلها وأثره على الوضع الاجتماعي والتنموي للدولة.
- تحديد من هم الشباب مع التركيز على الفئات المستهدفة وقد تم تناول هذا الموضوع سابقاً.

[1] Andreas Karsten, and others, Research Handbook, 2015, A publication of Demokratie & Dialog e.V. pp. 80-81, https://www.youthpolicy.org/pdfs/researchhandbook_v2.pdf

[2] فين يرجار دينستاد وروبرت تومسون وآخرون، كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب، مرجع سابق، ص 80.

ج. مراجعة المسوَّدة للتأكد من:

1. أن القضايا التي ستتناولها السياسة واضحة ومحددة.
2. أن المسودة توضح الدور الذي قام به الشباب في عملية الصياغة وتنوه لدور الشباب في التنفيذ والمتابعة.
3. مراعاة الحساسية الجندرية (شبان/شابات).
4. مراعاة مبادئ الحوكمة الجيدة ، ومنها الشفافية والمساءلة.
5. استعراض مسودة السياسة مع المستشار القانوني أو المساعد التقني القانوني؛ للتأكد من عدم وجود أي تعارض مع السياسات القائمة أو القوانين.
6. ثم مراجعتها من قِبل لجنة الوزارات ووزارة المالية لضمان أن الأهداف والميزانيات تتوافق مع التزامات هذه الوزارات في سياق سياساتها العامة.

د. مناقشة المسودة:

يتم مناقشة المسودة مع بعض أصحاب الشأن والشباب من الجنسين ومجموعات العمل الموضوعية في لقاءات عامة أو من خلال التمرير للحصول على ملاحظاتهم وإعادة الصياغة في ضوئها.

وعندما تكتمل صياغة المسودة الأولى لمشروع السياسة، بعد أن تدرج فيها جميع الملاحظات والمساهمات المقدمة من أصحاب الشأن/المصلحة والوزارات واللجان المشاركة، يجب أن يعلن عنها وتوزع على جميع الجهات المعنية (المتأثرة والمؤثرة)، ويباشر فوراً بجولة مشاورات أخيرة تهدف إلى إعطاء الأطراف المعنية فرصة إبداء أكبر قدر ممكن من ردود الأفعال والمداخلات البناءة، من أجل تحسين جودتها قدر المستطاع. وبالإمكان تحقيق هذا الهدف بأن تقوم اللجنة التوجيهية بـ:

1. طبع ونشر المسودة الأولى لمشروع السياسة الوطنية وتوزيعها على الأطراف جميعها دون استثناء من خلال اللجان والهيئات والوزارات والمنظمات غير الحكومية ومجموعات الشباب وغيرها.
2. نشر المسودة الأولى لمشروع السياسة الوطنية على الصفحات الإلكترونية للسياسة) إذا ما وجدت (و/أو على موقع الإنترنت للوزارة أو الهيئة الرائدة للمشروع.
3. يجب أن يرافق أو يلي توزيع المسودة دعوة لكل المعنيين من المنظمات غير الحكومية والمجموعات الشبابية على المستويات الوطنية والمحلية جميعها، لاستعراض المسودة وإعطاء ملاحظاتهم.
4. يجب على اللجنة التوجيهية تنظيم مؤتمر وطني للشباب يجمع كل الفعاليات واللجان والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الشبابية المشاركة، وأن يكون الهدف الأساسي له استعراض المسودة الأولى لمشروع السياسة وإعطاء ملاحظات محددة لكيفية تحسين الجودة وتطوير السياسة بشكل أفضل.
5. قد تعقد اللجنة التوجيهية اجتماعاً إضافياً لبعض المجموعات وأصحاب الشأن الرئيسيين للأخذ بملاحظاتهم على الصعيدين الوطني والإقليمي.
6. يجب الأخذ بآراء وملاحظات "لجان التشاور المحلية"على المسودة الأولى للسياسة أيضاً، على غرار نهج المشاورات السابقة.

خامساً: إقرار واعتماد السياسة الوطنية للشباب

بعد انتهاء مرحلة المشاورات الثالثة والأخيرة، يقع على "لجنة الصياغة" مسؤولية جمع الملاحظات والمساهمات التي قدمت في الاجتماعات والمؤتمرات الوطنية، ومن خلال شبكة الإنترنت والتواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل التي اتبعتها الجهة التوجيهية للمشروع، كما أنّ منتج المسودة الأولى النهائية يجب أن يقدم إلى الحكومة، من خلال القنوات الرسمية المتعمدة، لمناقشتها واعتمادها.

ولكي تصبح السياسة وثيقة رسمية معمولاً بها، يجب أن يُوافق عليها رسمياً من قِبل الحكومة. بشكل عام، قد تختلف الإجراءات الرسمية لاعتماد السياسة الوطنية من دولة إلى أخرى؛ ففي بعض الدول، تكون الموافقة على مستوى الوزارة، بينما في دول أخرى ينبغي أن يوافق مجلس الوزراء، وفي بعض الدول من البديهي أن تستشار اللجان البرلمانية المسؤولة عن الشباب. ولكن من المهم أن تعرض مسودة السياسة على جميع الوزارات المعنية لإقرار مضمونها وإعلان الالتزام بها لكل حسب قطاعه. ولذا فإنّ عرض المسودة على الوزارات إبان عملية الصياغة والمراجعة عن طريق "لجنة تعاون الوزارات" أمر حيوي للإسراع في عملية التبنّي والموافقة[1].

ويقوم أعلى مستوى سياسي في البلاد بعمل مقدمة للوثيقة واعتمادها. ثم يتم نشر الوثيقة على أوسع مدى ممكن.

بنود وثيقة "السياسة الوطنية للشباب"

لا توجد "صيغة موحدة" لبنود السياسة الوطنية للشباب، إذ لكل دولة خصوصيتها، وعليها أن تحدد الشكل والمضمون المناسبين؛ ورغم ذلك، توجد بعض المبادئ العامة. وهناك العديد من السياسات الوطنية للشباب المستكملة في مناطق الإسكوا وأفريقيا وأوروبا، التي تحمل عناصر عدة مشتركة منها:

أولاً: المقدمة

وغالباً ما تكون المقدمة مكتوبة من قِبل رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو الوزير المتخصص؛ لتقديم مشروع السياسة وللتأكيد على أهمية السياسة من الجانب الوطني، وذكر الأسباب والجهود التي أدت إلى إنشائها، ووصف عملية صياغتها بشكل مختصر، إضافة إلى التعبير عن مساهمة الشابات والشبان ودورهم الرئيسي في التنمية الوطنية.

ثانياً: الأساس المنطقي للسياسة

إعطاء تفسير واضح للمسببات والمبررات العلمية والاجتماعية لوضع السياسة الوطنية للشباب، وما تهدف إلى تحقيقه.

ثالثاً: تعريف وتحديد ملامح الشباب

تعريف الشباب كفئة عمرية، ووصف العلاقة بين الشبان والشابات، إضافة إلى العلامات الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والتحديات التي يواجهونها ودورهم المجتمعي وتقديم معلومات كمية ونوعية عنهم.

رابعاً: القضايا التاريخية والمعاصرة التي تؤثر في مشاركة الشباب:

القضايا المشتركة الرئيسية تشبه الأولوية التي حددها برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها.

خامساً: وثائق وسياسات مرجعية للسياسة

وهي عملية وضع الوثائق الأساسية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة كمرجعية؛ ومن هذه الوثائق:

1. إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

[1] المرجع السابق، ص ص 91-93

2. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.
3. اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
4. الدستور الوطني والقوانين والتشريعات والمراسيم التنفيذية المنبثقة منه.
5. برنامج العمل العالمي للشباب لسنة 2000 وما بعدها.
6. قرارات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالشباب.

إدراج مثل هذه الوثائق يساعد على توفير خلفية لعملية الصياغة ويدعم قيمة المسعى.

سادساً: الرؤية والغايات والأهداف

الرؤية هي التعبير عن الحالة النهائية المرجوة. وعادةً ما يأتي بيان الرؤية بشكل تصريحات نوعية أكثر منها كمية. وعلى عكس الأهداف، لا تكون تصريحات الرؤية ملموسة وقابلة للقياس بسهولة.

الغاية: تعمل على بلورة الرؤية، أي تحديد ما تودّ السياسة تحقيقه. وهي تشكل مجمل الأهداف الطويلة الأمد التي سوف تساعد السياسة الوطنية للشباب على تحقيقها.

سابعاً: أهداف السياسة الوطنية للشباب

الأهداف تحدد بشكل ملموس الخطوط العريضة للأولويات الوطنية للشباب التي سوف تعمل السياسة على تحقيقها. وعلى الأهداف أن تحدد بوضوح ما سيتحقق، وكيف، ومتى، والفئة المستهدفة في السياسة.

ثامناً: الاستراتيجيات الرئيسية

لا بد من تحديد الاستراتيجيات للأولويات التي حددتها السياسة الوطنية للشباب، وذلك للتمكن من تطوير المعالجة الفاعلة والشاملة وعبر القطاعية لتلك الأولويات، وغالباً ما تشمل: التعليم والتدريب، والعمالة، ومشروعات أعمال شبابية، والمشاركة، والصحة، وأساليب العيش والسكن، والبيئة، والنوع الاجتماعي، والفن والاستجمام، والرياضة، والترفيه.

تاسعاً: الفئات المستهدفة

يتم توجيه السياسات الوطنية للشباب بشكل عام إلى تلبية تطلعات واحتياجات جميع الشباب والشابات، لكن معظمهم يقوم بتحديد مجموعات معينة من الشباب تتطلب اهتماماً خاصاً؛ وذلك لأن الشباب ليسوا فئة متجانسة وإنما متنوعة من حيث العمر والاحتياجات والتطلعات، وهذا ما يستوجب تدخلات متنوعة مصممة لتلبية هذه الاحتياجات على قدم المساواة. فمن المهم أن تعمل السياسات والبرامج الرئيسية في مختلف القطاعات المعنية بتآزر لمعالجة احتياجات الشباب من الفئات والأطياف كافة بشكل فعال[1].

عاشراً: آليات التنفيذ والتنسيق

من الأجزاء الأساسية في مرحلة التنفيذ، تعيين جهة مسؤولة عن التوجيه والتنسيق العام للتنفيذ، وإنشاء آليات العمل الضرورية بين القطاعات، والمنظمات المشاركة وتحديد لجان العمل وسياسات إدارتها والعلاقات فيما بينها. وأهم دور تلعبه هذه الآليات المناسبة هو تسهيل التعاون في تنفيذ السياسة، وضمان الخدمات والبرامج الشبابية من خلال تنسيقها بشكل جيد على المستويات جميعها وبشكل جماعي، يسمح للاستجابة لاحتياجات الشباب وإعطائهم الفرص للمشاركة الفاعلة.

حادي عشر: المتابعة والتقييم

على السياسة أن تتضمن نصاً يتعلق بالمتابعة والتقييم، وكيف يمكن أن تتم المتابعة على المستويين الوطني والمحلي، ومتى وكيف يعد التقييم للسياسة.

[1] Youth Policy Manual - The council of Europe, 2020, p. 13, https://bit.ly/3FtH6Kb

سادساً: تحليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب

القيام بعملية المقارنة على المستويين الوطني والمحلي يساعد بشكل فاعل على التعرف على الممارسات الفضلى سواء الوطنية أو المحلية، وتعميمها أو على الأقل إبقاء الجهود في المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف، وتشجيع أصحاب الشأن/المصلحة على الاهتمام المتواصل، وإعطائهم الإنذار المبكر لاحتمال فشل أو نجاح الاستراتيجية المتبعة، وتدعيم التحفيز، وشحذ المساءلة، والمساعدة على تخصيص الموارد على نحو أكثر فعالية (انظر خبرة المملكة المتحدة).

أما الهدف من **تحليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب بين الدول** فهو تمكين صناع السياسات من مقارنة أداء الدولة بمجموعة من الدول الأخرى. ويسهم ذلك في اكتساب المعرفة من تجارب الدول الأخرى، خاصة الناجحة منها. والتعرف على الاستراتيجيات المختلفة في التعامل مع القضايا المتشابهة وتطوير أدوات التقييم ومعاييره، وتبادل الخبرات واتّباع أفضل الممارسات. كما تبين هذه العملية ما يمكن تحقيقه من الناحية العملية، وتوفير المعلومات لكل من الحكومات والمجتمعات المدنية كي يستخدموها في التحفيز والعمل على تحقيق أهداف السياسة. كما تشير هذه التجارب أيضاً إلى أن نقص البيانات ذات الصلة، خاصة المصنفة منها، وهي قضية شائعة ومتكررة[1].

والجدير بالذكر، أن أفضل المقارنات تكون ما بين دول ذات مواصفات متقاربة أو مماثلة، على الصعيد الدولي.

وأكثر أدوات القياس رواجاً في مجال تحليل المقارنة:

- استعراض الأدلة والسياسات وأنظمتها.
- استعراض أفضل الممارسات.
- بطاقات الأداء.
- بطاقات التقارير.

ومن خصائص تحليل المقارنة الدولية والإقليمية المهمة أنها تزوّد الدول بالمعلومات الدالة على مكانتها مقارنة بالدول الأخرى في مجال السياسات. وذلك يساعد الحكومة والقطاعات العامة والخاصة والمنظمات المعنية على استخدام هذه المعلومات لفهم مكامن الضعف لديها وتحديدها[2]، والاستفادة من خبرات الآخرين في دول مماثلة[3].

وتدارس الخبرات الدولية قد يأتي في المراحل التحضيرية الأولى كما هو موجود بهذه الدراسة، وكما هو في خبرة بعض الدول مثل الإمارات والأردن، أو في مرحلة تحديد الاستراتيجيات والمجالات كما هو في كينيا، أو هو عملية مستمرة تُراجع بشكل منتظم من أول خطوة حتى تقييم السياسة مثلما هي الحال في خبرات المملكة المتحدة والسويد.

مثال عن تحليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب

أجرت الأمانة العامة للمجلس الدولي لسياسة الشباب الوطنية ICNYP هذه الدراسة بالتعاون مع المشروع القطاعي في ألمانيا (GTZ/BMZ) "النهوض بالأطفال والشباب كفئة مستهدفة في التعاون الإنمائي"، ودامت الدراسة[4] ما يقرب ثمانية أشهر من أوائل شهر نوفمبر 2004 إلى أواخر مايو 2005، وكانت فريدة من نوعها على صُعد عدة:

- لأول مرة يُجرى تحليل مقارنة للسياسات الوطنية للشباب على المستوى الدولي تضم البالغين والشباب في دراسة مشتركة.
- تشمل منهجية الدراسة البحوث وإجراء مقابلات مع ممثلين من الوزارات المسؤولة عن الشباب ومنظمات الشباب الوطنية المنسقة لمنابر تأثير السياسات الوطنية الشباب.

[1] UNICEF, Child poverty in perspective: An overview of child well-being in rich countries. Report Card 7. UNICEF, Innocenti Research Center. Online publication, https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/rc7_eng.pdf

[2] Siyka Kovacheva, Boris Popivanov and Stanimir Kabaivanov, op.cit.

[3] Youth Policy Essentials, The Council of Europe and Youth Policy, Strasburg,Cedex, 2019, p. 21, https://bit.ly/3wTOb3D

[4] هنريتا أسود وآخرون، مرجع سابق، ص ص 85-90.

وفيما يلي سبع خطوات اتخذتها الدراسة:

1. استعراض المعايير الدولية المتعلقة بالسياسة الوطنية للشباب.
2. تحليل دولي بشأن الإجراءات الرامية إلى تعزيز السياسة الوطنية للشباب.
3. تحليل إقليمي بشأن الإجراءات الرامية إلى تعزيز السياسة الوطنية للشباب.
4. انتقاء المعايير لإجراء التحليل القُطري للسياسة الوطنية للشباب.
5. تحليل مقارن للإجراءات القُطرية لتنفيذ السياسات الوطنية للشباب.
6. عرض أفضل الممارسات للسياسات والبرامج الوطنية للشباب.
7. اقتراح بشأن المعايير والشروط والخطوات المرتبطة في تنفيذ السياسات الوطنية للشباب.

نتائج التحليل:

- كلما زاد التعاون الدولي الإقليمي تحسن وضع السياسات مثلما حدث في بلدان أوروبا الغربية، فقد أحرز التقدم نتيجة مبادرات عدة من قِبل إدارة المجلس الأوروبي للشباب والرياضة والمؤتمر الذي أقامته للوزراء الأوروبيين المسؤولين عن الشباب ولاحقاً لبرنامج الاتحاد الأوروبي للشباب وكذلك الورقة البيضاء المحررة عن الشباب. في الواقع، إن إدارة المجلس الأوروبي للشباب والرياضة قامت بتقييم السياسات الوطنية للشباب في بعض دولها الأعضاء، مثل إستونيا، وفنلندا، وليتوانيا، ولكسمبورغ، ومالطة، وهولندا، والنرويج، ورومانيا، وإسبانيا، والسويد.
- في الواقع، إن معالم السياسة الوطنية للشباب تبدو مختلفة تماماً إذا ما نظرنا إلى نماذج المجلس الأوروبي (COE) وبرنامج الكومنولث للشباب (CYP) ونماذج أخرى. أما البرنامج (CYP) فهو يغطي عدداً أكبر من البلدان، 54 بلداً من أفريقيا، وآسيا، ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا، والمحيط الهادي.
- وفيما يتعلق بتحليل المقارنة للإجراءات القُطرية لتنفيذ السياسات الوطنية للشباب، تشير تقارير الأمانة العامة (ICNYP) إلى ما يلي:

1. إن حكومات عدة مثل جنوب أفريقيا، وكينيا، وكذلك البحرين أخذت في الاعتبار وجهات نظر ورؤى الشابات والشبان في بلادهم لإدراجها في صياغة وتصميم "السياسة الوطنية للشباب." كما أنها أعطت أولوية لتشجيع مشاركة الشباب الفعالة في عملية صنع القرار وفي حياة المجتمع كجزء من السياسة الوطنية.
2. إن العديد من الحكومات الأخرى لم تتخذ نهجاً استباقياً لإشراك الشباب في عملية وضع السياسة الوطنية. وبولندا هي أقرب مثال لهذه الحالة، فعلى الرغم من أنها قامت بدعم إنشاء "مجلس الشباب البولندي"، فإنها عينت فريقاً من أساتذة الجامعات لإعداد مشروع السياسة الوطنية في غياب مشاركة الشباب النشطة لهذه العملية.
3. العديد من الدول التي اعتُمدت فيها السياسة الوطنية للشباب كقانون، كرست جزءاً من هذا القانون التنموي لدعم الجمعيات الشبابية، ومشاركة الشباب، وللخدمات ذات الصلة؛ مثل دول أمريكا اللاتينية، ومنها: كولومبيا والمكسيك، وفي أفريقيا، جنوب أفريقيا وكينيا، وفي أوروبا، مؤخراً، كوسوفو.
4. من حيث الشكل والمضمون: هناك بعض الاختلافات الأساسية أيضاً في الأمثلة الواردة في تشريع الشباب من بعض الحكومات في أمريكا اللاتينية، مثل: كولومبيا وبوليفيا، وكوستاريكا، وإكوادور، حيث تتضمن هذه القوانين الشبابية أطراً واسعة وشاملة لقطاعات عدة. كما تحتوي على تعريف للشباب، ونظام للسياسات والبرامج ذات الصلة، والهيئة الحكومية المسؤولة عن الشباب) وزير أو نائب وزير، وزير الدولة للشباب،... إلخ)، والخدمة الطوعية الوطنية والتنسيق، ومجلس المنظمات الشبابية ومراكز الشباب والمبادرات الشبابية الوطنية ومشاركة الشباب في عملية صنع القرار، والتمويل، والتوعية في المقاطعات والبلديات.
5. من حيث التقدم المحرز والعقبات: عبّر عدد قليل من الحكومات، مثل: كينيا، وماليزيا، وكولومبيا، والنمسا عن التقدّم في إطار تأثير السياسة الوطنية للشباب السابقة. كما حددت أثر هذه السياسة على تحسين المجتمع، وحالة الشباب بصفة عامة، وحالة المجموعات الفرعية من الشباب.

6. من حيث وضع المؤشرات: لم تضع معظم الدول بشكل منهجي قائمة سلسلة النتائج والمؤشرات لقياس نتائج السياسات الوطنية للشباب. وتجب معالجة هذه المسألة بقدر أكبر من خلال الجهود الاستشارية المتعلقة بهذه السياسة.
7. وُجد في عدد قليل من البلدان اهتمام بالمشاركة الكاملة للشباب. وساعدت عملية تحليل المقارنة والتقييم هذه في عملية إعادة التوجيه للبلدان المشاركة، ولكن مازالت بلدان كثيرة بحاجة إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء.

المشكلات التي تعانيها الدول ذات الخبرة بالسياسة الوطنية للشباب:

1. غياب الإرادة السياسية والرؤية وضعف توجه التشريع والسياسات للتعامل مع مشكلات الشباب وإمكانياتهم على أسس ونهج عبر قطاعي في إطار السياسة الوطنية للشباب وتعميمها في خطط التنمية العامة.
2. غياب تطبيق إطار مفاهيمي وخطة متابعة لتصميم وتنفيذ وتقييم سياسة وطنية متكاملة للشباب تعتمد على مختلف السياسات القطاعية ذات الصلة والتابعة للمؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمحلية، فضلاً عن منظمات الشباب غير الحكومية على المستويات جميعها.
3. انخفاض دعم الميزانية لتصميم وتقديم مثل هذه السياسات الوطنية للشباب إلى الجهات المستهدفة على المستويات جميعها، وتهميش قضايا الشباب والإمكانات في عملية التنمية الوطنية العامة.
4. ضعف المشاركة الكافية لأصحاب الشأن/المصلحة، ولاسيما الشباب في عملية صياغة الرؤية والاستراتيجيات، فضلاً عن خطط لتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية المتكاملة للشباب.
5. نقص في توفير فرص التدريب للكوادر الوطنية في الوزارات المعنية بالشباب والمنظمات ذات الصلة، لتعزيز القدرات على تصميم وتنفيذ وتقييم السياسة الوطنية للشباب والتعامل بفعالية مع احتياجاتهم وتطلعاتهم.
6. مشكلات في تحديد الشباب ومجموعاتهم الفرعية واحتياجاتهم وتطلعاتهم، وكذلك في التمييز بين الأطفال والشباب في هذا الشأن وعدم الخلط بين الفئات.
7. عدم وجود منهجية لاستعراض المشكلات الوطنية واحتياجات الشباب مستندة إلى قاعدة بيانات ومؤشرات قطاعية وعبر قطاعية شاملة.
8. ضعف الربط بين قضايا الشباب وأولوياتهم في إطار عملية السياسة الوطنية، مثل: التعليم والعمالة والصحة، فضلاً عن الحد من الفقر، والتكامل الاجتماعي وبناء المواطنة.
9. غياب خطة عمل زمنية لتنفيذ السياسة الوطنية، تتضمن مراحل مرتبطة زمنياً تمكن الشباب من المشاركة في جميع جوانب هذه السياسة.
10. غياب المعرفة في نماذج أفضل الممارسات من أجل إشراك الشباب في جميع جوانب عملية السياسة وكذلك الإجراءات الرامية إلى تعزيز مشاركتهم.

الدروس المستفادة

أهم الدروس المستفادة المتعلقة في صياغة وتنفيذ وتقييم وتطوير خطة عمل السياسة الوطنية للشباب هي بالدرجة الأولى أن تولي أكثر البلدان اهتماماً أكبر بمشاركة الشباب الناشطة في جميع مراحل وجوانب السياسة الوطنية، وأن تلتزم بشكل واضح ومستمر بتوفير التمويل الكافي وتنفيذ خطة عمل السياسة بطرق فعالة.

ومن الدروس المستفادة أيضاً الحاجة إلى وضع تعريف قانوني واقعي وموحّد للشباب من أجل تخطيط وتنفيذ السياسة الوطنية للشباب.

الاستنتاجات

الاستنتاجات كثيرة؛ وأهمها ما يلي:

1. باستطاعة السياسة الوطنية للشباب توفير رؤية جديدة ووجهة محددة لتحسين واقع الشباب من الجنسين على الصعيد الوطني والمحلي والقطاعي، فضلاً عن تعزيز وجهة البرامج ذات الصلة وتنفيذ تلك الرؤية من قبل أصحاب الشأن/المصلحة وبالشراكة معهم وفيما بينهم.
2. إن تحليل مقارنة السياسات، بالرغم من صعوبة تحديد مفهومه وتطبيقه والوقت والموارد التي يتطلبها، يُعتبر من أهم العمليات؛ لأنه يطلع الخبراء وصانعي القرار ومنفذي السياسات والفئات المستهدفة على سبل وسيناريوهات بديلة.
3. إن من المهم ألا توضع أو يعمل بالسياسة الوطنية للشباب بمعزل عن القضايا الرئيسية ذات الأولوية للحكومة والمجتمع وأصحاب الشأن/المصلحة كافة، مثل: الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، والحدّ من وطأة الفقر، والنهوض بالعمالة، والإصلاح التعليمي والصحي والخدماتي وغيرها. وينبغي على عملية السياسة الوطنية تشجيع مشاركة الشباب في مراحلها كلها وعلى المستويات جميعها، خاصة في تحديد القضايا والأولوية واتخاذ القرارات.

سابعاً: التحفيز للسياسة الوطنية للشباب على المستويات جميعها: الداخلية والخارجية

التحفيز هو أداة استراتيجية في[1]:

1. محاولة تغيير المنظور العام والصور النمطية للشباب.
2. التأثير في الرأي العام وصانعي السياسات والقوانين والتشريعات.

وخطة التحفيز تبدأ مع أول يوم لبدء العمل على تطوير السياسات الوطنية للشباب، ولا تنتهي إلا بتحقيق كامل أهداف السياسة. وقد سبق التطرق بالتفصيل إلى أوجه عدة من مكونات عملية التحفيز؛ لكونه عنصراً مهماً في تكوين بيئة سياسية واجتماعية وقانونية مواتية للسياسات الشبابية التي تعد أحد المعايير المهمة لإنجاح هذه السياسات، وتناولنا حينئذ النقاط الآتية: مفهوم التحفيز، ووظائفه ونوعية العملية، والمهارات المطلوبة للقيام بها، والمعايير ذات الصلة.

أما في هذا الفصل فسوف نتناول التحفيز من الجوانب العملية التنفيذية، وهي كما يلي:

- التحفيز والمفاهيم ذات الصلة.
- أنواع التحفيز.
- التخطيط الاستراتيجي للتحفيز.

[1] International Alliance. Advocacy in Action: A Toolkit for NGOs and CBOs Responding to HIV/AIDS. Online publication. https://bit.ly/3wUkbo2

أ. التحفيز والمفاهيم ذات الصلة

مع تنوع تعاريف التحفيز فإنها تتفق على:

1. نشر الوعي عند أصحاب الشأن/المصلحة (المتأثرين والمؤثرين والمعنيين.
2. جعل صوت الشباب مسموعاً[1].
3. إحداث التغيير الإيجابي في السياسة أو السلوك لصالح الفئة المستهدفة.
4. تغيير الصورة النمطية السلبية السائدة عن الشباب في بعض المجتمعات[2].

ب. أنواع التحفيز (Advocacy)

يوجد أنواع عدة من التحفيز، ثلاثة منها تصب في نطاق السياسة الوطنية، وهي[3]:

1. تحفيز السياسة: وهي مبادرة تركز حصراً على جدول أعمال السياسة الوطنية أو القطاعية، وعلى هدف محدد لهذه السياسة للتأثير بصورة مباشرة في صانعي السياسات. وعادة ما يفترض هذا النوع من التحفيز أن التغيير في السياسة سوف ينتج تغييراً حقيقياً على أرض الواقع.
2. تحفيز للعامة: يعتمد على الجهود المنظمة لأكبر عدد من المواطنين للتأثير في صانعي السياسات لتغيير سياسة أو استحداث أخرى من شأنها التأثير إيجابياً في أوضاعهم. وقد يحمل هذه التحفيز أهدافاً إضافية؛ مثل تغيير الوعي والسلوك عند أصحاب الشأن وتمكينهم للنهوض بهذه العملية.
3. تحفيز وسائل الإعلام: يقوم هذا النوع باستخدام وسائل الإعلام باختلاف أشكالها، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، لتسليط الضوء على قضية سياسية معينة بهدف إعلام المواطنين وكسب تأييد الملايين منهم، وبذلك يتم إثارة الخطاب العام وتوجيهه لصالح القضية والتأثير في قادة الرأي وصانعي السياسات. ولا يقتصر دور الإعلام على ذلك فقط، بل يمتد ليلعب دوراً مهماً في الترويج، ودوراً لا يقل أهمية عن ذلك في مكافحة "الوصمة" أو الصورة النمطية التي قد تلتصق ببعض فئات الشباب بالمجتمع.

وعند استخدام وسائل الإعلام للترويج للسياسة، من المهم مراعاة الآتي:

- تحديد وسائل الإعلام الملائمة (التي تحمل الرسالة بشكل أفضل، والأكثر تتبعاً من قِبل المواطنين، خاصة أصحاب الشأن/المصلحة المتأثرين والمؤثرين (مع التركيز على المواقع الإلكترونية الشبابية.
- وضع مؤشرات إعلامية لقياس فعالية هذه الوسائل) قد تشمل أعداد زوار المواقع أو مشاهدي البرنامج).
- توثيق عملية إطلاق السياسة وحملة الترويج وجميع الأنشطة المتعلقة بهذه الحملة ونشرها لتكون متاحة للجميع. ومن المهم إبراز قصص النجاح الناتجة عن حملة الترويج، لقدرتها على توفير قوة دفع لمرحلة التنفيذ "المقبلة".
- عدم قصر حملات الترويج على وسائط الإعلام التقليدية بل استخدام المؤتمرات والمحافل كوسائل مكملة.

[1] Youth Voice in Policy, https://bit.ly/3cp6KDj
[2] Siyka Kovacheva, Boris Popivanov and Stanimir Kabaivanov, op.cit
[3] هنريتا أسود وآخرون، مرجع سابق، ص ص 109-110

ج- التخطيط الاستراتيجي للتحفيز

المرحلة التحضيرية: تتطلب هذه المرحلة القيام بخطوات عدة منها ما يلي:

1. إقامة مسح سريع وانتقاء للبيانات والبحوث والموارد المادية والبشرية المتوافرة عن الشباب، داخل وخارج نطاق المنظمات والهيئات والمؤسسات المشاركة.
2. تحليل القوانين و/أو التشريعات القائمة بشكل موسّع وتبيان ما هو مواتٍ وما هو مفعّل أو غير مفعّل والتعرف على القوانين المعوقة.
3. النظر في التزامات الدولة ذات الصلة، ومدى الوفاء بها.
4. فهم الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية القائمة وديناميكية المجموعات ذات الصلة؛
5. الاسترشاد بهذا الفهم لمعرفة المجموعات التي تدعم مشروع وضع السياسة.

ثم يكون على المجموعات المشاركة القيام بعدد من الخطوات الأساسية أهمها[1]:

1. اختيار المؤسسة أو المنظمة أو الجهة التي ستقود وتنظم عملية التحفيز للسياسة، على أن تلعب الوزارة أو الهيئة المسؤولة عن الشباب والسياسة الوطنية دوراً رياديا في تطوير استراتيجية التواصل والتحفيز الوطنية للشباب وخطة عملها، ومن الأفضل أن تكون المجموعات والأطراف الرئيسية المعنية ممثلة في عملية التخطيط لتحقيق أقصى قدر من العمل المشترك.
2. جمع وتصنيف الأبحاث والخبرات عن قضايا الشباب وكيفية صياغة السياسة وتنفيذها.
3. تحديد الخطوات العملية لصياغة السياسة، وتعداد النجاحات والتحديات وكيفية تجنبها أو تخطّيها.
4. الإعلان عن أسلوب الحكومة في تحديد الأولويات للشباب والإنجازات الخاصة بذلك، من خلال متابعتها عند اتخاذ القرارات.
5. تسليط الضوء على الروابط القائمة مع السياسات الوطنية في القطاعات المعنية المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في الأولويات الاستراتيجية لعملية التحفيز وفي سياسة الشباب المقترحة.
6. معرفة تصور القيادات في البلد لقضايا الشباب ووجهة نظرهم وقراراتهم فيما يتعلق بموضوعات العمل والتعليم والصحة العامة وحجم توزيع السكان، وهي مؤشرات رئيسية للبيئة العامة للسياسة.
7. تقييم تأثير وسائل الإعلام ونطاقها، بما فيها الإعلام الاجتماعي، على جميع أصحاب الشأن ولاسيما السياسيين وقادة الرأي منهم؛ إضافة إلى مقاربة الإعلام للشباب وقضاياهم.
8. تعداد الفرص المتاحة ونقاط الدخول المحورية للتأثير في عملية وضع السياسة وتوجيه المشاركين في انتقاء القضايا الأساسية للتحفيز.
9. تحديد الأشخاص الذين يشكّلون نقاط تواصل في مختلف القطاعات، وأولئك الذين سوف يشكّلون الوجه العام لحملات التحفيز والمتكلمين الرسميين.
10. واقع العلاقات: وهو أمرٌ بالغ الأهمية، في سياق التعامل بين أصحاب الشأن/المصلحة مهما اختلفت أولوياتهم ومواقعهم،

ومن الضروري معرفة من هم صانعو السياسة المعنيون والفاعلون لبناء جسور ثقة معهم من خلال الحوار المفتوح والبنّاء. ومن المهمّ التمسك بالمصداقية والمهنية من خلال دقة المعلومات التي تقدمها هذه المنظمات، ووضوح رؤيتها لعملية وضع السياسة الوطنية، والطرح الإيجابي والمنطقي لها.

[1] المرجع السابق، ص ص47 - 48.

عملياً يكون بنهاية هذه الخطوة لدى اللجنة التوجيهية خطة تشمل[1]:

1. أهداف كل مرحلة من مراحل التحفيز مثل:

أ. تحديد القوانين والتشريعات المواتية القائمة وكيفية تفعيلها.

ب. استحداث تشريعات وقوانين مواتية لأهداف السياسة الوطنية، قد يكون منها مثلاً قانون لمشاركة الشباب وسن الترشح وكوتا للنساء بالمجالس المحلية ومجالس إدارات الأعمال وقوانين منصفة لذوي الإعاقات، وقوانين خاصة بنبذ العنف والتمييز ضد المرأة وغيرها.

ج. بناء وعي ورأي عام شعبي مواتٍ من خلال إقامة حملات إعلامية على المستوى المحلي والوطني والإعلام الشبابي ومواقع الاتصال الاجتماعي.

2. تحديد المستهدفين من كل هدف وكل نشاط تحفيزي، فعلى المحفزين استهداف كل فروع الدولة التنفيذية/الوزارات والتشريعية/البرلمان والقضاء والمصالح الحكومية والمسؤولين المحليين، وحتى في بعض الحالات الشرطة و/أو الأجهزة الأمنية. وذلك بالإضافة إلى القادة المحليين والإعلاميين.

3. تحديد الشركاء في كل هدف ووسائل الاتصال معهم.

4. تحديد التكلفة.

ملحوظة: الأهداف والمستهدفون والوسائل والتكلفة تتحدد في ضوء الأهداف العامة للسياسة الوطنية، وكل ما ذكر أعلاه بخصوصهم مجرد أمثلة.

يتطلب التحفيز لسياسة مّا تكوين فريق عمل أو لجنة لديها[2]:

وغالباً ما تكون المقدمة مكتوبة من قِبل رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو الوزير المتخصص؛ لتقديم مشروع السياسة وللتأكيد على أهمية السياسة من الجانب الوطني، وذكر الأسباب والجهود التي أدت إلى إنشائها، ووصف عملية صياغتها بشكل مختصر، إضافة إلى التعبير عن مساهمة الشابات والشبان ودورهم الرئيسي في التنمية الوطنية.

1. المعارف بـ:

- طرق اتخاذ القرارات بتطوير سياسة على المستوى الوطني.
- طرق اتخاذ القرارات بالهيئات المشاركة والهيئات ذات العلاقة بالسياسة وكيفية التأثير في هذه القرارات.
- المعاهدات والاتفاقيات ذات العلاقة.
- العادات والتقاليد والممارسات المصاحبة والمناخ الاجتماعي القائم.

2. مهارات:

- كيفية بناء ائتلافات أو تحالفات، ومهارات التشبيك.
- تجميع مجموعة من الأشخاص حول هدف محدد Establishing common vision.
- إقامة علاقة بالعاملين في مجال الإعلام.
- البحث في مجال السياسات واتخاذ القرار.
- تصميم رسائل إعلامية.
- تصميم خطط عمل استراتيجية للتطبيق داخل الهيئة، محلياً ووطنياً.

3. القدرة على بناء العلاقات واستمرارها مع:

- الفئات المعنية.
- المجتمع المدني.
- صانعي القرار.
- قادة الرأي والفكر.

[1] Youth Policy Manual, The council of Europe, 2020, p. 24, https://pjp-eu.coe.int/documents/42128013/47261623/Youth-Policy-Manual-2020-draft-for-consultation.pdf/f14eefb9-0d1f-7d35-68d7-3ea2cf0c4746

[2] فريد أنطون، مرجع سابق، ص69 و70 و116.

ثامناً: إدماج قضايا الشباب والنوع الاجتماعي وفقاً لإطار برنامج العمل العالمي للشباب WPAY:

سبق أن تناول الفصل الثالث موضوع إدماج الشباب بتعميم مراعاة منظور الشباب من الجنسين، الرجل والمرأة/الفتيان والفتيات، وذلك في القطاعات جميعها وعلى المستويات جميعها في خطط التنمية الوطنية وأهمية ذلك في تفعيل هذه الخطط من جهة وأثرها الإيجابي في قضايا الشباب من جهة أخرى، وقد صيغت تباعاً لإدماج/تعميم مراعاة النوع الاجتماعي[1].

وإدماج النوع الاجتماعي هو عملية تقييم الآثار المترتبة على المرأة والرجل في أي إجراء يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريع أو وضع السياسات أو البرامج، فإدماج قضايا النوع الاجتماعي يحقق المساواة بين الجنسين والقضاء فعلياً على كل تمييز ويهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في حياة الشعوب في اتجاه تحقيق مجتمع مستقر[2]. وفي هذا السياق سنتناول الخطوات الأساسية لتفعيل عملية إدماج الشباب والنوع الاجتماعي:

أ. على مستوى سياسات الدولة:

1. إعداد وتمكين الشباب لعملية الإدماج وتوفير مناخ مجتمعي داعم لهذه العمليةمن خلال ما يلي[3]:
   - تدريب الشباب من الجنسين على أنشطة وبرامج توفير المهارات اللازمة للمشاركة في الحياة العامة.
   - توفير آليات لإمداد الشباب من الجنسين بالمعلومات والاستشارات لمساعدتهم على المشاركة في الأنشطة المجتمعية.
   - ترويج أنشطة الشباب من الجنسين ومساهماتهم في وسائل الإعلام.
   - تشجيع الشباب من الجنسين على العمل التطوعي.
   - دعم المشروعات والمبادرات الشبابية.
   - دعم منظمات التنمية المجتمعية والمنظمات التطوعية التي يقودها الشباب.
   - توفير دعم مرن وتقليل العوائق أمام المشروعات الصغيرة والمبتكرة للشباب.
   - تشجيع منظمات المجتمع المدني المعنية بالشباب ومراكز الشباب والمبادرات الشبابية.
   - دمج عنصر الشباب في المجالس المحلية والبلدية والهيئات الإدارية للأندية والمؤسسات.
2. إدماج الشباب من الجنسين في تحليل الواقع: في هذه الخطوة، يجب القيام ببحوث تركز على واقع الشابات والشباب والحصول على تقارير وبيانات مصنفة. وباستطاعة الشباب من الجنسين أن يعملوا كباحثين، وأن يقوموا بإجراء بحوث تشاركية، وأن يدعموا التقييمات الوطنية[4].
3. إدماج الشباب من الجنسين في تحديد الأهداف والأولويات: يجب أن تعالج هذه الخطوة وتستهدف مستوى الفقر عند الشباب من الجنسين، ومحدودية التعليم/ ومحو الأمية، وكذلك البطالة؛ بحيث تشمل أهداف كل البرامج التنموية في الدولة الشباب ويشاركون في وضعها[5].
4. إشراك الشباب من الجنسين في الأنشطة مثل برامج الحد من الفقر (المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلخ (، وخلق سياسات/برامج لمحو الأمية والعمالة، كما ينبغي أن يشارك الشباب في تصميم هذه البرامج وتنفيذها لضمان فاعليتها وتعظيم فائدتها.
5. أخذ الشباب في الحسبان في المتابعة والتقييم: يجب أن تجمع المؤشرات بين الجوانب النوعية والكمية من أجل تحسين الفرص المتاحة لتقييم أثر الأنشطة الشبابية. على سبيل المثال، الجمع بين أنشطة التعليم والحد من الفقر وخلق فرص العمل. وكذلك يجب أن يكون تقييم وجهات نظر الشباب عن التقدم المحرز والنتائج والأثر كجزء لا يتجزأ من خطة المتابعة والتقييم[6].

[1] UNDP Evaluation Office, (January 2006), Evaluation Of Gender Mainstreaming In UNDP, New York, http://web.undp.org/evaluation/documents/eo_gendermainstreaming.pdf

[2] Youth Stocktaking Report of OECD countries, 2019, p. 11, https://bit.ly/3coHJrI

[3] الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي، على الرابط: https://bit.ly/2Z1bTyo

[4] Anthony Burrowes, Catalina Dumbravenu, toolkit on Quality Standards for Youth Policy, European Youth Forum, Bussels, Belgium, Brussels, 2016, pp. 11-14, https://bit.ly/3HwgJot

[5] toolkit on Quality Standards A for Youth Policy, https://bit.ly/3cnCbha

[6] Andreas Karsten, and others, Research Handbook, 2015, A publication of Demokratie & Dialog e.V. p. 67, https://www.youthpolicy.org/pdfs/researchhandbook_v2.pdf; Anthony Burrowes, Catalina Dumbravenu, toolkit on Quality Standards for Youth Policy, European Youth Forum, Bussels, Belgium, Brussels, 2016, p. 13, https://bit.ly/3FtMsoL

6. أخذ عملية إدماج الشباب من الجنسين في إعداد الميزانية: ينبغي تخصيص ميزانية كافية وواضحة ترعى النوع الاجتماعي لضمان تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه وتأمين الموارد البشرية اللازمة التي تضمن مشاركة الشباب وذات توازن في تمثيل النوع الاجتماعي[1].

7. أن تُدعم عملية الإدماج بإصدار القوانين المواتية والملزمة: مثل تلك التي تستهدف دمج عنصر الشباب في المجالس المحلية والبلدية والهيئات الإدارية للأندية والمؤسسات.

8. الانتباه لحساسية الانقسامات وعدم المساواة بين الأقران الشباب ومجتمعاتهم المحلية، وتجنب تفاقم هذه الانقسامات بالتحريض على القوالب النمطية، أو خلق حالات يحتمل أن تكون صعبة أو خطرة للشباب أثناء وبعد مشاركتهم. وفي هذا السياق، علينا التأكيد أنه من غير الممكن تنفيذ استراتيجيات الإدماج للشباب والنوع الاجتماعي دون إيلاء الاعتبار الكافي للخصوصيات الثقافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والمحلية والوطنية[2]. كما علينا العمل على إدراج الأوجه الإيجابية منها، وتغيير أو عزل الممارسات السلبية الاجتماعية والمؤسسية التي تقيد وتعيق تحقيق المساواة والعدالة للشباب من الجنسين.

ب. الإدماج السياسي ويلزم لذلك[3]:

1. إطار قانوني: إن من المقومات المهمة للبيئة المواتية للمشاركة السياسية للشباب وجود إطار قانوني يلائم الشباب.
2. تشجيع المشاركة المتواصلة للشباب والتربية المدنية في المدارس والجامعات.
3. تصميم البرامج التدريبية.
4. تجسير الفجوة الرقمية من خلال الهواتف المحمولة والمحطات الإذاعية.
5. استخدام المنابر المتوافرة على شبكة الإنترنت للتبادل المعرفي والربط الشبكي ضمن الشباب المنخرطين سياسياً.
6. تلبية الاحتياجات في مجال التدريب والإرشاد للشابات بصفة منفصلة.

ج. الإدماج الاقتصادي[4] ويلزم ذلك:

- تطوير التشريعات والسياسات الوطنية للعمل والتشغيل المعمول بها في المجالات المتعدّدة.
- تطوير كفاءات الشباب من معارف ومهارات وسلوكيات.
- توفير التدريب والتأهيل المناسبين للشباب لتمكينهم من مواجهة متطلبات سوق العمل.
- إصلاح منظومة التعليم وتطويرها وضمان ربط مخرجات التعليم بسوق العمل.
- تطوير المشروعات لاستيعاب الشباب وتوفير فرص عمل لهم.
- تحقيق تكافؤ الفرص للجنسين في مجال العمل.
- تطوير برامج الإرشاد المهني لتوجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة.
- مكافحة الفقر والبطالة والعمل على أنظمة التوظيف، بما يضمن تكافؤ الفرص، وتحسين أوضاع الشباب.
- وضع إجراءات رقابية صارمة لمنع استغلال الشباب والفتيات في سوق العمل، ومكافحة عمالة الأطفال.

[1] Youth Policy Manual - The council of Europe, 2020, op. cit., p. 73.

[2] Youth Mainstreaming As A Strategic Tool For Youth Development, Commonwealth Youth Programme, https://bit.ly/3mKR2ZJ

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، ص ص 5-3، على الرابط:
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/AR_UN-Youth_Guide-LR.pdf

[4] Mainstreaming Youth In Sustainable Development, Fouus, Issue 2 / April - June 2019, https://bit.ly/32cCkIR

أمثلة جيدة على مبادرات عربية لإدماج الشباب بمشاركة المجتمع المدني

- مبادرة "صندوق خليفة لتطوير المشاريع" في دولة الإمارات المتّحدة العربية بقيادة مؤسّسة الإمارات لتنمية الشباب، "إنجاز".
- مبادرة "تكاتف" مؤسّسة الإمارات لتنمية الشباب.
- "صندوق تنمية مشاريع الشباب" في عُمان بقيادة وزارة التجارة والصناعة العُمانية.
- "مشروع الشباب الوطني" في الكويت بقيادة مشروع الشباب الوطني، حكومة الكويت.
- مبادرة "أيادي الخير نحو آسيا لتنمية الشباب" في قطر بقيادة أيادي الخير نحو آسيا، مؤسّسة قطر.
- "روّاد: البرنامج الفلسطيني لتمكين الشباب" في فلسطين بقيادة مركز تنمية التعليم ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.
- "استراتيجية تشغيل الشباب الخضراء في المغرب" بقيادة وزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة المغربية، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي - المغرب.
- "إشراك الشباب التونسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" في تونس بقيادة المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، والفاو، ومنظمة العمل الدولية، واليونيدو.
- "تعزيز التعليم، والغيرية، والمشاركة المدنية" في الجزائر بقيادة وورلد ليرنينغ، المنظمة الدولية للمعوقين، الاتحاد الوطني للمعوقين الجزائريين، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتّحدة.
- "تعزيز الانتقال السلمي وحماية الأشخاص الضعفاء في ليبيا" بقيادة فيلق الرحمة، المفوضية العليا للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين.

عن الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي، اليونيسكو، بيروت، ص21 و22.
https://repositorio.cepal.org/bitstream/handle/11362/44958/1/FOCUSIssue2Apr-Jun2019.pdf

تاسعاً: التدريب

يواجه تطوير سياسات الشباب في الوطن العربي تحديات بعضها مشترك؛ منها قلة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على المستويين الحكومي وغير الحكومي من ناحية، وإقصاء الشباب والمنظمات غير الحكومية عن عمليات صنع السياسات من ناحية أخرى[1].

ويمكن تلخيص سبب هذا الإقصاء إلى نقطتين: الأولى تتعلق بغياب ثقة السياسيين بالهيئات غير الحكومية فيما يخص صياغة السياسات، والثاني يتمحور حول النقص الذي تعانيه منظمات الشباب غير الحكومية في المنطقة عموماً في الخبراء والمدربين. فبينما لدى المنظمات غير الحكومية دافع قوي وإصرار على تحسين كفاءة أعمالها، إلا أن أداءها لا يرتقي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بسبب نقص التدريب والكفاءة والخبرة في مجال صناعة السياسات؛ لذلك تحتاج السياسة الوطنية إلى تكوين لجنة تدريبية لتطوير القدرات والمهارات البشرية المشاركة، على أن يكون عمل هذه اللجنة على محورين: الأول، هو العمل على سد الاحتياجات التدريبية للمشاركين ببلورة السياسة من اللجان المختلفة وأصحاب الشأن والمجتمع المدني والشباب؛ والثاني هو تحديد الاحتياجات التدريبية من أجل تنفيذ هذه السياسة.

[1] فين برجار دينستاد وروبرت تومسون وآخرون، كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب، مرجع سابق، ص 15.

وتختلف الاحتياجات التدريبية لتطوير السياسة الوطنية للشباب من بلد إلى بلد، إلا أن هناك احتياجات عامة أهمها:

1. التدريب على مهارات التواصل والتفاوض.
2. التدريب على المشاركة، وهذا النوع من التدريبات يحتاج إليه كل من الشباب واللجان المختلفة والمسؤولين المحليين.
3. التدريب على تحليل الواقع وصياغة الأهداف، خصوصاً لمجموعات العمل الموضوعية، وقد يكون هناك حاجة إلى التدريب على عمل المسوح.
4. التدريب على التحفيز.
5. التدريب على التخطيط وتطوير المؤشرات والمتابعة والتقييم.
6. التدريب على النوع الاجتماعي.

المرحلة الثانية: تفعيل السياسة الوطنية للشباب

تشمل هذه المرحلة مجموعة من الخطوات الرئيسية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تطوير خطة العمل الوطنية

في هذه المرحلة تُترجم السياسية الوطنية إلى برامج ومشروعات وأنشطة كي تُنفذ على أرض الواقع. وعلى الرغم من أنّ الحكومة هي المسؤول الأساسي عن تنفيذ السياسة الوطنية، فإن المسؤولية بالفعل جماعية، تشمل أصحاب الشأن المنسقين والمخططين والمنفذين للعملية.الشباب بالمجتمع.

ولضمان نجاح عملية التخطيط ومن بعدها التنفيذ والمتابعة، يجب تعزيز الهيكلية المؤسسية السانحة لمشاركة أصحاب الشأن والشركاء، خصوصاً الشباب، والهيئات الحكومية الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتشمل عملية التنسيق المنوطة بها ثلاثة محاور:

1. تحديد المسؤولية والمهام للأفراد / الهيئات / المنظمات؛ وضمان تغطية الأهداف المطروحة كافة لتحقيق الرؤية.
2. تحديد استراتيجية التواصل والتحفيز؛ والإعداد للمؤتمرات والاجتماعات وورش العمل.
3. تحديد الموارد البشرية والمادية اللازمة؛ وأن يُخصّص للوزارة أو الهيئة التي تقود عملية السياسة ميزانية خاصة تغطي الكلفة والأنشطة في جميع مراحلها.

ويجب أن تشتمل الخطة على ما يلي[1]:

1. الغايات والأهداف العامة.
2. النتائج والمخرجات.
3. المؤشرات والبيانات الأساسية (توضح نقطة بداية قياس التقدم والوصول إلى الغايات).
4. الأنشطة (التي يجب أن تكون محددة زمنياً، وعملية).
5. المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة.
6. الموازنة.

[1] هنريتا أسود وآخرون، السياسة الوطنية للشباب، مرجع سابق، ص 156.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مجموعة من النقاط التي ينبغي مراعاتها؛ ومنها:

1. أن تضم عملية التخطيط ممثلين عن وزارة الصحة، ووزارة المالية، والعدل، والإسكان، والتعليم، والتنمية المحلية والثقافية، والبيئة، والدفاع، خصوصاً إذا كانت الدولة تتبنّى سياسة التجنيد الإجباري، والهيئات أو الأقسام الحكومية المسؤولة عن شؤون الشباب في القطاعات الأخرى المعنية والهيئات أو الأقسام الحكومية المسؤولة عن شؤون المرأة، والسلطات المحلية (إدارة التخطيط اللامركزي(والمسؤولين المحليين (المحافظ، رئيس البلدية) والبرلمانيين المعنيين بقضايا الشباب والآخرين ذوي التأثير والوكالات الحكومية المحلية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المصالح الخاصة الناشطة في مجالات: قضايا الشباب - والطفل- والمرأة - والسياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي - وذوي الاحتياجات الخاصة - والصحة الإنجابية - والبيئة - وقادة المجتمعات المحلية - وقادة الرأي - والقادة الدينيين - والقطاع الخاص- والجهات المانحة؛ وذلك لضمان وجود خطط متماسكة ومنسقة على المستويات كلها[1].
2. أن يتم التخطيط في ضوء ما يلي[2]:
   - تحليل واقع أصحاب الشأن.
   - تحليل الواقع / تقييم الاحتياجات.
   - تحليل (SWOT نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات).
   - التحليل القانوني/التشريعي والتنظيمي.
   - تحليل واقع ذوي الاحتياجات الخاصة.
   - المعلومات المقدمة من المشاركين خلال عملية التخطيط.
3. يتم استخدام المؤشرات التالية لتوجيه عملية التخطيط[3]:
   - البحوث في قضايا الشباب.
   - المشاركة.
   - التعاون المشترك بين الوزارات.
   - الابتكار.
   - الشباب وتقديم المشورة للهيئات.
   - التوازن الجندري (النوع الاجتماعي)[4].
   - التعليم الرسمي وغير الرسمي.
   - سياسات تمكين الشباب.
   - الشباب والتشريعات.
   - الفوارق بين الجنسين من الشباب.
   - الشباب والمعلومات.
4. سياسة متعددة المستويات ومترابطة تشمل:
   - الحصول على التعليم.
   - الوصول إلى خدمات التشغيل.
   - الوصول إلى خدمات الصحة.
   - حقوق الإنسان (معاهدة حقوق الطفل).
   - مهارات مقدمي الخدمة واحتياجات التدريب.
   - سلوك مقدمي الخدمة.
   - بيئة السياسة والتحديات.
   - توافر الموارد والقيود القائمة.
   - حواجز تفعيل السياسة.
   - أنشطة لخلق الطلب.
   - مشاركة القطاع الخاص.
5. أن يحدد المشاركون الاحتياجات بحسب الأولوية.

[1] Youth Stocktaking Report of OECD countries, 2019, p. 7, https://www.oecd.org/gov/youth-stocktaking-report.pdf

[2] هنريتا أسود وآخرون، ص ص 29-30.

[3] for more details See, European Commission, Indicative Guidelines On Evaluation Methods: Monitoring And Evaluation Indicators, Working Document No. 2, https://ec.europa.euregional_policy/sources/docoffic/cocof/2006/cocof_06_0010_00_en.pdf

[4] Andreas Karsten, and others, Research Handbook, 2015, A publication of Demokratie & Dialog e.V.p. 81, https://www.youthpolicy.org/pdfs/researchhandbook_v2.pdf

6. أن يكون التحديد و/أو التقييم ووضع أولويات الاحتياجات وفقاً للمعلومات والتحليلات.
   - وضع أهداف قابلة للقياس الكمي تحقق معالجة الاحتياجات ذات الأولوية، وأن يتم صياغة هذه الأهداف بشكل يوضح:
   - ما الذي يجب عمله؟
   - بأي حجم وكمّ؟
   - المجموعة أو المجموعات المستهدفة.
   - الفترة المتوقعة لتحقيق الهدف.
   - أن يكون الهدف واقعياً ومن الممكن تحقيقه.
7. أن يراجع المشاركون استراتيجيات بديلة لتحقيق الأهداف.
8. أن يتناول المشاركون العوامل التالية قبل استبعاد بعض الاستراتيجيات واختيار أخرى للوصول إلى الأهداف:
   - الجدوى المالية للاستراتيجية.
   - التكاليف والموارد اللازمة للاستراتيجيات البديلة.
   - توافر الموارد (المالية في المقام الأول ومصادر التمويل والموارد البشرية).
   - العوائق القانونية، والعوائق النابعة من السياسات القائمة الأخرى.
   - الجدوى السياسية.
   - الجدوى الثقافية.
   - قدرة الأنظمة الحكومية المتعلقة بالشباب(عدد ومهارات الموظفين، هيكلية التنظيم والبنية التحتية، إلخ).
   - التأثير في الفئات الشبابية المستهدفة وغيرها (الفوائد الملموسة وغير الملموسة).
9. أن تعمل الأنشطة على تنفيذ الاستراتيجية وأن تحدد ما يلي[1]:
   - الجهات المنفذة للأنشطة.
   - مواقع تنفيذ الأنشطة.
   - المدة المتطلبة لتحقيق الهدف.
10. أن يحدد المشاركون إجمالي التكاليف مقارنة بإجمالي التمويل لجميع الاستراتيجيات البديلة قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن الاستراتيجية التي ينبغي اختيارها لمعالجة القضايا ذات الأولوية ثم يستقروا على استراتيجية نهائية لتحقيق أهداف محددة.
11. يقوم المشاركون بتقدير التكاليف لتنفيذ الأنشطة المخطط لها (المباشرة وغير المباشرة).
12. أن يتم تحديد جميع المدخلات اللازمة للأنشطة مسبقاً (التدريب، والإشراف، والمستلزمات، والمعدات، واللوازم المكتبية، وتكاليف الطباعة، إلخ.)
13. تحديد جميع التكاليف غير المباشرة لعملية السياسة (إدارة العملية، ومصاريف الكهرباء، والنقل، إلخ).
14. يحدد المشاركون مصادر التمويل لتغطية تكاليف جميع الأنشطة والنظر في المصادر التالية:
   - تمويل من الجهات الحكومية والوزارات المعنية بالشباب.
   - تمويل من الجهات المانحة.
   - تمويل من القطاع الخاص لأنشطة محددة.

[1] Program Cycle Guidanceproject Management and Implementation Plantemplate
https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1865/201sac.pdf

15. يتم إعداد ميزانية مفصلة تتضمن المبالغ اللازمة لجميع نفقات المكونات المرتبطة بالسياسة والأنشطة ويتم إعداد ميزانية مفصلة للإيرادات تشمل مصادر تمويل السياسة وأنشطتها كافة.
16. إجراء تحليل لتحديد إن كانت سياسات وإجراءات التنفيذ/التفعيل الحالية للحكومة ستعرقل أو تسهل عملية تنفيذ السياسة والأنشطة.
17. يتم تطوير إجراءات المتابعة والتقييم لتتبع التقدم المحرز في السياسة والأنشطة المخطط لها من خلال:
   - إجراء دراسات و/أو استطلاعات رأي- الحصول على استبيانات - التشاور على الدراسات التي أجريت على الصعيد الوطني- القيام بعملية مراجعة وتدقيق.
   - وضع تصميم لشكل التقرير الدوري المعنيّ برصد وتقييم التقدّم المحرز للأهداف.
   - وضع تصميم نموذج لتتبع الميزانية والنفقات لاحتواء تكاليف الأنشطة وتعديلها إذا ما لزم الأمر.
18. يتم إعداد خطة عمل مفصلة لتنفيذ السياسة تحتوي على المكونات التالية:
   - الملخص التنفيذي.
   - خلفية مشروع السياسة ومعلومات عن الوزارة أو الهيئة المتخصصة والمنظمة، والقضايا ذات الأولوية للسياسة.
   - وصف استراتيجية السياسة لمعالجة قضايا الشباب ذات الأولوية.
   - بيان السياسة لتحقيق الأهداف من خلال الاستراتيجية المعتمدة.
   - تقدير الحاجة العملية لتوظيف خبرات في هذا المجال أو التعاقد مع خبراء ومنظمات وشركات.
   - إجراءات تفعيل عملية السياسة.
   - الإجابة عن الأسئلة التالية: من هم المستهدفون؟ وما القضايا؟ وإلى أين نود الوصول؟ ومتى؟ وما الموارد؟
   - الخطط المالية، بما في ذلك ميزانية خطة العمل السنوية لتنفيذ العملية، ومصادر التمويل و/أو الخطط لتوليد الدخل للعملية.

ثانياً: التنفيذ

التنفيذ هو المرحلة التي تُترجم فيها السياسة المختارة إلى عمل، وأول متطلبات هذه المرحلة هو إظهار واضح للالتزام من جانب الحكومة للمؤسسات والمنظمات المسؤولة إزاء اعتماد هذه السياسة وتنفيذها، كما سيتطلب الانخراط الفعال من جانب تلك المنظمات، ولاسيما الشباب من جميع قطاعات المجتمع.

ومن أساسيات مرحلة التنفيذ تعيين جهة مسؤولة عن التوجيه والتنسيق العام (قد تكون اللجنة التوجيهية نفسها المشار إليها في بلورة السياسة مع بعض التعديلات) وعادة، لا يمكن لأي جهة أو وزارة أو هيئة واحدة أن تكون مسؤولة بشكل كامل عن تنفيذ السياسة بأكملها؛ لذا، يجب إنشاء آليات العمل الضرورية بين القطاعات، والمنظمات المشاركة لتنفيذ السياسة بشكل جماعي. وأهم معيار لمثل هذه الآليات هو مدى تفعيل شبكة الجهات المشاركة بشكل بنّاء لتحقيق النتائج المتوقعة للسياسة[1].

وفي هذا السياق، بالإمكان تحديد أربع مجموعات من بين القطاعات والمنظمات المشاركة، وهي كالتالي:

1. لجان التنسيق الرسمية التي أسهمت في صياغة السياسة والمسؤولة عن اتخاذ القرارات في مجال قضية معينة؛ مثل "لجنة تنسيق عدالة الأحداث" أو "لجنة تنسيق التعليم المدني".
2. الفرق الرسمية لتوجيه التنفيذ والعمليات: وهم المديرون أو المنسقون المباشرون لعملية التنفيذ.
3. فرق العمل المتخصصة في حل مشكلة إدارية محددة.
4. فرق ورش عمل لأصحاب المصلحة من أجل استعراض والتماس ردود الفعل من الجهات المعنية، في مجتمعات عدة محلية أو مناطق متأثرة بعملية تنفيذ السياسة.

[1] فين برجار ديينستاد وروبرت تومسون وآخرون، كيفية تطوير استراتيجية وطنية للشباب، مرجع سابق، ص 16.

ومن المفضل أن يطوَّر إطار عمل تشاركي للتنفيذ يتضمن ما يلي:

1. اللجان المسؤولة عن التنفيذ وأساليب أخذ القرارات بها ونطاق عملها.
2. آليات العمل والمنهجيات المتبعة.
3. الآليات اللازمة لضمان استمرارية التشاور ومشاركة الشبان والشابات.
4. آليات للتحفيز ونشر المعلومات اللازمة وتلقي ردود الفعل والملاحظات على مدار عملية السياسة، والعلاقة مع الإعلام.
5. آليات لتعزيز القدرات والكفاءات المهنية للشباب المشاركين وللعاملين مع الشباب.
6. آليات رسمية للمراجعة المنتظمة.
7. آليات لتنسيق عبر قطاعية وبين المنظمات لتنسيق المتابعة المستمر للعملية[1].

ولضمان نجاح اللجنة "التوجيهية التنسيقية العامة" في القيام بدورها في عمليتي التنفيذ والمتابعة، يجب تعزيز هيكليتها المؤسساتية للعمل على المحاور التالية:

1. تحديد المسؤولية والمهام للأفراد / الهيئات / المنظمات؛ وضمان تغطية الأنشطة المطروحة كافة لتحقيق الرؤية، ووضع قواعد الإدارة والمقاضاة للعملية كلها.
2. تحديد استراتيجية التواصل والتحفيز؛ وجمع المعلومات والتغذية المرتجعة للمشاركين والمعنيين.
3. إنشاء مركز لتوحيد نظم المعلوماتية، وجمع المعلومات المتعلقة بالسياسات الشبابية في جميع القطاعات وإعداد التقارير ذات الصلة.
4. تخصيص ميزانية كافية للتنفيذ:

- أن تغطي هذه الميزانية الكلفة والأنشطة في مراحلها جميعها، ويمكن لهذه الميزانية أن تتوزع على الجهات المشاركة المسؤولة. وقد تتكون من مخصصات بعضها تابع للوزارات أو الهيئات الحكومية المشاركة.
- أن يُخصّص للوزارة أو الهيئة التي تقود عملية السياسة ميزانية خاصة للمتابعة الميدانية.
- أن تخصص الحكومة جزءاً من ميزانيتها، بشكل منح إدارية، للمنظمات الشبابية لتتمكن هذه الأخيرة من القيام بمهامّ إدارية عامة لا تتعلق بالمشروعات المدرجة في السياسة. مثال على ذلك الاجتماعات التنظيمية، والتواصل مع الأعضاء، والتدريب الإداري وغيرها من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز قدراتها ودورها التنموي.
- أن تخصص الحكومة ميزانية عامة، في إطار منح تحصل عليها المنظمات الشبابية غير الحكومية، لتنفيذ الأنشطة المدرجة في خطة عمل استراتيجية السياسة الوطنية.
- أن تراعي تلك الميزانية المرصودة لعملية التخطيط احتياجات النوع الاجتماعي بشكل متوازن.

ثالثاً: المتابعة والتقييم

حتى يمكن تقدير مدى تحقيق السياسة الوطنية لأهدافها وتقويم المسار كلما دعت الحاجة يجب أن تتضمن السياسة نصاً يتعلق بالمتابعة والتقييم، والمعايير والمؤشرات؛ وأن تشمل خطة العمل التنفيذية الإجراءات الخاصة بذلك؛ وسوف نتناول هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية:

- تعريف كلٍّ من المتابعة والتقييم والفرق بينهما.
- تعريف المعايير وأنواعها واستخداماتها في متابعة وتقييم السياسة وبرامجها.
- إجراءات المتابعة.
- خطوات المتابعة والتقييم.

[1] UNEP, (August, 2009). Integrated Policymaking for Sustainable Development: A reference Manual, p. 44, https://bit.ly/3zkblR0

1. المتابعة:

هي عملية منظمة ومستمرة وفقاً لخطة موضوعة موضح بها الأهداف المراد تحقيقها، مع مراجعتها بصفة دورية للتأكد من أن التنفيذ يتم في الإطار الصحيح من خلال جمع المعلومات عن تشغيل وإنجازات المشروع وتأثيراته، ثم إعداد هذه المعلومات وتوصيلها إلى إدارة المشروع أو غيرها من الجهات المعنية بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة[1]. إذن فالمتابعة هي:

- عملية؛ لأنها تتم وفقاً لإجراءات محددة، وتستلزم آليات متنوعة مثل الزيارات الميدانية والاستبيانات ومجموعات النقاش المركزة واللقاءات الفردية ومراجعة التقارير[2].
- مستمرة؛ أي إنها تتم باستمرار سواء متابعة يومية، أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، وفقاً لنوع النشاط.
- هادفة؛ أي لابد أن تسعى لتحقيق أهداف محددة للسياسة الوطنية للشباب.
- تشاركية، أي يشكل الشباب جزءاً من القائمين عليها.
- مراجعة المتابعة:
  أ. المراجعة الدورية للتأكد من مدى فعالية المتابعة.
  ب. مراجعة أداء القائمين على المشروع.
  ت. مراجعة أن الميزانية يتم توجيهها في الاتجاه الصحيح.
  ث. التنفيذ الصحيح: التأكد من أن التنفيذ يتم بالجودة المطلوبة.

ولكونها عملية منتظمة، يمكن أن تأخذ المتابعة شكل تقارير مرحلية تنتجها الوزارة أو الهيئة الرسمية المسؤولة عن العملية برمتها بشكل منظم. ولا تقتصر المتابعة على التقدم المادي، وإنما تشمل أثر عملية التنفيذ وأي تغييرات في البيئة الخارجية والسلوك العام أيضاً، خاصة الشباب. بالإضافة إلى أهميتها في عملية التقييم، وتُعتبر التقارير المرحلية الصادرة ذات فائدة كبيرة، وبشكل خاص عندما يحدث تغيير في الإدارات أو الموظفين أو صناع القرار المشاركين في تنفيذ هذه السياسة. ويجب تعزيز مشاركة أصحاب الشأن/المصلحة في هذه العملية وخاصة الشباب ودورهم المركزي فيها[3].

أهمية عملية المتابعة: تستمد عملية المتابعة أهميتها من أنها تمّكن من التعرف على:

- هل المشروع يسير في الاتجاه الصحيح أم لا.
- هل الأنشطة تنفذ وفق ما هو مخطط لها.
- هل يتم تحقيق مستهدفات مؤشرات المشروع بمستوياتها المختلفة.
- المعلومات التي توفرها عملية المتابعة تساعد مديري المشروعات على اتخاذ القرارات الصحيحة وفي الوقت المناسب.
- توافر توصيات ومقترحات بشكل مستمر ليسير المشروع نحو تحقيق الهدف النهائي المطلوب تحقيقه .

إذن المتابعة هي للإجابة عن السؤال: إلى أي مدى تُنفَّذ أنشطة المشروع بشكل صحيح لتحقيق المخرجات المرجوة؟

[1] Andreas Karsten, and others, Research Handbook, 2015, A publication of Demokratie & Dialog e.V.p16 https://www.youthpolicy.org/pdfs/researchhandbook_v2.pdf

[2] Ibid. p. 44.

[3] Finn Yrjar Denstad, Youth Policy Manual How to develop a national youth strategy 2009. op. cit.

2. التقييم:

هو عملية جمع المعلومات وتحليلها بشكل مرحلي ومنظم لتحديد مدى تحقيق البرامج والأنشطة المطبقة للرؤية والأهداف، كماً ونوعاً، وأثرها في مجتمع الشباب؛ إذن التقييم هو[1]:

- عمليّ، أي يتم وفق إجراءات منظمة.
- مرحليّ، أي يتم بشكل مرحلي أو نصف سنوي أو مع نهاية مدة البرنامج.
- غرضه التأكد من تحقيق مخرجات المشروع، ومدى تحقق الأثر منه.
- يتم من خلال تطبيق أدوات أو آليات متنوعة مصممة مسبقاً.

والمشاركون في عملية التقييم ممثلون عن[2]:

- السُلطة التنفيذية والأجهزة التابعة لها.
- السلطة التشريعية أو اللجنة المختصة بالشباب فيها.
- الشباب من الجنسين.
- أجهزة ومؤسسات غير حكومية.
- خبراء خارجيين (وهم من سيتولون قيادة خطوات وإجراءات التقييم).
- يمكن إضافة القطاع الخاص والممولين.

ملحوظة: من الأفضل أن الجهات المشاركة في التخطيط والتنفيذ تُمَثَّل داخل الجهة المشاركة في التقييم.

أهمية عملية التقييم: تستمد عملية التقييم أهميتها من أنها الوسيلة الأكثر نجاعة للوقوف على النقاط التالية:

- مدى تحقيق أهداف السياسة الوطنية.
- مدى ملاءمة الاستراتيجيات والأنشطة للأهداف.
- مدى ملاءمة الأهداف وأساليب تنفيذها لاحتياجات الشباب الفعلية.
- مدى مشاركة الشباب والمجتمع المدني والمجتمع المحلي في كل مراحل صياغة وتنفيذ السياسة الوطنية.
- مدى مراعاة عملية صياغة السياسة الوطنية وعملية التنفيذ لتحقيق فرص متكافئة للنساء والرجال.
- مدى مراعاة مبدأ الاستدامة.
- مدى فعالية إدارة البرامج والمشروعات والأنشطة المتخصصة بالسياسة الوطنية.
- مدى كفاءة إدارة الموارد التي توفرت لعمليتي الصياغة والتنفيذ.

والمعايير المعتمدة في تقييم السياسة العامة هي[3]:

- الفاعلية: القدرة على تحقيق النتائج المرجوة.
- الكلفة: أن تكون النتائج المحققة بكلفة مناسبة.
- العدالة: التوزيع العادل بين التكاليف والمنافع على الفئات المستهدفة، وخاصة الشباب من الجنسين.
- المسؤولية: قدرة نتائج السياسة على إشباع الحاجات ودعم قيم الجماعات المعنية بها.
- الملاءمة: تحقيق النتائج المرغوبة بصورة موضوعية وفعلية.

إذن التقييم هو للإجابة عن السؤال: إلى أي مدى تحققت أهداف المشروع طبقاً للمستهدَف منه؟

[1] Andreas Karsten, and others, Research Handbook, 2015, A publication of Demokratie & Dialog e.V. https://www.youthpolicy.org/pdfs/researchhandbook_v2.pdf

[2] هنريتا أسود وآخرون، مرجع سابق، ص ص 151 - 153.

[3] Anna Planas, Pere Soler, Montserrat Vila, op. cit., p. 22.

الفرق بين المتابعة والتقييم[1]

عنصر المقارنة	المتابعة	التقييم
متى يتم القيام بها؟	تتم بصورة منتظمة: • شهرية • أو ربع سنوية • أو نصف سنوية	في منتصف المدة لتقييم مدى تقدُّم الإنجازات التي حققتها السياسة في تلك الفترة، والتوصية بأي تعديلات في تصميم الاستراتيجية، أو إعادة النظر في أهدافها وبالتالي في المؤشرات والأنشطة ذات الصلة، بناءً على الخبرات المكتسبة من جراء تنفيذها، أو بسبب عوامل خارجية أو غيرها من الظروف والمتغيرات. التقييم الغرض منه هو تجويد العمل الذي تم القيام به، ومدى تحقيق الغاية والأهداف الاستراتيجية، علاوة على توثيق هذه العملية، بحيث يمكن للآخرين التعلم من تجاربها.
من يقوم بها؟	داخلياً: يقوم بها فريق العمل والشركاء المسؤولون عن تنفيذ المشروع.	فريق خبراء مستقل مع مجموعة تقييم مرجعية يمثلهم الشباب وكل فئات أصحاب المصلحة، ويتم تكوينها عندما يحين وقت التقييم.
المجال	تركز على متابعة مدخلات المشروع وأنشطته أو العمليات، والمخرجات والنتائج والأهداف المرحلية، والمرجعية الأساسية هي خطة العمل السنوية أو خطة عمل المشروع.	يركز على النتائج والأهداف، و/أو أثر المشروع أو البرنامج.

المؤشرات:

يلزم لعمليتي المتابعة والتقييم استخدام مؤشرات محددة هي بمنزلة أدوات لقياس نجاح تحقيق النتائج، ونجاح الأهداف والغاية أيضاً.[2]

مؤشرات المتابعة هي:

- مؤشرات مرتبطة بالمخرجات والأنشطة.
- مؤشرات لجمع البيانات بصفة دورية لضمان تنفيذ المشروع.

أما مؤشرات التقييم فهي[3]:

- مؤشرات مرتبطة بجميع النتائج (النتائج المباشرة والهدف النهائي والأثر)
- يمكن استخدامها في منتصف المدة، وعند خط الأساس وفي نهاية المشروع أو البرنامج.

وفي الحالات كلها فإن المؤشرات تركز على جوانب الجودة والكمية والتوقيت المتعلقة بالنتائج والأثر المتوقع للمشروع، ومن خصائص المؤشرات الناجعة أن تكون محددة وقابلة للقياس وللتحقيق وواقعية ومحددة المدة[4].

[1] Monitoring and Evaluation guidelines, Food and Agriculture Organization of the United Nations, http://www.fao.org/3/au767e/au767e.pdf

[2] هنريتا أسود وآخرون، مرجع سابق، ص 170.

[3] Andreas Karsten, and others, Research Handbook, 2015, A Publication of Demokratie & Dialog e.V. p. 16, https://www.youthpolicy.org/pdfs/researchhandbook_v2.pdf

[4] Anna Planas, Pere Soler, Montserrat Vila, Assessing Youth Policies. A System of Indicators for Local Government, op. cit.

وهناك نوعان من المؤشرات[1]:

- المؤشرات المباشرة، وهي قابلة للقياس المباشر وبسهولة.
- المؤشرات بالوكالة، ومن الصعب قياسها، إذ تعمل على التقدير التقريبي؛ ومثالها المشاركة السياسية، والمشاركة في الأنشطة والأماكن العامة أو الانتخابات.

من الضروري أن تعمل المؤشرات جميعها على:

- أن تعكس الواقع وليس الرأي الشخصي.
- أن تستند إلى البيانات الممكن الحصول عليها.
- أن تكون موضوعية وقابلة للإثبات (ما يعني أن الأشخاص الذين يستخدمون المقاييس نفسها، بشكل مستقل بعضهم عن بعض، ينبغي أن يتوصلوا إلى النتيجة نفسها).
- أن يكون تحقيقها واقعياً (فمثلاً يجب الاستعاضة عن المؤشرات ذات الكلفة العالية والفائدة الأقل بغيرها ممّا هو أبسط وأقل كلفة.)

وسوف نستعرض بعض المؤشرات ذات الصلة بعملية السياسة الوطنية في جميع مراحلها وأوجهها، وهي التالية[2]:

- المؤشرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وتركز على التركيبة التحتية والعامة للسكان والاقتصاد والتعليم والعمالة والصحة والبيئة.
- مؤشرات المدخلات وتركز على الموارد، بما فيها البشرية والمادية والمالية والموارد البديلة.
- مؤشرات العملية تشير إلى نوعية الأنشطة ذات الصلة.
- مؤشرات المخرجات تشير إلى النتائج التي تحققت بتقديم الخدمات أو السلع ذات الحاجة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

أ. مؤشرات المخرجات الوظيفية، وهي تقيس عدداً من الأنشطة التي أجريت في المجالات الوظيفية كلها.

ب. مؤشرات مخرجات الخدمات، وهي تقيس نظام تقديم الخدمات من حيث الجودة وسهولة الوصول والصورة.

ت. مؤشرات استخدام الخدمة، وهي تقيس مدى استعمال الخدمات من قبل أصحاب الشأن والمصلحة.

- مؤشرات الأثر، وهي تركز على قياس التغيير في الحالة العامة للشباب نتيجة أثر المدخلات / الإجراءات على المدى الطويل (أكثر من 5 سنوات).

معايير تحديد المؤشرات

يقوم تحديد المؤشرات المختارة للبرامج والمشروعات بصفة عامة على مجموعة من المعايير[3] وهي:

- تحتم عملية اختيار المؤشرات الاعتماد على مبدأ التخطيط بالمشاركة، بمعنى أن أصحاب الشأن كلهم لابد أن يُمثّلوا في إعداد واختيار المؤشرات.
- ضرورة الربط بين المؤشرات والأهداف المحددة في ضوء المشكلات الراهنة.
- ضرورة أن تغطي المؤشرات النواحي السلبية والإيجابية كافة.
- مرونة المؤشرات، حيث إنها تتغير وتتطور طبقاً لمراحل السياسة.
- حتمية استخدام كلٍّ من المؤشرات الكمية والنوعية معاً ووضع إطار زمني لها.
- يجب أن تكون جميع المؤشرات مفصلة وموزعة طبقاً للجنس ومحل الإقامة.

[1] United nations, Quantitative indicators for the World Programme of Action for Youth. Report of the expert group, New York, 12-13. December, 2011, https://unstats.un.org/unsd/statcom/doc12/RD-EGM-YouthIndicators.pdf

[2] هنريتا أسود وآخرون، مرجع سابق، ص ص 140-141.

[3] Anna Planas, Pere Soler, Montserrat Vila, Assessing youth policies. A system of indicators for local government, op. cit.

الإجراءات الأساسية في متابعة سياسات الشباب[1]:

- دعم الأبحاث الكمية والنوعية، لفهم الشباب وشروطهم مع تمييز الفئات المختلفة من الشباب، ولاسيما الهشّة والمستبعدة، وتكرار هذه الأبحاث من وقت إلى آخر.
- دعم الأبحاث المقارنة، بحيث يتم تسليط الضوء على السياسات الناجحة وتعقب التدخلات البناءة.
- تتبع مؤشرات الأداء لكل مخرج من مخرجات السياسة بما يعكس الالتزام المشترك من جانب منظمات الشباب الحكومية وغير الحكومية.
- تقييم الإنجازات والعقبات على أساس سنوي.
- عقد اجتماعات دورية لمراجعة التنفيذ على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- إنشاء أنظمة معلومات إلكترونية لجمع البيانات عن ظروف الشباب لمتابعة تنفيذ السياسة على المستوى الوطني.
- جدولة هذه الخطوات وتنسيقها مع تقييم خطة التنمية الوطنية.
- تعديل سياسة الشباب استناداً إلى الدروس المستفادة على طول عملية التقييم.
- جعل الأبحاث والتقارير عن مسائل الشباب في متناول الجميع[2].

خطوات عمليتي المتابعة والتقييم: منذ اليوم الأول لتخطيط السياسة الوطنية للشباب يجب تحديد مجموعة أو لجنة للمتابعة والتقييم[3] يشارك فيها اللجنة التوجيهية وممثلون من القطاعات المعنية وأصحاب الشأن والشباب والمحليات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بقضايا المرأة؛ لتقوم بوضع خطة للمتابعة والتقييم تشمل ما يلي:

- عملية تحديد النتائج التي سوف تتحقق بتحقيق الأهداف.
- عملية تحديد المؤشرات وتطويرها ويجب أن يسبق ذلك تطوير الأنشطة؛ لأنه بمجرد الانتهاء من وضع المؤشرات، يصبح من السهل اتخاذ القرار بشأن الأنشطة الضرورية لتنفيذ استراتيجية السياسة الوطنية بفاعلية.
- تصميم خطة متابعة الأداء[4]: مَن ومتى وكيف وماذا ومؤشرات التنفيذ، وكيف يمكن أن تتم المتابعة على المستويين الوطني والمحلي، ومتى وكيف يُعد التقييم للسياسة (مثلاً: في منتصف المدة أو نهايتها (وما غاية التقييم؟ وما المتوقع أن يحرزه؟
- عملية جمع بيانات المتابعة.
- عملية تحليل البيانات وصياغة التقارير ورفعها ونشرها لدى الشركاء وأصحاب المصلحة للتقويم واستخدام المعلومات في اتخاذ القرار كلما دعت الحاجة.

القواعد الأخلاقية المرتبطة بعمليتي المتابعة والتقييم[5]:

تستهدف هاتان العمليتان الكثير من الشباب، سواء باللقاءات أو الاجتماعات أو الاستبيانات وخلافه، وبالتالي فمن الضروري أن تتبع القواعد الأخلاقية التالية:

- صياغة أدوات وآليات جمع المعلومات بلغة مفهومة وصديقة للشباب.
- احترام خصوصية الأفراد وعدم جمع معلومات تنتهك هذه الخصوصيات.
- الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالأفراد.
- عدم تسجيل لقاءات المشاركين بشكل صوتي أو مرئي إلا بعد أخذ موافقتهم.
- نقل آراء الشباب بأمانة وبالعبارات التي يستخدمونها.
- ألا تتصادم عملية جمع المعلومات، من حيث الموضوعات أو طريقة جمع المعلومات، مع الثقافة المحلية.

[1] الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية I N T O S A I، 2016، على الرابط: https://bit.ly/321byg4

[2] Youth Policy Essentials, The Council of Europe and Youth Policy, op.cit.

[3] UNDP, Decentralized Evaluation In Undp, Section 2, June 2021, section-2.pdf (undp.org)

[4] UNDP, Handbook on Monitoring and Evaluating for Results., New York, 2012, http://web.undp.org/evaluation/documents/HandBook/ME-Handbook.pdf

[5] Andreas Karsten,and others, Research Handbook, 2015, A publication of Demokratie & Dialog e.V. p. 32, https://www.youthpolicy.org/pdfs/researchhandbook_v2.pdf

خاتمة

إن تطوير "سياسة وطنية للشباب" يمر بمرحلتين: الأولى، مرحلة بلورة السياسة وصياغتها، وهي المرحلة التي تبدأ باتخاذ قرار بتطوير سياسة وطنية للشباب، وتحديد الجهة الحكومية المسؤولة مباشرة عن السياسة، وتشكيل لجان العمل المختلفة، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة، وتحديد الأهداف والنتائج أو المخرجات المتوقعة والمؤشرات. وتنتهي هذه المرحلة بتطوير وثيقة "السياسات الوطنية" مطابقة للمعايير المحددة؛ حيث يتم إقرارها واعتمادها؛ لتبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة تفعيل السياسة، حيث تُترجم السياسية الوطنية إلى برامج ومشروعات وأنشطة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع. وعملية التنفيذ هذه تتطلب إظهاراً واضحاً للالتزام من جانب الحكومة والمؤسسات والمنظمات المسؤولة إزاء اعتماد هذه السياسة وتنفيذها، وأيضاً الانخراط الفعال من جانب تلك الجهات المشاركة، ولاسيما الشباب من جميع قطاعات المجتمع.

ومن الأجزاء الأساسية في مرحلة التنفيذ تعيين جهة مسؤولة عن التوجيه والتنسيق العام للتنفيذ، وعادة، لا يمكن لأي جهة أو وزارة أو هيئة واحدة أن تكون مسؤولة بشكل كامل عن تنفيذ السياسة بأكملها، لذا، يجب إنشاء آليات العمل الضرورية بين القطاعات، والمنظمات المشاركة لتنفيذ السياسة بشكل جماعي. وحتى نتمكن من معرفة مدى تحقيق السياسة الوطنية لأهدافها فلابد من عمليتين أساسيتين؛ الأولى المتابعة؛ للتأكد من أن أنشطة المشروع يتم تنفيذها بالشكل الصحيح. والثانية التقييم؛ للتأكد من مدى تحقيق أهداف السياسة الوطنية ومدى كفاءة إدارة الموارد التي توافرت لعمليتي الصياغة والتنفيذ. وكلتا العمليتين تستلزم استخدام مؤشرات محددة تتمثل في أدوات لقياس نجاح تحقيق النتائج، ونجاح الأهداف والغاية أيضاً.

التوصيات

1. بلورة رؤية الدولة لدور الشباب وتمكينهم، وصياغة تصور عام عن مسعى الدولة لوضع سياسة وطنية جديدة للشباب، بحيث يُعلَن عنها رسمياً ويُروَّج لها بشكل واسع إعلامياً، مع الحرص على ألا تقتصر حملات الترويج على وسائط الإعلام التقليدية، بل يجب استخدام المؤتمرات والمحافل المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي أيضاً كوسائل مكملة.

2. تشكيل هيئة وطنية بصلاحيات وسلطات محددة وقدرات كافية معنيّة ومسؤولة عن صياغة سياسة وطنية للشباب، بحيث تتكون من الكفاءات، ولاسيما أصحاب الخبرات العملية، ويمثّل فيها الشباب بنسبة لا تقل عن 25%، مع مراعاة التنوع والتمثيل المناطقي.

3. متابعة أعمال الهيئة المتخصصة والمشاركة في أعمالها والأنشطة التي تقوم بها من قبل أعلى قيادة في الدولة؛ لضمان الزخم واستمرارية العمل بروح معنوية كبيرة.

4. عقد مؤتمرات شبابية متزامنة أو خلال فترة زمنية غير متباعدة على مستوى كل محافظة أو منطقة أو إقليم لمناقشة قضايا الشباب وهمومهم، بحيث يخرج كل مؤتمر بنتائج محددة، ويُختَار ممثلون عنه في مؤتمر عام ينعقد على مستوى الوطني، لتُناقش فيه نتائج المؤتمرات الفرعية أو الجهوية بهدف الخروج بورقة شاملة لكل القضايا التي تهم الشباب، ليتم تضمينها أو مراعاتها في السياسة الوطنية للشباب.

5. الحرص على إشراك كل فئات المجتمع في المناقشات التمهيدية، بما فيهم أولياء الأمور والذين يرتبط عملهم بشكل مباشر مع الشباب، بما فيهم المعلمون والتربويون والدعاة أو رجال الدين.

6. التوسع في المراكز الشبابية بحيث يكون في كل قرية أو بلدية أو حي مركز للشباب يتبع وزارة الشباب أو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن الشباب في الدولة.

7. الحرص على مبادئ الشفافية في كل مرحلة من مراحل العمل، وإطلاع الرأي العام على التقدم الحاصل، وإشراك مختلف الجهات والمؤسسات المعنية بالشباب، سواء في القطاع العام والخاص، في التعامل مع التحديات ومعالجة المشكلات.

8. مراعاة القيم المجتمعية الدينية والثقافية عند صياغة السياسة الوطنية للشباب، مع ضرورة استيعاب المفاهيم العالمية التي لا تتعارض مع المنظومة القيمية للمجتمع.

9. إرسال ممثلين عن الشباب المشاركين في اللجنة الوطنية والمنخرطين في أعمال اللجان المختلفة إلى الخارج، ولاسيما الدول التي شهدت أفضل الممارسات والنتائج، للاطلاع بشكل مباشر على تجاربهم والإفادة منها.

10. إشراك خبراء ويفضل ممن عملوا في المجال التنفيذي بدول حققت نجاحات بارزة في مجال تمكين الشباب؛ سواء في النقاشات أو اللجان المتخصصة على شكل مستشارين مثلاً، حيث يسهم هذا في الاستفادة من تجارب الدول بشكل أفضل من مجرد الاعتماد على مواثيقها أو ما كتب عنها.

ملحق قاموس المصطلحات

المصطلحات التالية تم استخراج معانيها من "برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين بتاريخ 13 مارس 1996" بتصرف.

الدولة: الشخص الاعتباري الذي يضطلع بإدارة شأن مجتمع معين ضمن رقعة جغرافية محددة، وخدمة مصالحه العامة والتي على رأسها توفير الأمن له، وحماية أرضه، وتدبير وضعه الاقتصادي، وتمكينه من أن يُمثّل قيمه الاجتماعية وتقاليده وأعرافه، وذلك كله وفقاً للقانون الساري الذي يجب أن يكون مستلهماً للحق وعاملاً على صون الحقوق.

الحكومة: هيئة اعتبارية تعد واحدة من الجهات الأساسية التي تقود عملية ممارسة السلطة التنفيذية. في بعض الأحيان، تأتي الحكومة في مرتبة تالية لمرتبة الملك الذي يتصدر عملية ممارسة السلطة التنفيذية، وذلك في بعض النظم الملكية، بينما قد تأتي الحكومة في مرتبة تالية بعد الرئيس، وذلك في بعض النظم الجمهورية، وفي بعض الأحيان، تكون الحكومة هي الجهة التي تتصدر قيادة عملية ممارسة السلطة التنفيذية.

السياسة العامة: حزمة من التوجهات والقرارات والإجراءات والقواعد التي تسعى جهة رسمية لتنفيذها بغية تحقيق نتائج محددة مَرجوة، وذلك ضمن سياق ترجمة ولايتها على المجتمع باعتبارها المسؤولة عن إدارة الشأن العام، وضمن سياق تحقيق مصلحة عامة وتحسين حياة المواطنين.

المساواة: حصول الأفراد في المجتمع على فرص متكافئة في المشاركة والنجاح في الحياة على جميع المستويات بما في ذلك المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وفرص متكافئة في الوصول إلى الموارد.

المساءلة: القدرة على تحديد مسؤولية الأشخاص داخل السلطة ومؤسسات الدولة عن تصرفاتهم وتبعات تلك التصرفات.

الشفافية: تَوَافُر المعلومات الموضوعية والأساسية حول نشاط مؤسسات الدولة بيد المواطنين في الوقت المناسب.

المجتمع المدني: أفراد غير رسميين، ومجموعاتٌ غير رسمية، ينشطون في الحيز العام؛ بغية إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وتربوية وبيئية، دون أن يرتبط ذلك بتوخي الربح.

الجهات غير الحكومية: الفاعلون غير الرسميين، بما في ذلك المجتمع المدني والجمعيات والأحزاب السياسية خارج السلطة والإعلام غير الرسمي والقطاع الخاص والمجموعات غير الرسمية المنظمة وغير المنظمة، والشبكات والجهات الدينية غير الرسمية.

تنمية الشباب: هي مجموعة المهارات التي يكتسبها الشباب وتزيد من فرصهم في تحقيق قدراتهم الكاملة في المستقبل (البنك الدولي).

المشاركة المدنية: هي مشاركة الشباب الفاعلة في صنع القرار السياسي والاقتصادي (البنك الدولي 2010).

الإمداد بالمعلومات: وهي علاقة أحادية الجانب تعمل على الوصول السلبي للمعلومات، أي بناء على طلب المواطنين، واستناداً إلى التدابير الفاعلة بحيث تزود الحكومة المواطنين بالمعلومات المتوافرة لديها من خلال الإعلام والمؤتمرات والمؤسسات الحكومية والتعليمية وغيرها.

التشاور: وهي علاقة ثنائية الجانب تتطلب توفير المعلومات، وتعمد فيها الحكومة إلى استشارة الأطراف المعنية، من منظمات مجتمع مدني وجمعيات وأكاديميين وخبراء وأفراد، يقدم فيها المشاركون آراءهم الفنية أو طروحاتهم أو ردود فعلهم، فتأخذها الحكومة في الاعتبار.

المشاركة الفاعلة: وهي علاقة تقوم على الشراكة مع الحكومة في المراحل كلها، إذ تشارك الأطراف المعنية جميعها في اقتراح الخيارات وتسيير الحوار المتعلق بالسياسة وفي رسمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وهذه علاقة متقدمة جداً في عملية المشاركة.

الخدمات: أي عمل أو أداء غير ملموس يقدمه طرف إلى طرف آخر من دون أن ينتج عن ذلك ملكية شيء ما.

مرحلة التنفيذ: عملية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة المطلوبة أو المقترحة لتحقيق أهداف السياسة العامة المحددة.

الرقابة: عملية إدارية منتظمة تتولى مسؤولية استكشاف للأخطاء التي قد تحدث في إحدى العمليات الإدارية التي تسبقها (التخطيط، التنظيم، التوجيه)، وتعمل على تحديد نقاط الضعف والانحراف والعمل على تقويمها وتصحيحها بالشكل المناسب مع العملية الإنتاجية، وتتابع إجراءات عملية تصحيح الأخطاء التي تمّ العثور عليها لضمان تفادي تكرار الأخطاء مرة أخرى.

التقييم: عملية مراجعة الأداء وتقييمه بهدف التطوير والتحسين، والتقييم يجري بناءً على معايير تكون معدة وموضوعة سلفاً.

جماعات المصالح: هم عبارة عن منظومة من الناس الذين تجمعهم المصلحة المشتركة والعمل معاً لحماية وتعزيز هذه المصلحة من خلال التأثير في الحكومة، وجماعات المصالح تختلف اختلافاً كبيراً في الحجم، والأهداف، والتكتيكات.

الرصد: هو مراقبة مستمرة أو دورية لعملية تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسياسة. ولكونه عملية منتظمة، فإنه يأخذ شكل تقارير مرحلية تنتجها الوزارة أو الهيئة الرسمية المسؤولة عن العملية برمتها بشكل منظم، ولا يقتصر الرصد على التقدم المادي، وإنما يتابع أثر عملية التنفيذ وأي تغييرات في البيئة الخارجية والسلوك العام، خاصة الشباب. إضافة إلى أهميته في مهمة التقييم، وتُعتبر التقارير المرحلية الصادرة عنه ذات فائدة كبيرة، وبشكل خاص عندما يحدث تغيير في الإدارات أو الموظفين أو صناع القرار المشاركين في تنفيذ هذه السياسة. ويجب تعزيز مشاركة أصحاب الشأن/المصلحة في هذه العملية، وخاصة الشباب ودورهم المركزي فيها.

التحفيز: هو عملية يقوم بها فرد أو مجموعة تهدف عادة إلى التأثير في السياسة العامة أو السلوكيات أو الممارسات الضارة أو مفاهيم أو قرارات معينة داخل نظم سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسساتية وعائلية وغيرها، وتُعنَى عملية التحفيز بتحديد المشكلة وطرح الحلول المناسبة لها.

الاستدامة: القدرة على الاستمرار في سلوك محدد إلى أجل غير مسمى.

المؤشرات: هي أدوات لقياس نجاح تحقيق النتائج، ومن ثمّ نجاح الأهداف والغاية أيضاً.

الإدماج الاجتماعي: المجتمع الشامل هو"مجتمع للجميع" يتمتّع فيه الشخص بحقوق ومسؤوليات ويضطلع فيه بدور فاعل، وينبغي أن يرتكز المجتمع الشامل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، والتنوّع الثقافي والديني، والعدالة الاجتماعية وحاجات الفئات الضعيفة والمحرومة الخاصة، والمشاركة الديمقراطية وحكم القانون. (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 1995).

خاتمة عامة

تناول الفصل الأول أبرز المفاهيم الرئيسية المستخدمة في مجالات دراسات الشباب بهدف تحديد الإطار النظري المفاهيمي للدراسة، بما يساعد على التعرف إلى ما تثيره هذه المفاهيم من إشكاليات ينبغي العمل على تجاوزها في إطار وضع السياسة الوطنية للشباب. ويتضح من مفهوم السياسة الوطنية للشباب أن هذه السياسة لها متطلبات معينة ينبغي توافرها حتى يمكن تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها. كما أن هناك بعض المعوقات التي تحد من نجاح هذه السياسة - وهو ما تم تناوله بالتفصيل في مراحل الدراسة - ومن ثم ينبغي، عند البدء في وضع هذه السياسة، الأخذ في الاعتبار ضرورة توافر متطلباتها كافة، والعمل كذلك على الحد من وجود معوقات نجاحها.

وبحث الفصل الثاني في أهمية الاستثمار في الشباب باعتباره توجهاً عالمياً، تهتم به المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، كما حاول تحليل دوافع هذا التوجه العالمي ونتائجه المحققة بالفعل والمتوخاة منه؛ وذلك بالتركيز على المبادرات التي أطلقتها بعض تلك المنظمات الدولية والإقليمية ومجال تركيزها في كل مجال من المجالات المتصلة بالاستثمار في الشباب وتمكينهم اقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً وإشراكهم لإتاحة التفكير والاندماج لمعالجة مختلف التحديات الدولية. واتضح من خلال هذا الفصل أن التوجه العالمي نحو الاستثمار في الشباب على المستويين الدولي والإقليمي يتمحور غالباً حول وضع سياسات كلية رشيدة وتفعيلها، وسياسات شبابية لوضع الأولويات والتنسيق والمتابعة، ووضع وتفعيل سياسات قطاعية مستجيبة في بيئة ممكّنة من الأمن والسلام، وتوفير بيئة واسعة من العدالة والمساواة، ومن الحرية والمساءلة، ومن اقتصاد تنافسي شامل للكافة بما فيهم الشباب. ويمكننا من خلال مظاهر التوجه العالمي للاستثمار في الشباب أن نضع معايير واضحة لما يمكن أن يعد سياسة رائدة في قطاع الشباب وتحديد الأفضل منها عالمياً في المنطقة العربية، وما يمكن أن يُعدّ نماذج حوكمة متميزة لقطاع الشباب، ونضع كذلك خريطة للعمل الشبابي، فيما يتعلق بمجال حوكمة ذلك القطاع والسياسات الخاصة به، بما يساعد صانعي القرار بالمنطقة العربية على اتخاذ أفضل القرارات في مجال تمكين الشباب.

أما في الفصل الثالث فقد تم تناول أهم المعايير الدولية التي يفترض أن تستند إليها السياسة الوطنية للشباب، والتي تمثل في الواقع مرشداً لهذه السياسة، يضمن تكاملها وفي الوقت نفسه فاعليتها وتطبيقها على أرض الواقع، ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة منها. ومن أهمها، ضرورة مشاركة فعلية للشباب في كل المراحل، ومن الطبيعي أن تتاح لهم الفرصة، بل وينبغي أن يُمكَّنوا من التعبير عن آرائهم لضمان نجاعة الخدمات المقدمة لهم، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الوطنية للشباب. وهذا بالطبع يتطلب من الحكومات أن تكون منفتحة على إجراء مشاورات واسعة مع الشباب، والحصول على تغذية راجعة منهم، بهدف التطوير والتحسين، ففي الدول التي حققت نجاحات وأصبحت نموذجاً في هذا المجال يتم التعامل مع الشباب كفاعلين وشركاء على قدم المساواة مع الحكومات في تنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بهم، وفقاً لنظام أو استراتيجية تشاركية، ولإنجاح مبدأ المشاركة لابد من إيجاد أجهزة استشارية أو تمثيلية للشباب، تتوافر لها الإمكانات المادية والبشرية، وتُمكنهم من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات بشأن قضايا وسياسات تخصهم بالأساس. هذا فضلاً عن أن نجاح السياسات الوطنية رهين بوجود آليات فعالة لتقييم التقدم اعتماداً على مؤشرات واضحة ومحددة، ومن المهم فوق هذا مراعاة المعايير الأخرى التي تضمن التواصل بين جميع الفاعلين في السياسات الموجهة للشباب، بالإضافة إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة، ولاسيما الشفافية.

وسعى الفصل الرابع إلى تسليط الضوء على عدد من السياسات الوطنية في العالم لاستعراض ملامحها ومعرفة أوجه التميز فيها؛ وذلك لاستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها عند وضع سياسات وطنية. وتكون هذا الفصل من جزأين: الأول تناول وضع السياسات الوطنية حول العالم ودراسة عدد من هذه السياسات لدى بعض الدول، والثاني سلط الضوء على أهم الدروس المستفادة. وفي ضوء عرض عدد من الخبرات الدولية والإقليمية للاستراتيجيات/ السياسات الوطنية للشباب، فإنه من المهم الإشارة إلى أهمية الاستثمار في المكون الشبابي في الدول العربية التي تتسم بوجود طفرة شبابية في أعمار سكانها، ولكي تتحقق أكبر استفادة من هذا المكون الشبابي، فإن الأمر يتطلب وجود استراتيجيات أو سياسات تتعلق بتنظيم العمل في مجال الشباب بين المؤسسات المختلفة، كما يتطلب خططاً تنفيذية محددة الأهداف والآليات والمؤشرات وآليات المتابعة والتقويم ومصادر التمويل اللازم، وإرادة سياسية متصلة لوضع هذه الاستراتيجيات والخطط حيز التنفيذ بمشاركة الشباب على مختلف توجهاتهم وآرائهم في جميع مراحل صياغة السياسة وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، وألا يقتصر ذلك النشاط على المستوى الوطني بل يتعداه نحو بلورة أجندة شبابية نشطة على المستويين الإقليمي والدولي بفعل التداخل والتشابك والذي يصل إلى حد التماهي بين شريحة الشباب على مستوى العالم.

وركز الفصل الخامس على الخطوات العملية لتطوير "سياسة وطنية للشباب"، حيث تم تناول هذه العملية في مرحلتين رعى فيهما المعايير الأممية التي تم شرحها في الفصل الثالث: الأولى، مرحلة بلورة السياسة وصياغتها، وهي المرحلة التي تبدأ باتخاذ قرار بتطوير سياسة وطنية للشباب، وتحديد الجهة الحكومية المسؤولة مباشرة عن السياسة، وتشكيل لجان العمل المختلفة، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة، وتحديد الأهداف والنتائج أو المخرجات المتوقعة والمؤشرات. وتنتهي هذه المرحلة بتطوير وثيقة "السياسات الوطنية" مطابقة للمعايير المحددة؛ حيث يتم إقرارها واعتمادها؛ لتبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة تفعيل السياسة، حيث تُترجم السياسة الوطنية إلى برامج ومشروعات وأنشطة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع. وعملية التنفيذ هذه تتطلب إظهاراً واضحاً للالتزام من جانب الحكومة والمؤسسات والمنظمات المسؤولة إزاء اعتماد هذه السياسة وتنفيذها، وأيضاً الانخراط الفعال من جانب تلك الجهات المشاركة، ولاسيما الشباب من جميع قطاعات المجتمع.

ومن الأجزاء الأساسية في مرحلة التنفيذ تعيين جهة مسؤولة عن التوجيه والتنسيق العام للتنفيذ، وعادة، لا يمكن لأي جهة أو وزارة أو هيئة واحدة أن تكون مسؤولة بشكل كامل عن تنفيذ السياسة بأكملها، لذا، يجب إنشاء آليات العمل الضرورية بين القطاعات، والمنظمات المشاركة لتنفيذ السياسة بشكل جماعي. وحتى نتمكن من معرفة مدى تحقيق السياسة الوطنية لأهدافها فلابد من عمليتين أساسيتين: الأولى المتابعة للتأكد من أن أنشطة المشروع يتم تنفيذها بالشكل الصحيح. والثانية، التقييم للتأكد من مدى تحقيق أهداف السياسة الوطنية ومدى كفاءة إدارة الموارد التي توافرت لعمليتي الصياغة والتنفيذ. وكلتا العمليتين تستلزم استخدام مؤشرات محددة تتمثل في أدوات لقياس نجاح تحقيق النتائج، ونجاح الأهداف والغاية أيضاً.

كلمة أخيرة

الشباب وبناء الشخصية

الشباب نصف الحاضر وهم المستقبل كله، كلمات لا يستطيع أي وطني مخلص أن يجادل في منطقيتها وعقلانيتها؛ فالارتقاء بالشباب هو ارتقاء بروح الأمة، وإشعال لطاقة التقدم فيها من أجل خلق مجتمع تقوده صفوة تجري في دمائها قيم الانتماء والولاء والمواطنة الصالحة.

وقد كان الاهتمام، من هنا، بهذه الفئة التي تشكّل العمود الفقري للمجتمعات القوية والمتقدمة، خاصة وإن فتوة وحيوية الدولة تحسب على أساس ما تحويه من شباب واع قادر على الإسهام في بناء وطنه والارتقاء به، وحتى يمتلك الشباب هذه القدرة فإن هناك حاجة إلى بناء شخصيته بطريقة تجعله عنصراً فعالاً في بلده ومجتمعه.

وتندرج، في إطار بناء شخصية الشباب، مجموعة من العوامل التي تساعد في تحقيق هذا الهدف؛ ومن أبرز هذه العوامل تدريب الشباب على تحمل المسؤولية وتشجيعهم على المشاركة في الأعمال التطوعية، وتعليمهم عدم الإفراط أو التفريط في استخدام حقوقهم وثرواتهم الوطنية. ويكون ذلك من خلال الآتي:

1. تدريب الشباب على تحمّل المسؤولية

ينبغي تدريب الشباب على تحمل المسؤولية، ويكون ذلك من خلال وضعهم فعلاً في دائرة المسؤولية، كأن تُلقى على عاتق الشباب - في مختلف المؤسسات والدوائر - بعض الواجبات والأعمال التي ينبغي أن يكونوا مسؤولين عنها. كما يجب على الدولة أن تتحمل العبء الأكبر في هذه العملية من خلال تشجيع تلك المؤسسات والدوائر على الاهتمام بالشباب وتدريبهم على كيفية تحمل المسؤولية.

ويمثل تدريب الشباب على تحمل المسؤولية على أرض الواقع أمراً مهماً، من شأنه أن يُمكن من اختبار طاقاتهم وقدراتهم، فإن أخطأوا وجدوا من يقوّمهم ومن ثم يتعلموا من أخطائهم، وإن نجحوا ستتعزز ثقتهم في أنفسهم. ولا شك أن قيام الدولة بتعيين وزير شباب يعد دافعاً مهماً لكثير من الشباب كي يتدربوا على تحمل المسؤولية وأداء الواجبات المطلوبة منهم بكفاءة عالية.

كما ينبغي، إلى جانب الدور الذي تضطلع به الدولة في تدريب الشباب على تحمل المسؤولية، أن تلعب المؤسسات التربوية والدينية والشبابية بالإضافة إلى وسائل الإعلام دوراً في هذه العملية. ويمكن للمدارس والجامعات أن تساعد في تدريب الشباب على تحمل المسؤولية من خلال أدوات عدة من بينها:

- التأكيد على أهمية تحمل الشباب للمسؤولية ضمن المناهج التعليمية؛
- تنظيم الدروس والمحاضرات النظرية في هذا الأمر؛
- طرح المبادرات العملية التي تسهم في تدريب الشباب على تحملهم للمسؤولية، سواء خلال أيام الدراسة أو خلال المعسكرات الصيفية التي تقيمها المؤسسات التربوية؛
- تشجيعه وتحفيز من يثبت قدرته من الشباب على تحمل المسؤولية من خلال منحه جوائز مادية وعينية.

وتستطيع المؤسسات الدينية في المجتمع أن تلعب أيضاً دوراً رئيسياً في هذه العملية من خلال ما توفره من نصائح وإرشادات سواء في صورة خطب دينية، مثل خطب الجمعة على سبيل المثال، أو عبر ما تبثه من فتاوى وإرشادات عبر مواقعها الإلكترونية.

وتلعب كذلك وسائل الإعلام التقليدية والجديدة دوراً مهماً في تعليم الشباب كيفية تحملهم للمسؤولية؛ فوسائل الإعلام التقليدية سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية قادرة على إبراز هذه العملية في رسائلها الإعلامية التي تعمل على بثها لمختلف شرائح المجتمع، ولاسيما الشباب.

يمكن للصحافة المقروءة، مثلاً، أن تبرز أهمية قيمة تحمل المسؤولية من خلال ما تنشره من مقالات وآراء وتحقيقات صحفية تتناول هذه القيمة. كما يمكن للإعلام المرئي والمسموع بأنواعه، أن يسهم في تعزيز أهمية قيمة تحمل الشباب للمسؤولية من خلال إبرازها في أعمالها الدرامية سواءً عبر المسلسلات أم الأفلام وغيرها.

كما يمكن لوسائل الإعلام أن تستخدم الإعلام الجديد أيضاً وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي في بث رسائل إعلامية مختصرة ومركزة حول قيمة تحمل المسؤولية لدى الشباب، بما يضمن وصولها إلى أكبر عدد من الشباب مباشرة؛ ولا شك في أن وسائل الإعلام الجديد تمثل أداة حيوية للوصول مباشرة إلى السواد الأعظم منهم في ظل اهتمامهم الكبير بها وتأثيرها المتنامي فيهم. ومن ثم فإن وصول الرسائل الإعلامية الخاصة بقيمة تحمل المسؤولية إلى الشباب عبر هذه الوسائل يضمن تأثرهم بها.

وتلعب المؤسسات الشبابية مع غيرها من مؤسسات المجتمع، دوراً مهماً في تدريب الشباب على تحمل المسؤولية، إذ إنها تمتلك من الأدوات ما يجعلها تلعب دوراً مهماً في هذا المجال، فبمقدورها أن تطرح عدداً من المبادرات التي تساعد على غرس هذه القيمة في نفوس الشباب وتحويلها إلى أسلوب حياة لهم ويمكنها، على سبيل المثال، تنظيم رحلات أو معسكرات يتعرض الشباب فيها لمواقف تجعلهم يتعلمون كيفية تحمل المسؤولية، كأن يكونوا مسؤولين عن تنظيم مثل هذه الرحلات أو إدارة هذه المعسكرات بشكل كبير.

2. الاهتمام بدور الأسر في بناء الشخصية

تلعب الأسرة دوراً مهماً في بناء شخصية الشباب، بل إن دورها يعد الدور الأهم في هذه العملية، حيث أن نجاح الأسرة في غرس قيم مثل حب الوطن والانتماء إليه، واحترام الآخرين، والإبداع، والتفكير الجاد، والقدرة على التصرف واتخاذ القرار السليم، وتحمل المسؤولية خاصة في المواقف الصعبة، من شأنه أن يسهم في بناء شخصية قوية قادرة على أن تقوم بدورها في خدمة وطنها.

3. تشجيع الشباب على المشاركة في الأعمال التطوعية

يساعد تشجيع الشباب على المشاركة في الأعمال التطوعية في بناء شخصيتهم؛ فمشاركة الشباب في العمل التطوعي، ولاسيما العمل الذي يستهدف تقديم المساعدات وإغاثة الفئات

التي تعرضت لأزمات طارئة، تجعلهم يدركون أهمية قيمة مساعدة الآخرين، ويسهم في الوقت نفسه في صقل خبراتهم الحياتية، ومن ثم يساعد في بناء شخصيتهم بحيث تكون شخصية قادرة على العطاء ومساعدة الآخرين.

4. تعليم الشباب عدم الإفراط أو التفريط في استخدام حقوقهم والاستفادة من الثروات الوطنية

يمثل عدم الإفراط أو التفريط في استخدام الحقوق وترشيد الاستفادة من الثروات الوطنية إحدى الطرق المهمة في بناء شخصية الشباب، ومن ثم على الشباب أن يتعلم جيداً هذه القيمة وأن يسعى إلى تبنيها من خلال ترشيد استهلاكه لثروات وطنه أو بتعبير آخر الاعتدال في استخدامها والبعد عن التبذير والإسراف؛ فوفقاً للأرقام الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، يُهدَر نحو ثلث الأغذية المنتجة عالمياً كل عام، أي نحو 1.3 مليار طن، بقيمة تصل إلى تريليون دولار سنوياً.

وبهدف ترشيد الاستفادة من الأغذية، تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة تجربة مهمة في هذا المجال تتجلى في مشروع حفظ النعمة الذي تشرف عليه هيئة الهلال الأحمر الإماراتي منذ إطلاقه عام 2004، والذي قدم مساعدات لأكثر من مليوني مستفيد داخل الدولة وخارجها، شملت الغذاء والكساء والأثاث وسقيا الماء، ويهدف المشروع إلى التغلب على الهدر وإعادة توزيع الفائض من الطعام على الفقراء والمحتاجين بدلاً من التخلص منه.

5. تدريب الشباب على العمل المؤسسي

يتميز العمل المؤسسي بقدرته على تعليم الشباب قيمة العمل الجماعي وفقاً للوائح والقوانين وهو ما يعزز لدى الشباب قيمة احترام سيادة القانون بالإضافة إلى احترام التخصص وتقسيم العمل بين أعضاء الفريق الواحد، في إطار من ثقافة قبول الآخر والتسامح معه، وذلك باعتبار أن هذا الفريق قد يحتوي على مجموعة متنوعة من المختلفين فكرياً واجتماعياً ونوعياً وهو ما يجعلهم أكثر قدرة على دمج هذه الاختلافات في إطار العمل المؤسسي الواضح والدقيق.

الاجتماع العربي للقيادات الشابة

مركز الشباب العربي
ARAB YOUTH CENTER